

قسم العلوم الاقتصادية

مطبوعة موجهة لطلبة العلوم الاقتصادية

سنة أولى ماستر

تخصص اقتصاد بنكي

السياسات الاقتصادية

الكلية

إعداد : نذير عبدالرزاق

السنة الجامعية 2018/2017

فهرس المحتويات

1	الفصل الأول : ماهية السياسة الاقتصادية
1	المبحث الأول: تطور دور الدولة في النشاط الاقتصادي
9	المبحث الثاني : ماهية السياسة الاقتصادية
11	المبحث الثالث: الأهداف النهائية للسياسة النقدية
24	الفصل الثاني: السياسة النقدية
24	المبحث الأول: ماهية السياسة النقدية
27	المبحث الثاني : السياسة النقدية في الفكر الاقتصادي
42	المبحث الثالث: أدوات السياسة النقدية الكمية
67	المبحث الرابع: أدوات السياسة النقدية الكيفية
75	الفصل الثاني: السياسة المالية
75	المبحث الأول: مفهوم السياسة المالية
81	المبحث الثاني : أدوات السياسة المالية
92	الفصل الثاني: السياسة التجارية
92	المبحث الأول: ماهية السياسات التجارية
97	المبحث الثاني: أدوات السياسات التجارية

الفصل الأول : ماهية السياسة الاقتصادية

المبحث الأول: تطور دور الدولة في النشاط الاقتصادي

مر تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية بعدة مراحل مختلفة، حيث كان دور الدولة وتدخلها في النشاط الاقتصادي، يتراوح بين الرفض والتأييد ويعود ذلك لما تملكه الدولة من إمكانيات مالية ومؤسسية بالإضافة إلى نداءات بعض الاقتصاديين بتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، ورفض البعض الآخر تدخلها في التأثير على النشاط الاقتصادي، وكانت أهم مبررات التدخل ضرورة حتمية من أجل حماية النشاط الاقتصادي والدخل الوطني وأنه في غياب هذا الدور تتعرض اقتصاديات الدول إلى مشاكل عديدة مثل التضخم والانكماش وعدم الاستقرار في حين كانت مبررات التدخل تعود إلى الضرر الذي يحدثه التدخل المستمر على آلية السوق والتي تعتبر أهم دعائم اقتصاد السوق ، وتجدر الإشارة إلى أن حجم هذا الدور ارتبط تماما بحجم مالية الدولة عبر المراحل التاريخية المختلفة التي مرت بها المجتمعات وكذلك مفهومي الكفاءة الاقتصادية والعدالة الاجتماعية ولهذا وحتى يتحدد دور الدولة في النشاط الاقتصادي لابد من وجود سياسة مالية لهذه الدولة يتحدد من خلالها وفي إطار علاقتها بباقي السياسات الاقتصادية، مجمل الأهداف سواء كانت اقتصادية أو اجتماعية، يمكن تتبع دور الدولة في النشاط الاقتصادي من خلال تعرضنا لوضع الدولة في المدارس الاقتصادية:

المطلب الأول: التيارات الفكرية الراضية لتدخل الدولة

توجد عدة مدارس ترفض تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي من أهمها المدرسة الطبيعية والكلاسيكية والنيوكلاسيكية والنقدوية.

الفرع الأول: المدرسة الطبيعية

ظهرت هذه المدرسة على يد الفرنسي كيناي وترتكز على عدة مبادئ نذكر منها

1. النظام الطبيعي: المجتمع البشري تحكمه القوانين الطبيعية التي تعتبر إلهية ولا يمكن للقوانين الوضعية أن تغيرها¹ ، وأن أي محاولة للتدخل فيها سيؤدي إلى اختلال ، وهذا ما يعني أنه يجب أن نتماشى معها

¹ مدحت القرشي، تطور الفكر الاقتصادي، دار وائل، 2008 ، ص 2008

2. الحرية المطلقة: أي أن الأفراد أحرار في اختيار ومزاولة النشاط الاقتصادي وهذا ما يعبر عنه بحرية الدخول والخروج.

3. عدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي: من أهم الأسباب التي دفعت إلى ظهور هذه المدرسة هي سوء أحوال المزارعين وانهيار القطاع الفلاحي وضعف إنتاجيته، وكذلك ارتفاع معدلات التضخم مع التدفق الهائل للمعادن النفيسة إلى أوروبا، ونتيجة لهذا حاولت المدرسة إعادة الإهتمام للقطاع الفلاحي إذ اعتبروه أساس النظام الاقتصادي وعلى الدولة حمايته من خلال سن القوانين الكفيلة بتحقيق ذلك، لكن رفضوا تدخل الدولة على الإطلاق بل لا يجب أن تتدخل إلا في حدود ضيقة، ومن أهم المهام التي يجب على الدولة القيام بها:

- قيام الدولة بالأشغال العامة
- تسهيل الدولة للمبادلات الداخلية والخارجية
- توفير الحماية والأمن

الفرع الثاني: المدرسة الكلاسيكية

استندت أفكار الاقتصاديين التقليديين إلى اعتقادهم بأن الظواهر الاقتصادية تحكمها قوانين موضوعية، حقيقية (مادية)، وعدوا هذه الظواهر نظاماً اقتصادياً أبدياً، وعندهم أ، الرجل الاقتصادي يعبر عن الطبيعة الإنسانية في جانبها الخاص، متصفاً بسعيه إلى تحقيق مصالحه ورغباته من خلال تحقيق أقصى منفعة بأقل ألم، وهكذا فإن تدفق الأفكار الاقتصادية الحديثة ابتدأ في هذه المرحلة، وهي ذاتها التي شهدت ولادة الاقتصاد السياسي ، ومن أبرز أعلام هذه المدرسة توماس روبرت مالثوس T.R.Malthus الذي ارتبط باسمه مبدأ السكان، وجون ستوارت ميل J.S.Mill الذي ركز على الاقتصاد السياسي، وجان باتيست ساي J.B.Say الذي رأى أن العرض يخلق الطلب وبذلك يتحقق التوازن بين العرض والطلب. يعتبر آدم سميث من الاقتصاديين الذين ساهموا بشكل كبير في دفع النظرية الاقتصادية التقليدية ، والفكرة الأساسية عندهم هي الاعتقاد بوجود نظام طبيعي عام يشمل الظواهر الاقتصادية وأن هذا النظام يطبق من تلقاء نفسه وبدون حاجة للتدخل من قبل الدولة - حيث أن آدم سميث حدد وظائف الدولة بالوظائف الثلاثة الآتية:

- 1) الدفاع عن الدولة ضد العدوان الخارجي وتحقيق الأمن الداخلي
- 2) تحقيق العدالة في الداخل

3) القيام بالنشاط الذي لا يستطيع الأفراد أو لا يقبلون القيام به مثل التعليم والصحة.

فالدولة في أصول المذهب الرأسمالي تسمى بالدولة الحارسة وليست المتدخلة، كما يفترض المذهب الرأسمالي وجود الانسجام بين المصالح الخاصة والمصالح العامة حيث أن كل فرد يسعى لتحقيق مصلحته دون الإضرار بمصالح الآخرين وهذا سيؤدي في النهاية إلى تحقيق مصلحة الجماعة ككل وبذلك يحدث الانسجام والتوافق بين المصالح.

وقد ظل المذهب الرأسمالي التقليدي مسيطراً على الحياة الاقتصادية منذ الربع الأخير من القرن الثامن عشر " حيث كتب آدم سميث كتابه المعروف ثروة الأمم عام 1776 م - إذ يعتبر آدم سميث هو واضع أصول المذهب الرأسمالي - " وحتى الثلث الأول من القرن العشرين "

غير أنه خلال هذه الفترة ساد مفهوم الدولة الحارسة في ظل سيادة أفكار النظرية الكلاسيكية التي كانت تبنى على أساس ترك النشاط للأفراد دون تدخل من الدولة، لقد قامت أفكار الكلاسيك على أن هناك قوى ذاتية قوية تمنع حدوث فترات الركود الطويلة في الاقتصاد، وعليه فإن الاقتصاد في ظل نظام السوق لديه الآلية الذاتية لإعادة توازنه وعلى ذلك فإن هذه القوى الذاتية تستطيع التغلب على الهزات التي تحدث بالاقتصاد الوطني وتحركه نحو التوازن العام، وقد ترتب على ذلك أن وظيفة الدولة هو القيام بأعمال الأمن والحماية والعدالة والدفاع أي أنها تكون حارسة للنشاط الاقتصادي، ولا مانع في إقامة بعض المشاريع العامة، هذا وقد سادت أفكار الكلاسيك لفترة طويلة إلا أن حدثت مشكلة الكساد حيث ظهر ما يسمى في تاريخ الفكر الاقتصادي بالكساد العالمي الكبير سنة 1929م وانهار في هذه السنة المذهب الاقتصادي التقليدي- وحدثت ثورة على الأساليب التقليدية في علم الاقتصاد وأول من أحدث هذه الثورة هو الاقتصادي "كينز" عام 1936م - حيث ظهر كتابه المعروف باسم "النظرية العامة في البطالة وسعر الفائدة والنقود" ، عندها بدأ الاقتصاديون بتشككون في صحة النظرية الكلاسيكية بعد عجز اقتصاديات الدول عن إعادة توازنها بطريقة آلية كما كان يدعى الكلاسيك .

الفرع الثالث: المدرسة النيوكلاسيكية

ظهرت بوادر هذه المدرسة في مختلف البلدان الأوروبية بين مجموعة الاقتصاديين وباستخدام لغات مختلفة منهم ستانلي جيفونز من بريطانيا ومنجر من النمسا، وفاليراس من فرنسا دون وجود أي اتصال بينهم¹ وتعتمد هذه المدرسة على المبادئ التالية:

¹ عمرو هاشم محمد، مدخل في مدارس الفكر الاقتصادي، دمشق 2009، ص 93.

1. دراسة الوحدات الاقتصادية منفصلة؛
2. افتراض السلوك الرشيد للفرد؛
3. افتراض الحرية الاقتصادية؛
4. يعتمد الاقتصاد على المنافسة التامة مع دراسة بعض الحالات مثل حالة الاحتكار المطلق،
5. الاعتماد على المفهوم الحدي في تحليل الظواهر الاقتصادية؛
6. رفض تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي.

وفي تحليلاتهم يعتبرون آلية السوق كفيلة بتوجيه السوق أي أن قوى السوق أو التوازن بين العرض والطلب من خلال الأسعار قادر على تحقيق التوازن المستمر، كما اعتبروا النمو الاقتصادي هو نتيجة التفاعل بين التراكم الرأسمالي ووفرة الموارد الطبيعية و النمو السكاني والطبيعة البشرية القادرة على الابتكار.

الفرع الثالث: المدرسة النقدوية

بعد ظهور أزمة الركود التضخمي الذي يعني وجود معدلات بطالة مرتفعة مع وجود معدلات مرتفعة من التضخم وهذا يناقض فكر المدرسة الكينزية التي ترى أن معدل التضخم المرتفع هو الثمن الذي ندفعه من أجل التحكم في معدلات البطالة، وهذا ما أحدث أزمة في النظرية الكينزية وهذا ما أدى إلى انتشار المدرسة النقدية على يد الاقتصادي الأمريكي ميلتون فريدمان الذي نشر أفكاره في نهاية الخمسينات ، وكانت أزمة الركود التضخمي هي الشرارة التي دفعت بقبول هذه الأفكار وتنادي هذه المدرسة بالعودة إلى أفكار المدرسة الكلاسيكية وباستخدام أدوات تحليلية جديدة.

ومن أهم الأفكار التي تقوم عليها هذه المدرسة

1. تعتبر النقود هي المحرك الأساسي لعجلة الاقتصاد، وأنه يجب أن يدار عرض النقود بكيفية لا تؤدي التضخم فهم يرون أن الزيادات في المعروض النقدي إذا كانت أكبر من الناتج ستؤدي حتما إلى ارتفاع معدلات التضخم في الأجل الطويل حتى وإن حركت النشاط الاقتصادي في الأجل القصير، ولذلك يعتبرون التضخم ظاهرة نقدية عكس الكينزيين الذين يرون أن ظاهرة التضخم هي ظاهرة حقيقية، وفي هذا السياق لا بد من الإشارة أن النقديين يعتبرون أن سعر الفائدة هو ظاهرة حقيقية كما كان يقول الكلاسيك عكس الكينزيين الذين يرون أن سعر الفائدة هو ظاهرة نقدية، هذين الاختلافين يعتبران من أهم الاختلافات بين المدرستين.

2. المناذاة بالحرية الاقتصادية وإطلاق العنان لآلية السوق لأنها الوسيلة الوحيدة القادرة على تحقيق الكفاءة الاقتصادية وتعتبر العدالة الاجتماعية شيئاً جانبياً وتم إهماله من طرف المدرسة.

3. عكس الكينزين واتفاقا مع الكلاسيك يعتبر العرض الكلي هو المحرك للطلب الكلي الفعال. وبذلك فهم ينادون بعدم التدخل في الشؤون الاقتصادية لأن ذلك سيؤدي إلى الإخلال بالتوازن الاقتصادي وهم يرون أن الأزمات الاقتصادية هي نتيجة التدخل المستمر للدولة في النشاط الاقتصادي، وأن القطاع الخاص قادر على أ، ينتج كل ما يحتاجه المجتمع من سلع وخدمات.

المطلب الثاني : التيارات الفكرية المؤيدة لتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي

توجد عدة مدارس تؤيد تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي على أساس أن السوق لا يستطيع تحقيق أهداف المجتمع دون توجيهه، من أهمها المدرسة التجارية والكينزية والاشتراكية.

الفرع الأول : المدرسة التجارية

يطلق مصطلح " التجارية/ الماركنتيلية" على مجموعة الآراء والإجراءات الاقتصادية التي طبقها أنصار الدولة الوطنية في معظم البلدان الأوروبية، في المدة بين القرنين الخامس عشر والثامن عشر، بهدف توفير فائض في الميزان التجاري للدولة، وهذا الفائض هو الوسيلة الوحيدة في نظرهم لجذب المعادن الثمينة اللازمة لتقدم الأمة وتقوية الدولة ولا سيما الدولة المحرومة من مناجم الذهب والفضة.

يعتبر موضوع دور الدولة في الاقتصاد من المواضيع التي تجادل حولها هؤلاء الاقتصاديون وذلك بعد أزمة ارتفاع الأسعار في الدول الأوروبية بسبب زيادة تدفق المعادن الثمينة إلى اقتصاديات تلك الدول، مما جعل هذه الأخيرة تعطي أهمية بالغة لتوازن موازين مدفوعاتها، ولذلك كان اهتمام التجاريين هو تحقيق فائض في الإنتاج بهدف التصدير، الأمر الذي جعلهم ينادون بأهمية النشاط التصديري، كما نادوا بمبدأ الحرية الاقتصادية وعدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، حيث ساد الظن بأن كل فرد أجدر بتحقيق مصلحته وأن المصلحة ليست إلا مجموع مصالح الأفراد، الأمر الذي قلص دور الدولة إلى مجرد اتخاذ الإجراءات التي تكفل حماية مصالح الأفراد داخليا وخارجيا، ومع مطلع القرن السابع عشر ظهرت النزاعات التجارية وسادت الفوضى الأمر الذي جعل هؤلاء التجاريين ينادون بتدخل الدولة لتنظيم الحياة الاقتصادية،

يرى مفكرو هذه المدرسة أن قوة الدولة تتمثل في ما تمتلكه من معادن ثمينة لذلك فإن تقوية مركز الدولة يتمثل في الحصول على المعادن الثمينة وحتى يتم ذلك لا بد من تدخل الدولة للحصول على هذه المعادن، ولتحقيق ذلك لا بد من تدخل الدولة عن طريق

1. تشجيع الصادرات والتقليل من الواردات؛
2. الإستغلال الأمثل لمناجم الذهب والفضة؛
3. اللجوء إلى استعمار الدول التي تمتلك الثروة.

الفرع الثاني المدرسة الكينزية :

بعد أن ساد العالم الكساد العالمي الكبير في 1929 اتضح أن هناك ضرورة للتخلي عن مفهوم الدولة الحارسة، وانتشر بدله مفهوم الدولة المتدخلة خاصة وفي الوقت ذاته برزت أفكار النظرية الكينزية للاقتصادي كينز خلال الثلاثينات من القرن الماضي، وجاءت أفكار كينز معاكسة تماما لأفكار الكلاسيك، التي رسمت السياسات الحكومية الواجبة الإلتباع للخروج من الأزمة .

قامت النظرية الكينزية على ضرورة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي عن طريق إقامة بعض المشاريع العامة لتحريك النشاط الاقتصادي من الركود ويتم ذلك من خلال الإنفاق باعتباره المضخة التي تنشط الدورة الدموية للنشاط الاقتصادي، ففي الولايات المتحدة الأمريكية تدخلت الحكومة الأمريكية بواسطة زيادة الإنفاق العام لكي تخلق دفعة قوية من الإنفاق الفردي وبالتالي زيادة الفائض والمخزون من السلع الراكدة، وأما في إنجلترا فإنها قامت بتخفيض سعر صرف عملتها لكي تزيد من الطلب الخارجي على صادراتها وتقلل من الواردات إليها، وبذلك تخفض من تيار التدفق النقدي الخارجي وترفع من حجم التدفقات النقدية الداخلة إلى غير ذلك من الحلول التي اتبعتها الدول . وقد ترتب على ذلك أن وظيفة الدولة تغيرت، حيث أصبح لها دورا متزايداً في النشاط الاقتصادي والاجتماعي، بالإضافة إلى الوظائف التقليدية للدولة التي كانت موجودة مثل الأمن والحماية والعدالة وإقامة المرافق العامة. إنَّ المبدأ السائد في مجال المالية العامة للدولة هو التخلي عن الحياد المالي وإحلال محله المالية الوظيفية والذي يقرر بتحديد الإنفاق العام المطلوب أولاً ولا مانع أن يتحدد إنفاق عام أكبر من الإيرادات العامة. إنَّ هدف السياسة المالية والنظام المالي هو إحداث التوازن المالي وأيضاً إحداث التوازن الاقتصادي والاجتماعي. مما سبق يتضح أن دور الدولة في النشاط الاقتصادي قد ازداد بصورة كبيرة جداً ومنه أصبحت مالية الدولة ذات وزن كبير.

الفرع الثالث: الدولة الاشتراكية ودورها في النشاط الاقتصادي

الاشتراكية هي مجموعة متكاملة من الأفكار والمناهج والوسائل السياسية والاجتماعية والتي تشترك بصرف النظر عن الاختلاف في التفاصيل في رفض المجتمع الاستغلالي ، وضرورة إقامة مجتمع أكثر كفاية وعدلا وتحقيق المساواة بين جميع الأفراد والإخاء بين الأمم أيضا ، وان هذا لا يتحقق إلا بالتقدم الحتمي للمجتمعات، ومن خصائصها

1. الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج .
2. أن تدار وسائل الإنتاج بواسطة المجتمع والدولة نائبة عنه .
3. إشباع الحاجات الاجتماعية وهي الهدف الذي يترتب عن الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج حيث تسعى إلى إشباع الحاجات المادية والمعنوية للمجتمع ، وهنا يظهر دور الدولة في العمل على ضمان هذا الإشباع .
4. التخطيط المركزي : حطة توضع بصفة دورية ، ليتم الإنتاج وفقا للموارد القومية ووفقا لحاجات الشعب ، فلا تحدث حاجة ، ولا يبقى فائض يسبب الأزمات الاقتصادية .
5. توزيع الناتج الإجمالي على أسس من العدل والمساواة، ويراعى التوزيع هنا طبقا للقاعدة الاشتراكية، الكل حسب عمله الكل حسب حاجته.
6. إحلل التعاون محل الصراع الطبقة يقوم على التعاون كقاعدة للعلاقات التي تنشأ بين الأفراد في العمليات الإنتاجية واستخدام وسائل الإنتاج الجماعية .

بعد الحرب العالمية الأولى سادت مبادئ الاقتصاد الاشتراكي حيث ارتبط دور الدولة بالإحلال محل قوى السوق، وعندها بدأ ينتشر مفهوم الدولة المنتجة أو الدولة الاشتراكية، الأمر الذي دعم انتشار أسلوب التخطيط المركزي على الصعيدين العملي والأكاديمي وكان من بين الدول التي تبنت هذا الاتجاه عدد من دول العالم الثالث، ولاشك أن البيئة الفكرية التي كانت في ذلك الوقت تختلف اختلافا جوهريا

عنها في الوقت الحاضر، ذلك أن معظم دول العالم الثالث كانت وقتها حديثة العهد بالاستقلال وكانت تتطلع إلى تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والارتقاء بأنظمتها ومؤسساتها، وبالطبع فإنه في ظل وجود تلك الإيديولوجيات اقتنعت هذه البلدان كغيرها بأنه لا يمكن حدوث التنمية دون تدخل مباشر من جانب الدولة . وقد ترتب على ذلك مجموعة من النتائج من أهمها:

1. أن وظيفة الدولة تغيرت حيث أصبحت لها السيطرة الكاملة على النشاط الاقتصادي والاجتماعي في الكثير من المجتمعات واختفى في هذا النموذج النشاط الفردي إلى حد كبير؛

2. إن المبدأ السائد في المالية العامة للدولة هو الربط الكامل بين التخطيط المالي للدولة والتخطيط الاقتصادي الشامل، وأصبح النشاط المالي للدولة جزءا لا يتجزأ من نشاطاتها الاقتصادية، ومن ثم أصبح علم المالية العامة جزءا من الاقتصاد السياسي للاشتراكية؛

3. هدف السياسة الاقتصادية هو إحداث التوازن المالي والاقتصادي والاجتماعي وأخيرا هدف التوازن العام. يتضح أن الدولة أصبحت تمارس تدخلا في النشاط الاقتصادي بشكل كامل.

شهدت أغلب الدول الاشتراكية انهيارات سياسية واقتصادية مما أدى إلى الانتقال إلى المرحلة الموالية عند نهاية السبعينات حيث تراجعت تلك الإيديولوجيات وبرز اهتمام واسع لتقليص وظائف الدولة إلى أدنى مستوى، وذلك إثر المشاكل التي تعرضت لها اقتصاديات الدول التي أخذت بمبدأ الاقتصاد الاشتراكي مثل التضخم والبطالة والمديونية الخارجية وغيرها من سياسات هذا النظام، وقد اعتمد المعارضون لفكرة الاقتصاد الاشتراكي على الواقع الذي آلت إليه تلك الدول وظهور فعالية التحول من القطاع العم إلى القطاع الخاص أو الخصوصية التي انتشرت منذ عام 1979 عندما طبقتها انجلترا ثم بدأ الأخذ بها في الكثير من دول العالم .

إن كان موضع سيطرة الدولة على الموارد الاقتصادية هو أمرا هاما وضروريا لحسن استخدام الموارد وتنميتها وتوفير العدالة والاستقرار، فليس ذلك يعني أن تقوم الدولة بإدارة العلاقات الاقتصادية والتدخل المستمر بشكل مباشر، إنما المقصود بذلك هو قيامها بتنظيم إدارة الموارد الاقتصادية في اتجاه عام متناسق مع أهداف الدولة، وأن تكون للدولة القدرة على منع أي انحراف من شأنه أن يهدد مصالح المجتمع . غير

أنّ هناك مجالات يفترض على الدولة أن تضطلع بها من أجل تحقيق الكفاءة الاقتصادية منها : - توفير السلع العامة التي لا يمكن أن ينتجها القطاع الخاص لضعف مردوديتها المالية مثلا؛

- تصحيح حجم الإنتاج فيما يسمى بأشياء السلع العامة والتي قد تكون متوافرة في السوق ولكن بنسب غير مثلى، كنتيجة لوجود ما يسمى بالوفرات والآثار الجانبية المصاحبة للأمر الذي يوجب تدخل الدولة لتصحيح الكمية المعروضة بالسوق.

المبحث الثاني : ماهية السياسة الاقتصادية

تعتبر السياسة الاقتصادية تعبيراً عن رغبة الدولة في توجيه الاقتصاد نحو الوجهة المطلوبة سواء بطريق مباشر أو بطريق غير مباشر وذلك لتحقيق حزمة من الأهداف اقتصادياً أو اجتماعياً، ولذلك سوف نستعرض في هذا المبحث إلى تعريف السياسة الاقتصادية وأهم أهدافها.

المطلب الأول: تعريف السياسة الاقتصادية

تفيد قواميس اللغة العربية أن كلمة السياسة تعني التصرف في الأمور يقال: الوالي يسوس الرعية ويسوس أمورهم أي تصرف فيها كما يقال ساس أمر الرعية أي أمرهم ونهاهم، وفي القاموس المحيط "يقال سست الرعية سياسة : أي أمرتها ونهيتها، فالسياسة تعني تولي الأمر بالنهي والأمر مع الطاعة للسائس". ويقصد بها منذ أن استعملها الإغريق تدبير أمور الدولة، كما استخدمت بمعنى علم إدارة الدول، ومنها أنها طريقة الحكم،

ويتضمن المفهوم العام للسياسة " كل القرارات والأوامر والتشريعات واللوائح التي تصدرها الحكومة للتعبير عن توجهاتها أو إنفاذ تلك التوجهات¹ " والسياسات العامة لها فروع ثلاثة: " داخلية وخارجية ومدنية، والسياسة المدنية هي تدبير المعاش مع العموم على سنن بالعدل والاستقامة وهي من أقسام الحكمة العلمية

وهي في عرف السياسيين بيان التدابير اللازمة لإدارة أعمال البشرية بحيث يجري الإنسان في عمله على السنن الطبيعية الضابطة لسعيه واجتهاده في ترقية حاله وقد يقال لها الاقتصاد السياسي¹.

أثبتت أزمة الكساد العالمي العظيم في ثلاثينيات القرن الماضي، فضلاً عن النظرية الكينزية والنظريات اللاحقة لها، أن الحاجة إلى السياسات الاقتصادية الكلية أصبحت ضرورة مسلم بها. كما أنه لا يوجد أي اقتصاد في وقتنا الحاضر يستطيع تحقيق الأهداف الاقتصادية للمجتمع تلقائياً بالمستوى المطلوب والمرغوب فيه بدون وجود سياسات اقتصادية كلية تساعد على ذلك.

كما أن الحاجة إلى السياسات الاقتصادية الكلية تزداد بدرجة أكبر ونحن في بداية الألفية الثالثة، حتى تستوعب هذه السياسات الاقتصادية التحولات والتحديات الاقتصادية التي تواجه الدول وهي في سعيها لتحقيق التنمية الاقتصادية. فالتحول نحو آليات السوق من خلال برامج الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي، فضلاً عن الخصوصية والاتجاه نحو اقتصاديات السوق الحر، وتحرير التجارة من خلال منظمة التجارة العالمية (WTO) وتبني استراتيجيات للتنمية ذات توجه خارجي للتصدير في معظم وفقاً للمزايا النسبية، وسيطرة الاستثمار الأجنبي المباشر والشركات متعددة الجنسيات، كل هذا يدعو إلى مزيد من الاهتمام بدراسة السياسات الاقتصادية الكلية وكيف يجب أن تدفع الاقتصاد إلى الأمام.

يقصد بالسياسة الاقتصادية عامة كل ما يتعلق باتخاذ القرارات الخاصة بالاختيار بين الوسائل المختلفة التي يملكها المجتمع لتحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية معينة والبحث عن أفضل الطرق الموصلة إلى تحقيق هذه الأهداف. كما يعرفها البعض بأنها مجموعة الإجراءات الحكومية التي تحدد معالم البيئة الاقتصادية التي تعمل في ظلها الوحدات الاقتصادية الأخرى، والسياسة الاقتصادية عبارة عن مجموعة الأدوات والأهداف الاقتصادية والعلاقات المتبادلة بينهما، والدولة هي المسؤولة عن إعداد وتنفيذ هذه السياسة. يتضح من التعاريف السابقة أن السياسة الاقتصادية تتمثل في قيام الدولة بخطوات وإجراءات ترمي إلى تحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية محددة ولهذا يجب على السياسة الاقتصادية التي تنتهجها الدولة أن تكون قادرة على الوصول إلى أقصى كفاءة عند استخدام الموارد المتاحة لتحقيق أقصى الغايات أو بمعنى آخر استخدام أقل حجماً من الموارد لتحقيق أكبر عدد من الأهداف. كلما كانت السياسة الاقتصادية تتصف بالكفاءة والفعالية أمكن تحقيق معدلات نمو عالية، غير أن هذا الهدف يعتمد على أمرين: أولاً

¹ عوف محمود الكفراوي، السياسات النقدية والمالية في ظل اقتصاد اسلامي، مكتبة الاشعاع، السودان، 2004، ص 230.

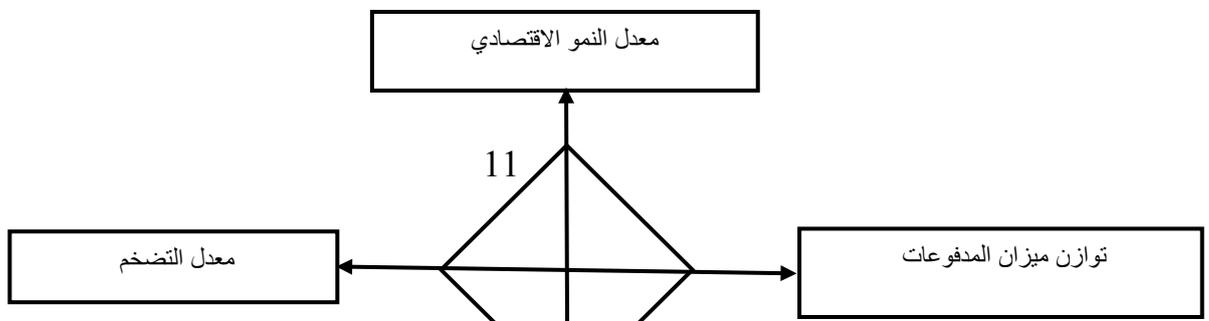
تحقيق التوازن المالي للدولة حيث يتم التنسيق بين الإيراد العام والإنفاق العام، أما الأمر الثاني يتمثل في زيادة حجم المدخرات المحلية لزيادة حجم الاستثمارات. كما تسعى السياسة الإقتصادية إلى التوسع في الإنتاج بهدف تحقيق فائض يستخدم للتصدير وهنا يجب على السياسة الاقتصادية السعي إلى تكيف الهياكل الاقتصادية مع متطلبات التوسع وذلك لتوجيه الاستثمارات نحو قطاعات معينة، قصد تحقيق الاكتفاء الذاتي ومنه نحو الصناعات التصديرية، وفي هذا المجال يفضل استعمال أدوات السياسة المالية لتحقيق هذا الهدف، إما عن طريق سياسة الإعفاءات والتميز الضريبي بحيث يتم تشجيع مجالاً عن مجال آخر مثل زيادة الإنفاق العام والإعانات والدعم الإنتاجي.

وتعتبر السياسات المالية والنقدية والتجارية من أهم السياسات الاقتصادية الظرفية لذلك فإن أهداف السياسة الاقتصادية تتمثل في أهداف مختلف السياسات.

المبحث الثالث: الأهداف النهائية للسياسة النقدية

تتبع إجراءات السياسة الاقتصادية " الفلسفة الاقتصادية للبلد، كما تختلف هذه الإجراءات من وقت لآخر داخل البلد الواحد" فهي ليست معيارية ولكن تبقى أهداف السياسة الاقتصادية واحدة وبذلك يتفق معظم الاقتصاديون على وجود أهداف مشتركة لكن يبقى الاختلاف موجود على مستوى مفهوم هذه الأهداف في مختلف الدول وكذا ترتيب الأهداف الذي " يجري وفق الأولويات التي تعتمد بشكل أساسي على المشكلة التي تعانيها الدولة والتي تمثل المرتبة الأولى أخذة بنظر الاهتمام وحدة الأهداف واتساق عملها بالشكل الذي يحقق الملائمة وضمان النجاح ويتم ذلك من خلال إستراتيجية تعتمد على المؤسسات الحكومية في تنفيذ سياستها من خلال تحديدها للمشاكل الاقتصادية والاجتماعية، وحسب نيكولاس كالدور فإن أهداف السياسة الاقتصادية تتمثل في أربعة أهداف ممثلة في النمو الاقتصادي واستقرار الأسعار وتوازن ميزان المدفوعات، وكذا التوظيف التام، ولا يخفى أنه من الصعوبة تحقيق هذه الأهداف معا لتعارضها، ويأخذ الشكل التالي.

مربع كالدور



Source : Marie Delaplace , Monnaie et Financement de l'économie , édition DUNOD, Paris , s . 2003 118p

المطلب الأول: تحقيق الاستقرار الاقتصادي

هو تحقيق التشغيل الكامل للموارد الاقتصادية المتاحة، وتفادي التغيرات الكبيرة في المستوى العام للأسعار مع الاحتفاظ بمعدل نمو حقيقي مناسب في الناتج الوطني، أي أن مفهوم الاستقرار الاقتصادي يتضمن هدفين أساسيين تسعى السياسة المالية مع غيرها من السياسات لتحقيقهما.

1- الحفاظ على مستوى التشغيل الكامل للموارد الاقتصادية المتاحة؛

2- تحقيق درجة مناسبة من الاستقرار في المستوى العام للأسعار.

والتشغيل الكامل كما هو معلوم لا يعني بالضرورة الوصول بمعدل البطالة إلى الصفر وإنما يتطلب الأمر اختفاء نسبي لظاهرة البطالة، وتهيئة الفرص الوظيفية المنتجة لكل الأفراد المؤهلين والذين يبحثون عن فرص العمل عند معدلات الأجور السائدة، أما استقرار المستوى العام للأسعار فيعني عدم وجود اتجاه ملحوظ أو حاد لتحركات قصيرة الأجل في المستوى العام للأسعار، أما حدوث تغيرات نسبية في أسعار السلع الفردية والتي تعكس تغيرات في التفضيلات الشخصية للأفراد) فلا تتعارض مع استقرار المستوى العام للأسعار.

إن الاستقرار الاقتصادي ليس إلا أحد الظروف الأساسية لإحداث التنمية والذي ينبغي أن يتدعم بغيره من الظروف المتطلبة لإنجاح السياسات الخاصة بالتنمية الاقتصادية، أي يرافقه ويلزمه زيادة معدل

النمو الإقتصادي، فمعروف أن تحقيق التشغيل الكامل يؤدي إلى الاستخدام الكامل للموارد الاقتصادية المتاحة، مما يؤدي إلى رفع معدلات النمو الاقتصادي ومستويات المعيشة ومستويات الأسعار المؤقتة، بينما تؤدي التقلبات في مستويات الأسعار إلى تقلبات مناظرة في النشاط الاقتصادي بين البطالة والكساد من ناحية وبين التضخم وارتفاع مستويات الأسعار من ناحية أخرى مما يؤدي إلى خلق مشاكل اقتصادية على المستوى الفردي وعلى المستوى الوطني ومن الجدير بالذكر أن تحقيق الاستقرار في الدول النامية ومنها الجزائر له أهمية خاصة لارتباطه الوثيق بهدف تحقيق التنمية الاقتصادية ومن ثم فإن تحقيق التنمية الاقتصادية يجب أن يسير جنباً إلى جنب مع هدف تحقيق الاستقرار الاقتصادي حتى يحصل الأفراد على ثمار ومكاسب التنمية، إذ أن غياب الاستقرار الاقتصادي يحول الكثير من الاستثمارات المنتجة إلى استثمارات غير منتجة تتمثل في المضاربة على العقارات، وتخزين السلع.

تلعب السياسة الاقتصادية دوراً هاماً في تحقيق الاستقرار الاقتصادي وخاصة وقت الكساد أو وقت الرواج نظراً لتأثيرها في كل من مستوى التشغيل ومستوى الأسعار ومستوى الدخل الوطني.

و بالنظر إلى أسباب ومصادر الاختلالات والتقلبات الاقتصادية التي تعصف بالاستقرار الاقتصادي في أي مجتمع من المجتمعات يمكن إرجاعها إلى نوعين من الأسباب مع عدم تجاهل أسباب أخرى تتعلق باقتصاديات الدول المتخلفة:

- ظهور زيادة أو عجز في الطلب الكلي في الاقتصاد الوطني .

- وجود قوى احتكارية تخرج على قواعد المنافسة وتمتع بدرجة كبيرة في تحديد كل من الأسعار والأجور في المجتمع مع انخفاض درجة مرونة بعض عوامل الإنتاج.

وتعتمد السياسة الاقتصادية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي على عدد من الأدوات والإجراءات الأساسية تنحصر أهمها فيما يلي:

1- أدوات السياسة المالية : من خلال تأثيرها على الطلب الكلي انخفاضا وارتفاعا باستخدام السياسة الضريبية والإنفاقية؛

2- أدوات السياسة النقدية يستخدمها البنك المركزي للتحكم في كمية النقود المتداولة ونقتصر هنا على معرفة دور السياسة المالية، وتكون النتائج ناجحة بالاعتماد على مدى نجاح السياسة المالية ليس من الناحية النظرية فقط بل وأيضا من الناحية التطبيقية ونحن نعلم أن الموازنة العامة للدولة قد تكون متوازنة أو قد يكون فيها عجزا أو فائضا.

الحالة الأولى: ظهور عجز أو فائض في الطلب الكلي

أ- عجز في الطلب الكلي أي السياسة المالية المتمثلة بالتمويل بالعجز(البطالة): تتلخص المشكلة في هذه الحالة في أن الطلب الكلي لا يتناسب مع حجم العرض الكلي من السلع والخدمات، وذلك أن الطلب الكلي يتوازن مع العرض الكلي عند مستوى أقل من التشغيل الكامل أي هناك عجز في الطلب الكلي، ويترتب على ذلك أن الادخار المخطط لدى التشغيل الكامل يزيد على الاستثمار مضافا إليه عجز الموازنة العامة، فهنا يكون لزاما على الدولة أن تتدخل لمنع استفحال المشاكل الاقتصادية وبالتالي زعزعة الاستقرار الاقتصادي باستخدام السياسة المالية.

أما كيف يتأتى للسياسة المالية علاج هذه المشكلة فيتم ذلك عن طريق رفع مستوى الطلب الكلي إلى المستوى الذي يحقق التشغيل الكامل، ويحقق بالتالي الخروج من أزمة الكساد وما ترتب عليها من بطالة، ويتم ذلك باستخدام السياسة بشقيها الضريبي و الإنفاقي، إما كل على حدة أو مزج الاثنين معا بنسب مختلفة، طبقا لطبيعة وحجم المشكلة موضوع المعالجة، فتستطيع الدول من خلال السياسة الإنفاقية (التوسع في النفقات العامة) أن ترفع من مستوى الطلب من خلال إقامة المشروعات العامة الاستثمارية و شق الطرقات والمدارس والمستشفيات.... الخ. أو من خلال توسع الحكومة في منح مختلف الإعانات الاجتماعية مثل إعانة البطالة والشيخوخة، ونتيجة ذلك تزداد الدخول الشخصية والإنفاق الشخصي ليس فقط بمقدار الإنفاق العام بل بصورة مضاعفة بفعل مضاعفة الاستثمار، أي أن هذا النوع من الدعم يزيد من مقدرة الأفراد على الإنفاق مما يحفز على الاستثمار ويزيد من العمالة.

كما تستخدم الإيرادات العامة (تخفيض الإيرادات الضريبية) في مواجهة الكساد من خلال الأثر التعويضي للضرائب، حيث يمكن أن يسهم تخفيض الضرائب في زيادة الاستهلاك وزيادة الاستثمار، ويمكن زيادة الاستهلاك عن طريق رفع مستوى دخول الفئات المنخفضة الدخل نظرا لارتفاع الميل الحدي للاستهلاك

لهذه الفئات، مما يعني أن زيادة دخول هذه الفئات يوجه للاستهلاك، ومن الممكن زيادة دخول الأفراد في هذه الفئات عن طريق تخفيض التصاعد بالنسبة للضريبة المطبقة على الشرائح الأولى من الدخل⁽¹⁾.

وفيما يتعلق بالاستثمار فالسياسة الضريبية يمكن أن تعمل على زيادته من خلال الضرائب على الأرباح مما يشجع المنتجين على الاستثمار وبالتالي على زيادة الإنتاج. ولا بد أن نذكر في الأخير أن سياسة زيادة حجم الإنفاق أكثر فعالية من تخفيض الضرائب لأن مضاعف الاستثمار في حالة زيادة الإنفاق يزيد عن حجم المضاعف في حالة تخفيض الضرائب.

ب- زيادة مستوى الطلب الكلي (التضخم) أي السياسة المالية المتمثلة بالتمويل بالفائض: في هذه الحالة تنحصر مشكلة الاستقرار الاقتصادي في أن الطلب الكلي أكبر من العرض الكلي أي أن هناك فائض طلبا نقديا زائدا، حيث أن الاستثمار أكبر من الادخار مضافا إليه عجز الموازنة العامة ففي هذه الحالة وفي ظل ظروف ضعف مرونة الجهاز الإنتاجي فإنه يقود إلى التضخم وارتفاع الأسعار، وبالتالي فإن على السياسة المالية أن تخفض أو تعيد مستوى الطلب الكلي وتسحب الطلب النقدي الزائد أي امتصاص القوة الشرائية الزائدة، عن طريق إحداث فائض في الميزانية برفع معدلات الضرائب القائمة أو زيادة حصيلة الضرائب باستحداث ضرائب جديدة على أنواع أخرى من السلع، كما أن السياسة الإنفاقية تعمل على ترشيد الطلب الاستهلاكي من خلال خفض بنود الإنفاق العام، وعلى ذلك تتكون السياسة المالية المستخدمة للحد من التضخم من جانبين ، الجانب الأول هو زيادة الضرائب و الجانب الثاني هو تخفيض النفقات العام.

ج-زيادة الضرائب: هنا نفرق بين الضرائب المباشرة والضرائب غير المباشرة فيترتب على زيادة الضرائب المباشرة على الدخل وخاصة التصاعدية منها امتصاص جانب من القوة الشرائية لدى الأفراد بقدر يتناسب مع حجم الدخل أي اقتطاع جزء من دخول الأفراد الذي كان سينفق على السلع والخدمات المختلفة ومنه تخفيض الطلب الكلي.

ويمكن أن تساهم الضرائب غير المباشرة في الحد من الاستهلاك حيث أن زيادة هذا النوع من الضرائب يترتب عنه انخفاض الطلب الكلي غير أن أثر الضرائب غير المباشرة في تخفيض الطلب الكلي يتوقف على

1 - سهير محمود معتوق، أمينة عزا لدين عبد الله، المالية العامة، القاهرة، 2000، ص 335.

أنواع السلع التي تفرض عليها هذه الضرائب، أي الزيادة في الضرائب غير المباشرة تقتصر على السلع التي يؤدي ارتفاع أسعارها على انخفاض الطلب عليها، الأمر الذي يتوقف على مرونة الطلب على مختلف السلع.

د- **تخفيض النفقات العامة** : إنَّ عملية تخفيض النفقات العامة تساهم في الحد من التضخم لكون زيادة النفقات عن الإيرادات العامة من أسباب وجود التضخم، غير أن تخفيض بعض بنود النفقات العامة يكون صعب المنال مثل خدمات الصحة والتعليم والأجور، وهذا لا يمنع تخفيض بعض النفقات العامة مثل بعض أنواع الاستهلاك الحكومي أو تأجيل تنفيذ بعض الاستثمارات لفترة زمنية قصيرة.

ونظرا لصعوبة تخفيض النفقات العامة من الناحية الواقعية فإن أثرها في الحد من التضخم محدود، ومن ثمة فإن السياسة المالية التي تهدف إلى تخفيض الطلب الكلي أي الحدّ من التضخم يجب أن يركز على زيادة الضرائب وخاصة الضرائب المباشرة.

الحالة الثانية: تتمتع القوة الاحتكارية بدرجة كبيرة في تحديد الأسعار، إذ تمارس نقابات العمال وخاصة في الدول المتقدمة ضغوطا كبيرة في رفع الأجور النقدية للعمال وكثيرا ما تنجح في ذلك، الأمر الذي يدفع أصحاب الأعمال إلى رفع أسعار السلع والخدمات بنسبة معينة، دون حدوث زيادة مناظرة، وتؤدي هذه الزيادة إلى التضخم الناتج عن دفع التكاليف.

وهذه الحالة تظهر فيها البطالة جنبا إلى جنب مع التضخم، وقد أطلق عليها في الأدب الاقتصادي مشكلة الركود التضخمي وقد ظهرت هذه المشكلة في الدول المتقدمة في أواخر الستينات بسبب نفوذ نقابات العمال ورجال الأعمال أين أخذت الأجور اتجاهاها التوسعي، وفي ظل هذه الظروف فإن استخدام السياسة المالية للتحكم في ظروف الطلب لا يمكن أن يحقق العمالة الكاملة واستقرار الأسعار.

أما فيما يخص السياسة النقدية فتتعدى مهمتها حدود الرقابة والإشراف على الكمية الإجمالية للعملة في التداول واستخدام الائتمان البنكي وتنظيمه، إذ تمتد مهمتها لتشمل السياسة الاقتراضية للقطاع الحكومي وتوجيه الائتمان بالتدفق نحو الموجودات المنتجة للقيمة وتوسيع قاعدة الإنتاج وما لهذه الأخيرة من انعكاسات واضحة على عرض النقد، في الوقت الذي تحرص فيه السلطة النقدية على تثبيت النشاط الاقتصادي عند أعلى مستوى ممكن من التوظيف للموارد المادية والبشرية لضمان مستوى عال من الاستخدام من خلال اتخاذ جميع الإجراءات الكفيلة بتجنب الاقتصاد حالة البطالة وما يصاحبها من انكماش

في الفعاليات الاقتصادية أو اضطراب في العلاقات الاجتماعية والعمل على رفع مستوى الطلب الكلي لاستثمار الموارد الإنتاجية غير المستغلة. ويعتبر هدف جعل التقلبات الاقتصادية أكثر سلاسة من أهم أهداف السياسة النقدية ويعتبر الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي من أهم البنوك المركزية التي تتبنى هذا الهدف.¹

في الدول الصناعية هناك اتجاه نحو عدم التوسع في الأهداف والاقتصر على هدف واحد للسياسة النقدية والمتمثل في استقرار الأسعار، وعرفت هذه السياسة بسياسة استهداف التضخم ويتم ذلك بوضع معدلات من التضخم تكون مستهدفة حيث يستخدم البنك المركزي الأدوات الممكنة للوصول إلى هذه المعدلات، وتم استخدامها في نهاية القرن من طرف الاقتصاديات المتقدمة لمواجهة موجة التضخم السائدة آنذاك، وفي نهاية سنة 2014 تم احصاء 26 بنكا مركزيا تستخدم هذه السياسة²، فالآثار السلبية للأزمات الاقتصادية وخاصة حالة التضخم منها جعلت هدف استقرار المستوى العام للأسعار من خلال استقرار قيمة النقود هدفا استراتيجيا يمكن أن تتحقق من خلاله معدلات جيدة في النمو الاقتصادي، مما جعل مختلف الدول المتقدمة تتجه في الآونة الأخيرة نحو تكليف البنك المركزي بمهمة رئيسية هي الحفاظ على استقرار الأسعار وإعطائه الاستقلالية في إدارة السياسة النقدية بالطريقة المناسبة لتحقيق هذا الهدف ويأتي إعطاء الأولوية لهدف استقرار الأسعار للأسباب التالية⁽³⁾:

1- تتمتع السياسة النقدية بقدرتها على تحقيق هذا الهدف أكبر من أي سياسة أخرى، وقدرتها أقل على تحقيق الأهداف الأخرى للسياسة الاقتصادية،

2- إن تعدد الأهداف يقلل القدرة على تحميل المسؤولية للبنك المركزي والدولة الفشل في تحقيق هدف معين يمكن تبريره بالاهتمام بالأهداف الأخرى.

تولدت قناعات راسخة لدى واضعي السياسة النقدية بأن استقرار الأسعار يجب أن يكون الهدف طويل الأجل للسياسة النقدية وكما تبين ومنذ نهاية الثمانينات من القرن الماضي بأن التأثير في التضخم بشكل غير مباشر عن طريق المقاربة التقليدية القائمة على التحكم في المتغيرات الوسيطة كسعر الصرف والمجاميع

¹Mishkin F ., *Monnaie, banque et marchés financiers*, Paris, Pearson, 2013. Chap 20 .
²yannick Lucotte LE CIBLAGE D'INFLATION DANS LES ÉCONOMIES ÉMERGENTES revue française d'économie | « Revue française d'économie » 2015/2
Volume XXX | pages 93 à 128

(3) زينب عوض الله، أسامة الفولي، أساسيات الاقتصاد النقدي والمصرفي، منشورات الحلبي الحقوقية، 2003 ص 320.

النقدية التي لم تكن فعالة في تحقيق الهدف المنشود في خفض التضخم مما دفع إلى تبني أسلوب حديث لإدارة السياسة النقدية مبني على مقارنة مباشرة للحد من التضخم سواء من قبل الدول المتقدمة أو الدول النامية مع بداية التسعينات من القرن الماضي وعرف هذا الأسلوب "سياسة استهداف التضخم" (1) كإطار أو قاعدة للسياسة النقدية، فقاعدة السياسة النقدية ليست أكثر من مجرد خطة طوارئ تصف بأكثر دقة ممكنة الظروف التي يغير بها البنك المركزي أدوات السياسة النقدية.

إذن فالهدف الرئيس من السياسة النقدية لأغلب البنوك المركزية هو تحقيق استقرار في مستوى الأسعار من خلال المحافظة على قيمة العملة المحلية داخلياً أو خارجياً. ويعني ذلك على صعيد الاقتصاد المحلي إبقاء التضخم منخفضاً ومستقراً، أما على الصعيد الخارجي، فذلك يعني عادة استهداف سعر الصرف (2)، إن اقتصر الدول المتقدمة على استهداف التضخم مبني على توفير بعض الشروط، كارتفاع درجة استقلالية البنوك المركزية، وأسعار صرف مرنة، ونظام إعلامي ملائم، وكذا توافر شبكة المعلومات بين مختلف المؤسسات، بالإضافة إلى ذلك فإن الشفافية تعمل على إلغاء التضارب بين البنك المركزي والقطاع الخاص، ومازال الجدل قائم حول أثر الشفافية (3).

هذه العناصر تساعد على تقديم تنبؤات مستقبلية للتضخم مما يجعل السلطات النقدية قادرة على استخدام أدواتها النقدية للتأثير على سلوك الفعاليات الاقتصادية بما يؤدي إلى تحقيق هدف الاستقرار النقدي أي استقرار الأسعار.

يعتقد الكثير من الاقتصاديين أن باستطاعة السياسة النقدية أن تعمل على تحقيق استقرار النشاط الاقتصادي وثباته ولكنهم يختلفون حول الأهداف المباشرة لسياسة نقدية تقود إلى استخدام شامل، وتباينت الآراء حول دور السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار في مستوى الأسعار إلى عدة اتجاهات، فمنهم من يرى أن السياسة النقدية يجب أن تهدف إلى منع التقلبات المتطرفة في مستوى الأسعار في حين ترى مجموعة أخرى أن

(1) رجاء عزيز بندر، استهداف التضخم، دراسة لتجارب بلدان نامية في السياسة النقدية، البنك المركزي العراقي.

(2) سايمون غرابي، نك تالبوت، العمليات النقدية، كتيبات عن البنوك المركزية، العمليات النقدية، مركز دراسات المصارف المركزية، بنك انكلترا، لندن، 2006، ص 1.

السياسة النقدية يجب أن تهدف إلى إبقاء مستوى الأسعار ثابتا بصورة مطلقة وبينما تعتقد مجموعة ثالثة، أن هدف السياسة النقدية هو التمييز بين الاستعمال الإنتاجي والاستعمال المضارب للنقود، في حين ذهب اقتصاديون آخرون أن دور النقود في الاقتصاد يجب أن يبقى حياديا تماما.

يعد تحقيق استقرار قيمة النقود وسيلة هامة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي في الدولة، ولذلك تسعى السلطات النقدية لتحقيقه من خلال تفاعلي العوامل المسببة للأزمات الاقتصادية من تضخم وانكماش، عن طريق إدارة عرض النقود بحيث تزداد الكتلة النقدية بنسبة مماثلة لزيادة حجم الإنتاج الحقيقي من السلع والخدمات، فيتوازن الادخار والاستثمار المرغوبين، ويتحقق مستوى الاستخدام الكامل، أما الأسعار فتبقى حرة في التغيير تبعا للتغيرات في مستوى الكفاءة الإنتاجية وتبعا للتغيرات في تفضيلات المستهلكين بين الأنواع المختلفة للسلع، ويتطلب استقرار قيمة النقود تدخلا مستمرا من قبل السلطات النقدية للتأثير في تدفق الدخل عن طريق الإدارة الرشيدة والمستمرة لعرض النقد.

يعد تحقيق هدف استقرار الأسعار تحقيا آليا لأهداف أخرى وهو ما لوحظ فعلا في الدول مثل ألمانيا وسويسرا وغيرهما حيث انخفضت معدلات التضخم وقل عجز الموازنة مع تحقيق النمو الاقتصادي.

في النظام الإسلامي يعد استقرار النقود هدفا لا غنى عنه بسبب تأكيده الواضح على الأمانة والعدالة في كافة المعاملات الإنسانية، ذلك أن انخفاض قيمة النقود يعني⁽¹⁾:

1. عدم صلاحية النقود لأداء دورها كوحدة حساب عادلة وأمينه، فيجعل النقود أداة ظالمة

للمدفوعات الآجلة، ومخزنا غير موثوق به للقيمة فيظلم الناس بعضهم بعضا ولو عن غير قصد من خلال انخفاض القيمة الحقيقية للوحدة النقدية؛

2. زيادة الاستهلاك على حساب الادخار طالما أن الادخار يعني فقد جزء من القيمة الحقيقية للرصيد النقدي؛

3. عدم اليقين في اتخاذ القرارات الاقتصادية، فكيف لمستثمر أن يقبل بانجاز مشروع لا يعرف كم ستكون تكلفته في المستقبل، في ظل عدم استقرار قيمة النقود مما يؤدي إلى تقليل حجم النشاط الإنتاجي؛

(1) محمد عمر شابر، نحو نظام نقدي عادل. دراسة للنقود والمصارف والسياسة النقدية في ضوء الشريعة الإسلامية، الولايات المتحدة الأمريكية: المعهد العالمي للفكر الإسلامي، ط2، 1991/1410، مرجع سابق، ص 52.

4. يزيد من سوء توزيع النقود، حيث يتأثر أصحاب الدخول الثابتة والدائون بانخفاض قيمة النقود مما يعني ظلما كبيرا لفئة واسعة من المجتمع.

اختلفت آراء الاقتصاديين حول دور النقود في النمو الاقتصادي وتمحورت في ثلاثة اتجاهات، عدَّ الاتجاه الأول أن الزيادة في كمية النقود في الأمد الطويل شرط كافٍ لتحقيق النمو الاقتصادي في حين أقَرَّ الاتجاه الثاني بوجود علاقة جائرة بين عرض النقد والنمو الاقتصادي وعدَّ النمو في عرض النقد شرطا ضروريا يجب توفره في تحقيق النمو ولكن ليس كافيا لإحداثه وخلص الاتجاه الثالث إلى ضرورة وجود كتلة نقدية على درجة كاملة من المرونة تتكيف مع النمو في مستوى الإنتاج والدخل والاستخدام، ويشير هذا الاتجاه إلى دور النقود الطوعي الذي يتكيف مع متغيرات النشاط الاقتصادي أكثر ما يكون مسببا له.

ويظهر من خلال استعراض الآراء الثلاثة عدم وجود اتفاق حول دور النقود في النمو الاقتصادي، إلا أن الرأي الراجح هو أن النقود وسيلة لنقل الدوافع الاقتصادية نحو الأمام كعامل تسهيل وليس كعامل منشي للنمو.

يقاس النمو الاقتصادي من خلال التغيرات المتحققة في معدل الناتج الحقيقي والدخل الفردي الحقيقي مع حجم الاستثمار في تكوين رأس المال الثابت مع تلك المستلزمات الأساسية التي تقود إلى النمو الاقتصادي، ويتم ذلك بواسطة تحفيز المؤسسات على الاستثمار في ظل بيئة اقتصادية ملائمة.

يتطلب تحقيق النمو الاقتصادي تضافر جهود الدولة والأفراد نحو تقدم الفن الإنتاجي وتحسين استخدام الموارد الطبيعية وزيادة إنتاج العمل، وهذا لتحسين مستوى المعيشة مما يؤدي إلى الاستقرار الاجتماعي والسياسي.

وتحقق السياسة النقدية هذا الهدف من خلال تعبئة المدخرات واستغلالها استغلالا أمثلا، من خلال زيادة نسبة الاستثمارات إلى إجمالي الدخل الوطني مما يؤدي إلى زيادة حجم الدخل والناتج الوطني وتوجيه الاستثمارات نحو القطاعات التي تخدم النظام الاقتصادي بزيادة معدلات نموها.

المطلب الثاني : تحسين ميزان المدفوعات

تبلور هدف تحقيق التوازن الخارجي كهدف للسياسة النقدية بشكل واضح إثر الانهيارات الكبيرة التي حصلت في أسعار صرف العملات الرئيسية للدول التي خاضت الحرب العالمية الثانية بسبب خروجها عن

تطبيق قاعدة الذهب بعد الحرب الأمر الذي أنشأ اختلالاً واسعاً في موازين المدفوعات " للدول المتحاربة " بسبب فقدانها لأرصدها النقدية الأجنبية نتيجة حاجتها المتزايدة للسلع الإنتاجية والمواد الأولية لإعادة إعمار ما دمرته الحرب وبذلك أصبح هدف السياسة النقدية فضلاً عن التوازن الداخلي تحقيق التوازن الخارجي من خلال العمل على تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات، مما يتطلب من البنك المركزي أن يتابع بصورة مستمرة حالة واتجاه مدفوعات البلد والاحتياطيات النقدية وذلك لانعكاساتها الداخلية والخارجية على البلد.

يتضمن ميزان المدفوعات لاقتصاد ما علاقته النقدية والمالية والتجارية مع بقية اقتصاديات العالم للكشف عن العجز في حالة قيام دولة بدفع أكثر مما يستلم بصورة جارية بالعملة الأجنبية والذي لا يمكن تغطيتها إلا بالسحب على احتياطياته النقدية الأجنبية أو القيام ببيع بعض موجوداته أو اللجوء إلى الاقتراض أو الحصول على مساعدات من الخارج مما يترتب على ذلك آثاراً سلبية على القيمة الخارجية للعملة الوطنية، مما يقود إلى تدخل السياسة النقدية للحد من التوسع في حجم الإنفاق المقدم إلى الوحدات الاقتصادية غير البنكية لتقليل استيراداتها وتقليص حجم الائتمان البنكي إلى الخارج في حالة كون العجز زيادة في التوظيف إلى الخارج، وتلجأ السياسة النقدية إلى مجموعة من الإجراءات التصحيحية لمعالجة الاختلال في ميزان المدفوعات حتى في حالة وجود فائض في ميزان المدفوعات نتيجة زيادة الطلب على العملة الوطنية ومن ثم ارتفاع في قيمتها الخارجية الأمر الذي يؤدي إلى حدوث تقلبات في حجم الصادرات⁽¹⁾.

فالعجز يتطلب سياسة نقدية تنفادي الضغوط التضخمية التي ترفع أسعار السلع المحلية، مما يؤدي إلى ضعف قوتها التنافسية مع أسعار السلع الأجنبية، فتحجم الدول الأخرى عن استيرادها، بينما يسعى المستوردون في الداخل إلى جلب السلع الأجنبية لبيعها بأسعار أقل من أسعار السلع المحلية، فيزداد عجز ميزان المدفوعات والسياسة النقدية السليمة هنا هي إتباع سياسة انكماشية للحد من ارتفاع الأسعار وذلك عن طريق سحب جزء من المعروض النقدي باستخدام أدوات السياسة النقدية⁽²⁾.

تسعى جميع الدول إلى تحسين ميزان المدفوعات من خلال التغيير في عرض النقد اتساعاً وانكماشاً للتأثير بالعوامل الخاصة بقوى العرض والطلب في أسواق سعر صرف العملة الوطنية مقابل العملات الأجنبية مما يؤدي إلى حدوث تقلبات في حجم كل من الصادرات والواردات وفي التدفقات من وإلى الخارج.

(1) عوض فاضل الدليمي، مرجع سابق، ص 588 .

(2) جمال بن دعاس، مرجع سابق، ص. 94.

المطلب الثالث: تخصيص الموارد الاقتصادية: يقصد بتخصيص الموارد الاقتصادية عملية توزيع الموارد

المادية (رأس المال والموارد الطبيعية) والموارد البشرية (العمل والتنظيم) بين الأغراض أو الحاجات

المختلفة، بغرض تحقيق أعلى مستوى ممكن من الرفاهية لأفراد المجتمع. ويشمل التخصيص العديد من

التقسيمات:

- تخصيص الموارد بين القطاع العام والقطاع لخاص.

- تخصيص الموارد بين سلع الإنتاج (آلات ومعدات) و سلع الاستهلاك.

- تخصيص الموارد بين الاستهلاك العام والخاص.

- تخصيص الموارد بين الخدمات العامة والخدمات الخاصة.

أي أن مشكلة تخصيص الموارد تتلخص في الاختيار بين العديد من أوجه التفضيل، مثل التفضيل بين

حاجة وأخرى أو بين غرض وآخر، أو قطاع اقتصادي وآخر، وفي جميع الأحوال يتضمن الاختيار

التضحية ببعض الحاجة والأغراض في سبيل إشباع الحاجات التي تنال تفضيل الأفراد.

المطلب الرابع : إعادة توزيع الدخل الوطني: يتحدد توزيع الدخل في كل مجتمع بالشكل السائد لملكية

وسائل الإنتاج، يتحقق التوزيع بالدرجة الأولى لصاح أولئك الذين يملكون وسائل الإنتاج أي أن عملية

توزيع الدخل تتأثر بتوزيع ملكية عوامل الإنتاج وقد لا يكون توزيع الدخل بين الأفراد عادلا من جهة نظر

المجتمع، ومن ثمة فتدخل الدولة ينصب في اتجاه التوزيع العادل للثروة بين مختلف أفرادها

المطلب الخامس : تحقيق التنمية الاقتصادية

تقتضي التنمية الاقتصادية توفير الموارد المالية اللازمة للتنمية وتلعب السياسة المالية وخاصة في الدول

النامية، دورا هاما في تعبئة الموارد الرأسمالية اللازمة لتمويل التنمية، وزيادة مستوى النشاط الاقتصادي

للمجتمع، وتستخدم الدولة كل الوسائل والإمكانيات لتوفير المال اللازم للوصول إلى هذا الهدف، وترجع

أهمية السياسة المالية في توفير هذه الموارد إلى قيام الدولة بدور رئيسي في إحداث التنمية من خلال البرامج

والخطط التي تبناها والتي أصبحت تقع على عاتقها بالإضافة إلى ضخامة الاحتياجات الرأسمالية اللازمة

لتمويلها كما أن ضعف الادخار الخاص مع سوء استخدامه، وارتفاع الميل الحدي للاستهلاك بسبب ضعف

مستوى المعيشة ونقص درجة الإشباع الاستهلاكي ومحاكاة بعض فئات المجتمع نماذج الاستهلاك الترفيهي السائد في الدول المتقدمة، ما يترتب على أثر التقليد من انتقال أنماط استهلاكية غير مألوفة لدى المجتمع وليست في قدرة القوة الشرائية لغالبية المجتمع مما يلقي عبئا على الدولة والسياسة المالية على وجه الخصوص ومن أجل التخلص من التبعية الاقتصادية والسياسية وكسر دوائر الفقر والخروج من دائرة التخلف يستلزم على الدولة القيام بوضع وتنفيذ خطط إنمائية متكاملة، وتوفير الموارد المالية اللازمة لتمويلها، والقيام بهذه الجهود التنموية يتطلب انتهاج سياسة اقتصادية فعالة لتعبئة الموارد وتنمية المدخرات الخاصة ورفع القدرة الادخارية وتوجيهها لتمويل برامج التنمية، كما أن السياسة النقدية تلعب دورا مهما في توجيه الائتمان إلى القطاعات التي تحقق التنمية الاقتصادية من خلال استخدام الادوات الكيفية المصممة خصيصا لذلك.

مما سبق يمكن القول أن السياسة الاقتصادية يجب أن تتجه في المقام الأول نحو تحقيق هدفين أساسية وهما:

- تعبئة الموارد المالية لتمويل الاستثمارات الاقتصادية والاجتماعية؛
 - قيامها بدور توجيهي من خلال ما تقدمه من حوافز وضمائم مالية للجهود الخاصة ومن خلال تحسين دوافع العمل والاستثمار⁽¹⁾.
- توجيه الادخار نحو الاستثمار التنموي.

1 - محمد مبارك حجير، السياسة المالية والنقدية لخطط التنمية الاقتصادية، الدار الجامعية للطباعة والنشر، القاهرة، بدون تاريخ نشر، ص58.

الفصل الثالث: السياسة النقدية

المبحث الأول: ماهية السياسة النقدية

تعددت تعاريف السياسة النقدية واختلفت باختلاف الرؤية الفكرية والاقتصادية، لذلك نجد من ضيق مفهوم السياسة النقدية ليحصره في إدارة النقد، في حين نجد من وسع المفهوم حتى ضمنه إدارة الدين الحكومي، ومن الباحثين من ربط مفهوم السياسة النقدية بأداة نقل الأثر إلى النشاط الاقتصادي وسوف نستعرض في هذا المطلب مجموعة من التعاريف.

1 - المفهوم الضيق

يقصد بالسياسة النقدية مجموعة الإجراءات التي تطبقها السلطات النقدية والتي تسيطر من خلالها على شؤون النقد والائتمان، وتتم من خلال إحداث تأثيرات في كمية النقود كمية وسائل الدفع بما يتلاءم مع ظروف البلد الاقتصادية وتسعى السلطات النقدية من خلال هذه الإجراءات أما إلى حقن الاقتصاد بتيار من النقود الإضافية أو امتصاص السيولة الزائدة⁽¹⁾، بصرف النظر عن ما إذا كانت أهدافها نقدية أو غير نقدية،

(1) عقيل جاسم عبد الله، النقود والمصارف، دار مجدلاوي للنشر، عمان، ط2، 1999، ص207.

وكذلك جميع الإجراءات غير النقدية التي تهدف إلى التأثير على النظام النقدي⁽¹⁾، وبهذا المعنى عرفت السياسة النقدية بأنها " مجموعة الإجراءات التي تتخذها الدولة في إدارة النقد والائتمان وتنظيم السيولة العامة للاقتصاد من أجل تحقيق أهداف معينة"⁽²⁾، ذلك أن المصدر الأساسي للأصول السائلة إنما هو خلق الائتمان من طرف المصارف التجارية، حتى أنها أصبحت سياسة مستقلة تسمى السياسة الائتمانية، وتعرف بأنها: "التأثير في حجم وسائل الدفع الإجمالية بحيث يؤدي إلى امتصاص السيولة الزائدة، أو مد الاقتصاد الوطني بتيار نقدي إضافي في حالة نقص السيولة، في نفس السياق عرفت السياسة النقدية على أنها تأثير البنك المركزي في حجم كمية النقود في المجتمع وتأثيره في حجم الائتمان عن طريق استخدام أدواته التقليدية في ذلك، وأن هذه الأدوات فضلاً على تأثيرها في حجم الائتمان فإنها بالإمكان أيضاً أن تؤثر على سعر الفائدة وبالتالي يكون لها أثار على الاستثمار والنشاط الاقتصادي في المجتمع"⁽³⁾، هذا التعريف يشير إلى المعنى الضيق للسياسة النقدية فالمعنى الضيق ينصرف إلى مراقبة وتنظيم عرض النقد و العملة والائتمان المصرفي بهدف تحقيق أهداف اقتصادية محددة.

2- المفهوم الواسع

أما السياسة النقدية بمعناها الواسع فتشمل جميع التنظيمات النقدية والصيرفية لمالها من دور مؤثر في مراقبة حجم النقد المتيسر في النظام الاقتصادي، بهذا المعنى فإنها تشمل على جميع الإجراءات التي تتخذ من قبل الحكومة والبنك المركزي والخزينة بقصد التأثير في مقدار وتوافر واستعمال النقد والائتمان، وكذلك يمكن أن تعرف السياسة النقدية على أنها ذلك العمل الذي يوجه للتأثير في النقد والائتمان فضلاً عن الاقتراض الحكومي أي حجم وتركيب الدين الحكومي⁽⁴⁾، ودعماً لهذا التعريف فإن السياسة النقدية تشمل تلك الإجراءات التي يتخذها البنك المركزي والخزينة العامة أو الحكومة بهدف التأثير على النقد والائتمان

(2) عبد المنعم سيد علي، اقتصاديات النقود والمصارف، الأكاديمية للنشر المفرق، 1988 ص 372.

(2) محمد عبد المنعم عفر، السياسة الاقتصادية والشرعية في الإسلام، الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية ط1، 1987 ص381.

(3) عبد المنعم راضي، اقتصاديات النقود والبنوك، دار النهضة العربية، القاهرة، 1977، ص284.

(4) هيل عجمي جميل الجنابي، رمزي ياسين تيسع ارسلان، النقود والمصارف والنظرية النقدية، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى، بغداد، 2009، ص259.

وحجم وتركيب الدين الحكومي⁽¹⁾، وعلى هذا الأساس فإن مهمة السياسة النقدية لا تقف عند حدود الرقابة على حجم العملة المصدرة وعرض واستخدام الائتمان المصرفي، بل تمتد لتشكل السياسة الاقتراضية للقطاع الحكومي أيضاً، لما لهذه السياسة من انعكاسات واضحة على عرض النقد.

وانطلاقاً من التعريف الواسع للسياسة النقدية، فإن التنسيق مع السياسة المالية يصبح ضرورة وبخاصة فيما يتعلق بالدين العام، إذ يهتم ممثل السياسة النقدية البنك المركزي بجميع العمليات المتعلقة بتحديد أنواع وحجم الإصدارات الخاصة بالقروض الحكومية وآجالها وأسعار الفائدة والتي تعرف بسياسة الدين العام⁽²⁾.

3 - ربط مفهوم السياسة النقدية بالنشاط الاقتصادي

هناك الكثير من التعريفات تربط السياسة النقدية بقناة نقل الأثر إلى النشاط الاقتصادي وفي هذه الحالة فإن التعريف يحمل الخلفية الكينزية، باعتبار أداة النقل هي سعر الفائدة ومن هذا المنطلق فإن النقود تؤدي "جهداً مهماً في التأثير في سعر الفائدة ويكون ذلك واضحاً من خلال السياسة النقدية والتي تهتم بإدارة النقد وأسعار الفائدة، وأن البنك المركزي هو الذي يقود ويوجه ويسيطر على السياسة النقدية"⁽³⁾، لذلك يمكن أن تعرف السياسة النقدية على أنها تلك السياسة التي تهدف إلى تغيير كمية المعروض من النقود ومن ثمّ سعر الفائدة بغرض تحقيق الأهداف الاقتصادية للدولة التي ترمي إلى تحقيق التوظيف أو الاستخدام الكامل للموارد ومن ثم تحقيق معدل نمو مقبول مع استقرار في المستوى العام للأسعار⁽⁴⁾، وهناك من يرى أن السياسة النقدية عبارة عن إجراءات تهدف إلى التأثير على مستوى الإنفاق الكلي وذلك بالتأثير على كلفة الائتمان أي سعر الفائدة أو وفرة الائتمان⁽⁵⁾.

4- تعريف السياسة النقدية في الاقتصاد الإسلامي

-
- (1) عوض فاضل إسماعيل الدليمي، النقود والبنوك، جامعة بغداد، 1990، ص584.
 - (2) يسرى السامرائي، زكريا الدوري، البنوك المركزية والسياسات النقدية، دار وائل للطباعة والنشر، 2005، ص186.
 - (3) غالب عوض الرفاعي، اقتصاديات النقود والبنوك، دار وائل للنشر، عمان، الاردن، 2002، ص21.
 - (4) سامي خليل، النقود والبنوك، مؤسسة كميل للنشر، الكويت، 1989، ص749.
 - (5) عوض فاضل إسماعيل الدليمي، مرجع سابق، ص584.

اختلف مفكرو الاقتصاد الإسلامي في تعريف السياسة النقدية، وسنقدم بعض التعاريف لنخرج في الأخير بتعريف شامل، فقد عرفت بأنها السياسة التي تهدف للوصول بمعدل الزيادة في كمية النقود إلى مستوى العرض الأمثل للنقود، بحيث يكفي التوسع النقدي لتمويل الزيادة في النشاط الاقتصادي المرتبطة بالنمو الاقتصادي⁽¹⁾، أو أنها الإجراءات التي تتخذها الدولة في إدارة النقد والائتمان وتنظيم السيولة العامة للاقتصاد من أجل تحقيق أهداف معينة⁽²⁾، أو هي التحكم والإشراف على حجم النقود المتداولة لما لها من تأثير على القيم الحقيقية لأموال الأفراد، لكن الخلاف بينها وبين السياسة التقليدية هو في الأهداف الكلية المراد تحقيقها، والسلوكيات التي تحكم كيفية توظيف النقود لتحقيق تلك الأهداف، ويقصد كذلك بالسياسة النقدية في الإسلام أنها مجموعة الإجراءات أو القرارات التي يتخذها البنك المركزي الإسلامي لتنظيم وضبط الإصدار النقدي بما يتناسب مع الهيكل الاستثماري والإنتاجي والاستهلاكي للاقتصاد الوطني⁽³⁾، وتعرف بأنها مجموعة الإجراءات التي تتخذها الدولة الإسلامية لتنظيم شؤون النقد وإدارتها، بشرط أن تكون تلك الإجراءات والتدابير متفقة مع أحكام الشريعة الإسلامية⁽⁴⁾.

المبحث الثاني : السياسة النقدية في الفكر الاقتصادي

تطور مفهوم السياسة النقدية عبر مختلف الحضارات بمسميات مختلفة، فابتداءً من الحضارة الصينية التي ابتكرت فكرة إدارة النقد من طرف السلطات النقدية، ويظهر ذلك جلياً من خلال إصدار النقود الورقية وإدارتها.

المطلب الأول: السياسة النقدية في الفكر العربي الإسلامي

(1) معبد علي الجارحي، وظائف المؤسسات في النظام النقدي والمالي الإسلامي ودورها في سياسات النقد والمال والأسواق المالية، مطبوعات المعهد العالي للبحوث والتدريب، 1420 هـ، ص 91.

(2) عدنان خالد التركماني، السياسة النقدية والمصرفية في الإسلام، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1988، ص 33

(3) حمدي عبد العظيم، السياسة المالية والنقدية: دراسة مقارنة بين الفكر الوضعي والفكر الإسلامي، الدار الجامعية الإبراهيمية، 2007، ص 371 .

(4) حسين علي بن هاني، السياسة النقدية في الإسلام، رسالة ماجستير، الاردن، جامعة اليرموك، 1989، ص 10.

بالرجوع إلى الفكر الإسلامي نجد بدايات دراسة السياسة النقدية كانت عند المقريزي وابن خلدون إضافة إلى آراء الفقهاء في ظاهرة تغيرات قيمة النقد وأثرها على الديون.

الفرع الأول: فكر المقريزي

ظاهرة غلاء الأسعار التي حدثت في مصر سنة 395 هـ، دفعت المقريزي إلى دراسة وتحليل هذه الظاهرة، وانتهى إلى أن سبب الغلاء هو رواج الفلوس أي زيادة كمية النقد في التداول، وبذلك يكون أول من استحدث نظرية كمية النقود وسباقاً عن المدرسة التقليدية التي جاءت بعده بقرون عديدة لتنتهي في تحليلها إلى نفس ما جاء به المقريزي، حيث ربط بين التغيرات في كمية النقد والتغيرات في مستوى الأسعار⁽¹⁾، إلا أنه وعلى الرغم من تأكيدته على كمية النقود، ربط بين السياسة النقدية والسياسة المالية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي فيقول فلما دهى أهل الريف بكثرة المغارم وتنوع المظالم اختلت أحوالهم، والسبب الآخر الذي يشخصه هو رواج الفلوس.

الفرع الثاني : فكر ابن خلدون

تضمن تحليل ابن خلدون الآثار والنتائج المترتبة على تغير الأسعار وركز على أهم الأدوات التي تحقق الثبات النسبي في القوة الشرائية للنقود والتي تمثلت في تنظيم المعروض النقدي وعدم استخدام النقود في التلاعب بالأسعار وإتباع سياسة مالية للدولة تقوم على أساس التكافؤ في الدخل والخرج وناقش مجموعة الأدوات منها ضرورة أن تكون الدولة هي الجهة الوحيدة التي تختص بعملية الإصدار النقدي، وتناول أدوات السياسة المالية وما يمكن أن تحققه من ثبات نسبي في قيمة النقود وذلك من خلال تحليل الإيرادات والنفقات العامة، وأكد على ضرورة تكافؤ الدخل والخرج في أي حال من الأحوال فيقول وأما حال الدخل والخرج فمتكافئ في جميع الأمصار، ومتى عظم الدخل عظم الخرج وبالعكس.

ويرى أن السياسة النقدية والسياسة المالية من أهم الوظائف الضرورية للملك فيقول "إعلم أن هذه الوظيفة من الوظائف الضرورية للملك وهي القيام على أعمال الجبايات وحفظ حقوق الدولة في الدخل والخرج"²، وهي " جزء عظيم من الملك، بل هي ثلثة أركانه لأن الملك لا بد له من الجند والمال والمخاطبة لمن غاب عنه"³.

(1) فوزي عطوي، مرجع سابق، ص 486.

وبهذا نجد بدايات دراسة جوهر السياسة النقدية متأصل في الفكر الإسلامي قبل تناول المدارس الغربية لها، وجاء الفكر الإسلامي ليؤكد على الترابط بين السياستين النقدية والمالية لتحقيق الاستقرار الاقتصادي العام قبل ظهور التحليل الكنزي، فالترابط بين السياستين النقدية والمالية في حركتهما وتفاعلهما مع السياسة الاقتصادية العامة لتحقيق الاستخدام بكثرة العمران لتكثر المكاسب بكثرة الأعمال ويحقق النمو الاقتصادي مع الثبات والاستقرار في قيمة النقد، وهذه هي جوهر أهداف السياسة الاقتصادية العامة.

المطلب الثاني : السياسة النقدية في التحليل الكلاسيكي والنيوكلاسيكي

يرى التقليديون أنه ليس للنقود أي أثر على حجم الإنتاج، وأن تأثيرها الوحيد يتمثل في التأثير على المستوى العام للأسعار، لأن وظيفة النقود هي وسيلة مبادلة ومقياس للقيمة فقط، وذلك استنادا إلى قانون ساي للأسواق، القائل بأن كل عرض يخلق طلبا مساويا له، فالمجتمع يكون في حالة توظيف كامل، ويستحيل وجود فائض إنتاج ولا بطالة، وأن حجم الإنتاج يتحدد بعوامل حقيقية تتمثل في المقدار المتوفر من وسائل الإنتاج الحقيقية طبيعية كانت أم بشرية⁽¹⁾، ثم ظهرت النظرية الكمية للنقود بعد محاولات عديدة لتحديد العلاقة بين كمية النقود المتداولة والمستوى العام للأسعار.

يرتبط موقف الاقتصاديين الكلاسيك من السياسة النقدية بنظرتهم إلى النقود ووظائفها، إذ جاءت النظرة الكلاسيكية للنقود على أنها مجرد وسيط في عملية التبادل

جاءت الفروض الكلاسيكية حول دور النقود في الاقتصاد إيمانا منهم بأن هناك نظاما اقتصاديا يسوده التوافق بين العلاقات الحقيقية في الاقتصاد إذا ما تركت دون تدخل من لدن السلطات العامة، فإن النقود تظل محايدة لا أثر لها في الظواهر الاقتصادية الحقيقية، إذ أن التحليل الكلاسيكي قائم على أساس الفصل بين العوامل الحقيقية والعوامل النقدية أو التقسيم ما بين القطاع الحقيقي كالدخل العام والاستخدام والإنتاج بمعزل عن العوامل النقدية، أما القطاع النقدي فيتحدد فيه كمية النقود، وهذا ما تذهب إليه نظرية كمية النقود التي تشير إلى أن تغير كمية عرض النقود تؤدي إلى تغيرات متناسبة طرديا في المستوى العام للأسعار، ومن ثم تغيرات متناسبة عكسيا في قيمة النقود وبالتالي فإنه بالإمكان استنباط السياسة النقدية من التحليل الكلاسيكي لنظرية كمية النقود.

²ابن خلدون، مرجع سابق، ص 243.

³ابن خلدون، ص 243

(1) ضياء مجيد الموسوي، الاقتصاد النقدي، مرجع سابق، ص ص 79-80.

ويعد الاقتصادي فيشر أول من وضع معادلة كانت بمثابة الأداة التحليلية لتوضيح العوامل المفسرة لتقلبات المستوى العام للأسعار أي قيمة النقود ولاسيما لتوضيح العلاقة بين كمية النقود والمستوى العام للأسعار⁽¹⁾ صاغ الاقتصادي فيشر هذا التحليل بصورة معادلة رياضية بسيطة أطلق عليها معادلة التبادل أو المعاملات أو معادلة فيشر وقد أخذت الشكل التالي:

$$M.V = P.T \dots\dots\dots 1$$

ولقد طورت هذه معادلة بربطها بالإنتاج كالاتي² :

$$M.V = P.Y \dots\dots\dots 2$$

وتلخص معادلة التبادل لفischer من كل هذا إلى العلاقة الطردية بين كمية النقود والمستوى العام للأسعار، بحيث يمكن القول بأن تغيرات الأسعار تخضع طردياً ومباشرةً لتغيرات كمية النقود المتداولة، مادامت كمية السلع وسرعة التداول ثابتة، ومعنى ذلك أن زيادة كمية النقود المعروضة من شأنها أن ترفع المستوى العام للأسعار، ونقصان كمية النقود المعروضة سوف يؤدي إلى انخفاض مستوى الأسعار.

ونظراً للانتقادات التي وجهت إلى معادلة التبادل، والتي كانت تؤكد على جانب عرض النقود، ظهرت نظرية بديلة على أيدي مارشال وبيجو وروبرتسون من جامعة كامبردج في انكلترا³، عرفت باسم نظرية الأرصد النقدية، هذه النظرية لا تعد مناهضة للنظرية الكمية التي قام بها الكلاسيك وإنما تطويراً لها وتكمن أهميتها من ناحيتين:

1- أنها ركزت في تحليلها على مفهوم الطلب على النقود، أي حجم الأرصد التي يرغب الأفراد الاحتفاظ بها.

(1)عباس كاظم العكيلي، السياسات النقدية والمالية، الأردن، دار صفاء، 2010، ص ص 25- 29.
The American ،THE EQUATION OF EXCHANGE: A DERIVATION،²C. Kenrick Hunte
Economist, Vol. 57, No. 2 (Fall 1912), pp. 210-215

³Jérôme de Boyer in Alain Béraud et al.,Nouvelle histoire de la pensée économique Vol.2La Découverte XXVII.
LA MONNAIE DANS LA PENSÉE NÉO-CLASSIQUE PRÉ-KEYNÉSIIENNE| « Hors collection Sciences
Humaines » 1993 | pages 572 à 607

2- ربطت مسألة تحديد المستوى العام للأسعار بعرض النقود والطلب عليه وليس بكمية النقود فقط، كما تدعي النظرية الكمية الكلاسيكية.

يرى مارشال بأن هنالك نسبة من الدخل التي يرغب أفراد المجتمع الاحتفاظ بها على شكل أرصدة نقدية سائلة. وقد رمز لهذه النسبة بالرمز K ويمكن تحديد هذه النسبة بالصيغة الرياضية التالية¹:

$$K = \frac{M}{P.Y} \dots\dots\dots 3$$

حيث تمثل M كمية النقود المتداولة $M_1 + M_2$ وهي نفس المتغير الموجود في معادلة التبادل، أما $P.Y$ فتمثل الدخل

ويعتقد مارشال أن النسبة النقدية التي يرغب الأفراد الاحتفاظ بها أي التفضيل النقدي للأفراد لأغراض الإنفاق على السلع والخدمات الاستهلاكية والتي تعد نفقات جارية ودورية يتم تحقيقها منذ بداية تسلم الدخل وحتى انتهاء فترة تسلمه سواء كانت هذه الفترة أسبوعاً أو شهراً فمثل هذه النسبة تعد العامل الأساسي المحدد للتغيرات النقدية التي بدورها تؤثر على النشاط الاقتصادي.

جوهر معادلة الأرصدة النقدية يرتكز على العلاقة بين الرغبة في الاحتفاظ بأرصدة نقدية من جهة والدخل النقدي من جهة أخرى، ويؤكدون أن التغيرات في رغبة الأفراد أو ميلهم للاحتفاظ بأرصدة نقدية سائلة كنسبة من دخلهم مع ثبات كمية النقود المعروضة سيؤدي إلى التأثير على حجم الإنتاج ثم على حجم الدخل، وأخيراً على المستوى العام للأسعار، فالتأثير على الأسعار يكون وفق هذا التحليل تأثير غير مباشر، أي أن التأثير سيكون بداية على الناتج ثم الأسعار، فإذا تغيرت كمية النقود نحو الزيادة في ظل ثبات نسبة ما يحتفظ به الأفراد من أرصدة نقدية K فمعنى ذلك ستتواجد نقود تزيد من حاجة العناصر الاقتصادية للاحتفاظ بها في صورة أرصدة نقدية مما يؤدي إلى اختلال العلاقة، ولكي تعود K إلى التوازن ينبغي على الأفراد أن يتخلصوا مما في حوزتهم من نقود فائضة عن حاجتهم وذلك بإنفاقها في سوق السلع والخدمات وبذلك يكون التأثير على الدخل الوطني، حيث يتجه نحو التزايد أو تتجه الأسعار إلى الارتفاع.

ووفقاً لنظرية الأرصدة النقدية فإن قيمة النقود إنما تتوقف على الطلب وعرض النقود، فقيمة النقود في أي وقت إنما تتحدد عبر المستوى الذي يتحقق عنده تساوي الكمية المطلوبة من النقود مع الكمية المعروضة

¹أحمد أبو الفتوح الناقية، نظرية النقود ورأس المال، مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2011، ص - 265

من النقود، ومن ثم فإن التغير في قيمة النقود عبر الزمن إنما يرجع إلى حدوث تغير في الكمية المعروضة من النقود والكمية المطلوبة منه أو في كليهما.

ويلاحظ أن مدرسة كامبردج تنظر إلى طلب وعرض النقود في لحظة معينة وليس عبر فترة من الزمن كما هو الحال في طريقة المعاملات. فمن وجهة نظر الاقتصادي كامبردج فإن عرض النقود إنما هو عبارة عن رصيد النقود في لحظة معينة وليس هو تيار النقود خلال فترة معينة وبالتالي فإن سرعة دوران النقود لا تلعب أي دور في معادلة الأرصدة النقدية، ووفقاً للاقتصادي كامبردج فإن الطلب على النقود لا يكون فقط وسيط في عملية المبادلة وإنما طلب النقود يكون أيضاً لغرض الاحتفاظ بها، أي طلب الأرصدة النقدية.

وهذا يعني أن أحد الدوافع الرئيسية لحياسة النقود هو تغطية الفجوة بين الحصول على الدخل وإنفاقه، إذ يؤكد رواد هذه المدرسة على أهمية الربط بين الطلب على النقود والإنفاق المقدر على السلع والخدمات في المستقبل القريب، بالإضافة إلى كونها وسيط للمبادلة.

لكن هذا لم يمنع من توجيه عدة انتقادات لهذه النظرية تكمن أساساً في عدم صحة الافتراضات التي قامت عليها، وهو ما أثبتته التجارب و الوقائع، فمثلاً خلال الكساد كبير عام 1929-1933 ثبت عدم صحة تفسير هذه النظرية لظاهرة التضخم، إذا لم تؤدي زيادة كمية النقود خلال هذه الفترة المذكور إلي ارتفاع الأسعار، فقد حاولت الحكومة الأمريكية مكافحة الكساد العظيم عن طريق خلق عجز في الميزانية، وتمويله بإصدار كميات جديدة من البنكنوت فزادت من احتياطيات البنوك التجارية و شجعت الأفراد علي الاقتراض لكن الجزء الأكبر من الزيادة في النقود استقر في أيدي الجمهور في شكل عاطل ولم يتوجه نحو الإنفاق، لأنهم كانوا يتوقعون انخفاض أكبر في الأسعار بالشكل الذي أدى إلي انخفاض سرعة دورانها.¹

المطلب الثاني: السياسة النقدية في التحليل الكينزي

بعد أن مر النظام الاقتصادي العالمي بأعنف أزمة اقتصادية عرفت تاريخياً الأزمة الكبرى وعجز التحليل الكلاسيكي عن معالجة هذه الأزمة لتأتي النظرية الكينزية بمنزلة ثورة حقيقية في النظامين النقدي

(1) أحمد فريد مصطفى، سهير محمد السيد، النقود والتوازن الإقتصادي، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2000، ص 105.

والاقتصادي، ففي الوقت الذي تؤمن به النظرية الكلاسيكية بحيادية النقود، تقوم النظرية الكينزية على أساس أهمية الدور الذي يمكن أن تلعبه النقود على مستوى الاقتصاد الوطني، بمعنى أن تغيرات كمية النقود يؤثر بالتبعية في المتغيرات الاقتصادية سواء العمالة والإنتاج والاستهلاك والادخار الاستثمار وبالتالي يؤثر في الوضع الاقتصادي ككل، وبهذا فإن وجهة النظر النقدية عند "كينز" قد قامت على فروض تخالف فيه فروض نظرية كمية النقود عند الكلاسيك⁽¹⁾.

لقد عد "كينز" السياسة المالية أكثر فعالية وتأثيراً في حل المشكلات الاقتصادية، إلا أنه أقر للسياسة النقدية بلعب دور المساعد لتلك السياسة ويعود تأكيده على دور السياسة النقدية إلى جانب السياسة المالية لإيمانه على خلاف الكلاسيك بأن للنقود وظيفة أخرى مهمة، غير كونها وسيلة للمبادلة، وإنما هي مخزن للقيمة وهذا يعني أن النقود تطلب لذاتها، جاعلاً للنقود الدور المحرك في التغيير الاقتصادي من خلال تأثير النقود على الدخل والإنتاج والاستخدام، إذ أن الاحتفاظ بالنقود بدلاً من استثمارها جاء نتيجة عنصر الشك والمخاطر بالمستقبل الذي يسيطر على الأفراد، وبما يؤديه ارتفاع سعر الفائدة من انكماش في حجم الاستثمار ومن ثم نقص في الطلب الكلي الفعال والذي ينعكس بدوره على مستويات الدخل والإنتاج والاستخدام وهكذا يعد التفضيل النقدي طبقاً للتحليل الكينزي مصدراً مهماً من مصادر التقلبات.

ويركز التحليل الكينزي بصفة أساسية على أثر التغيير في المعروض النقدي على المتغيرات الاقتصادية الكلية، ومن ثم المسار الاقتصادي، ويؤكد كينز على أن زيادة كمية النقود يترتب عليها حدوث زيادة في الدخل وفقاً لتحليل كينز، ويمكن أن نتصور الحالة العكسية عند تخفيض كمية النقود المعروضة، فالنقود هنا ليست محايدة كما يرى الكلاسيك بل تلعب دوراً كبيراً في التأثير في حجم النشاط الاقتصادي من خلال تفعيل الطلب الكلي إلى الحد الذي يسمح بتحقيق التشغيل الكامل للأيدي العاملة في المجتمع

وفي نفس السياق لابد من الإشارة إلى محاولة "الكينزيين" تطوير وتقييم النظرية العامة لكينز بصورة منتظمة وسهلة وانطلقوا في ذلك من تفسيرهم لأثر السياسة النقدية من خلال منحنيين أساسيين، منحني تفضيل السيولة ومنحني الكفاية الحدية لرأس المال، إذ يمكن التعرف على دور السياسة النقدية من خلال مرونة تفضيل السيولة بالنسبة لسعر الفائدة أي أن تغيرت الكمية المعروضة يكون أكثر أمناً لسعر الفائدة، وبالتالي في الاستثمار والتشغيل طالما كان الطلب على النقود أقل مرونة وحساسية بالنسبة إلى التغير في سعر الفائدة

(1) عباس كاظم العكيلي، مرجع سابق، ص ص 29-38.

وبالعكس، في حين تمتع منحني الكفاية الحدية لرأس المال بمرونة أكبر لسعر الفائدة يؤدي إلى زيادة الاستثمار بمقدار أكبر جراء تغير أقل في سعر الفائدة وبالعكس.

ومع تركيز كينز في ذلك الجزء من الطلب على النقود على العلاقة بين الدخل الحقيقي والأرصدة الحقيقية إلا أنه لم يتطرق إلى الشكل والطريقة التي يحتفظ بها الأفراد بتلك الأرصدة كما أن النقود والسندات هما الشكلان الوحيدان للاحتفاظ بالثروة، وبالتالي فإن توقع المستثمرين انخفاض سعر الفائدة السوقي كان لأن النقود الموجودة هي الشكل الوحيد الذي يفصله المستثمرون وبالعكس، ولكن مع التطورات التي حصلت في الأسواق المالية وإمكانية استثمار الأموال لمدة قصيرة جداً، أصبح من الضروري معرفة الطريقة التي يحتفظ بها الأفراد بأرصدهم النقدية وهذا ما حاول الكينزيون تفسيره من خلال تحليلاتهم المختلفة.

وحاول الاقتصادي وليم بومل توسيع دالة الطلب على النقود، إذ يوضح نموذج بومل شيئاً جديداً لم يكن واضحاً في السابق، وهو أن الطلب على النقود لأغراض المعاملات، وليس فقط الطلب لأغراض المضاربة يمكن أن يكون حساساً ويستجيب لتغيرات سعر الفائدة، إذ أن ارتفاع أو انخفاض معدلات الفائدة، هو زيادة تكلفة الفرصة البديلة للاحتفاظ بالنقود وعليه فإن الطلب على النقود سوف ينخفض، ونستطيع أن نضع ذلك في إطار تحليل العوائد المتوقعة، أما منهجية تكلفة الفرصة البديلة والتي استخدمت من قبل الاقتصادي بومل في نموده حول الطلب على النقود لأغراض المعاملات يمكن استخدامها أيضاً في تحليل الطلب على النقود لأغراض الاحتياط أو الطوارئ. حيث يمكن القول وفقاً لذلك، بأن الطلب على النقود لأغراض الطوارئ والاحتياط يرتبط عكسياً مع معدلات الفائدة⁽¹⁾.

وكانت مساهمة جيمس توبن في النظرية الكينزية محاولة منه في ربط الاقتصاد النقدي بالاقتصاد الحقيقي، وفي محاولة منه لسد بعض ثغرات الطلب على النقود في النظرية الكينزية، إذ حاول توبن تفسير هذا الطلب على أساس الموازنة بين العوائد و المخاطر بين المضاربين، وتسمى نظريته بنظرية التوازن العام للمحفظة الاستثمارية.

حيث حاول توبن تجنب الانتقاد الموجهة إلى تحليل كينز، وذلك بمحاولته إثبات ما توصل إليه كينز بالاعتماد على منهج المحفظة المالية انطلاقاً من معالجته لتفضيل السيولة في ظل مستقبل يتسم بعدم اليقين

(1) أحمد أبو الفتوح الناقه، نظرية النقود ورأس المال، مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2011، ص ص 335-463.

وتسوده المخاطرة، وتدور فكرته الأساسية أن الأفراد لا يهتمون فقط بالعائد المتوقع على إحدى الأصول المكونة لثرواتهم مقابل الأخرى عندما يقررون ما الذي يحتفظون به في محفظتهم الاستثمارية، ولكنهم أيضاً يهتمون بالخطر الملازم للعائد من كل نوع من أنواع تلك الأصول.

إن تحليل توبن يكشف أيضاً بأن الأفراد يستطيعون تقليل درجة المخاطرة بتوسيع وتنويع محفظتهم الاستثمارية، وذلك عن طريق الاحتفاظ بالسندات والنقود معاً كمخزن للثروة، ويعد هذا الاحتمال الذي توصل إليه التحليل أكثر واقعية لوصف سلوك الأفراد ومن ثم إعطاء تفسير للطلب على النقود لأغراض المضاربة بصورة أقرب إلى الواقع والمنطق العملي.

لقد جاءت مساهمة الكينزيين هذه خاصة بعد أن تعرضت نظرية كينز في الطلب على النقود لأغراض المضاربة إلى انتقادات عد أولها أن فخ السيولة الذي تحدث عنه كينز هو حالة خاصة في الطلب على النقود ولا يحصل ذلك إلا في الظروف غير الاعتيادية كزمن الكساد الاقتصادي الكبير الذي مر به العالم خلال الثلاثينات من القرن الماضي، وثانيها أن الطلب على النقود لأغراض المضاربة مبني على افتراض الاختيار ما بين الاحتفاظ بالثروة بالكامل وبشكل نقدي أو بشكل سندات، بينما الحالة الأكثر احتمالاً في رأي المستثمر هو تنويع المحفظة وتوزيع الثروة ما بين السندات والنقود ولكن بفضل مساهمة الكينزيين وبالذات "ماركوتيس وجيمس توبن" في الخمسينات من القرن الماضي جاءت لتعالج هذا النقص في النظرية الكينزية، وقدم كل منهما الطريقة التي يمكن للأفراد من خلالها الاختيار ما بين

المضاربة في توزيع ثرواتهم والنقود والسندات وعلى أساس الموازنة بين العوائد والمخاطر والوصول إلى محفظة استثمارية متنوعة من النقود والسندات⁽¹⁾.

المطلب الثالث: السياسة النقدية في التحليل النقدي

مثلما بدأ كينز أفكاره كلاسيكياً لينتهي معارضا وبشدة للفروض والمبادئ الأساسية للتحليل الكلاسيكي، فإن الأفكار والمبادئ الأساسية للتحليل الكينزي قد تعرضت هي الأخرى لانتقادات عدة من لدن أصحاب مدرسة شيكاغو أو المسماة المدرسة "النقدية" والتي يتزعمها الاقتصادي الأمريكي "ملتون فريدمان"⁽²⁾.

(1) أحمد أبو الفتوح الناقية، مرجع سابق، ص 167.

(2) عباس كاظم العكيلي، مرجع سابق، ص 38، 41.

فبعد تراجع نظرية كمية النقود الكلاسيكية على مسرح الفكر الاقتصادي مدة عقدين من الزمن تقريبا، أعيدت الحياة إلى هذه النظرية وبالتحديد سنة 1956 على يد الاقتصادي المعروف "ملتون فريدمان" إذ انصب اهتمامه على دور النقود والسياسة النقدية في الاقتصاد وشدد على أهمية معادلة التبادل بوصفها وسيلة تحليلية، وعلى أهمية النظرية الكمية للنقود كأداة للسياسة الاقتصادية بوصفها خير تعبير عن دور كمية النقود، وفي الوقت نفسه تعد همزة وصل بين السياسة النقدية ومقدار الإنفاق الكلي في الاقتصاد¹.

حسب فريدمان فإن النقود شكل من أشكال الثروة التي يمكن أن تأخذ صور أخرى كالسندات والأسهم والسلع العينية ورأس المال البشري ووفقا لهذا التحليل فإن دالة الطلب على النقود تعتمد على الثروة المحتفظ بها على أشكال مختلفة وتكلفة الأشكال المختلفة للاحتفاظ بالثروة وعائداتها والأذواق وتفضيلات مالكي الثروة، ويعتمد المقدار الحقيقي للنقود وبشكل محدد على سعر الفائدة والمعدل المتوقع للتضخم، والثروة بوصفها تتضمن ثروة بشرية ونسبة الثروة غير البشرية إلى الثروة البشرية وأية متغيرات أخرى يمكن أن يكون لها تأثير في الأذواق والتفضيلات.

إن الطلب على السيولة النقدية دالة في عوائد الأصول المالية والنقدية وهي متغيرات خارجية وكذلك معدل التضخم المتوقع هو الآخر متغير خارجي، في حين أن الدخل الدائم متغيرا داخلي، ليصل إلى أن دالة الطلب على النقود وهي متجانسة من الدرجة الأولى بالنسبة إلى الأسعار ليعود النظرية الكمية للنقود ولكن بطريقة تحليلية مختلفة، أما فيما يتعلق بعرض النقود فقد لاحظ فريدمان أن لها أهمية كبيرة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي.

للنقود دور كبير في النشاط الاقتصادي، فأية تقلبات في عرض النقود ستقود إلى تقلبات النشاط الاقتصادي، وهنا يؤكد فريدمان أنه من أجل المحافظة على تحقيق التوظيف الكامل دون التضخم يتطلب أن ينمو الناتج الوطني الصافي بمقدار الزيادة نفسها في المعروض النقدي أي ضبط معدل التغيير في عرض النقود وبنسبة ثابتة ومستقرة تبعا لمعدل النمو الاقتصادي والذي بدوره يحقق استقرارا نقديا، وهذا هو دور السياسة النقدية.

(1) عبد المنعم السيد علي، نزار سعد الدين العيسى، النقود والمصارف والأسواق المالية، مصدر سابق، ص

فقد أكد النقديون أن للنقود " دور فعلي في التأثير على حجم الإنتاج إنما في الأجل القصير"¹ ، في حين أن الزيادة في عرض النقد ستؤدي " إلى تبدل في نمو الدخل الإسمي بعد ستة أو تسعة أشهر على وجه تقريبي والأثار على مستوى الأسعار أسوة بما هي على الدخل والإنتاج تلاحظ بعد اثني عشر شهرا أو ثمانية عشر شهرا لاحقا، بحيث أن الفاصل الزمني بين النمو الاقتصادي والتغير في معدل التضخم هو في المتوسط بحدود السنتين أما أما على امتداد عقود فإن النمو النقدي يؤثر بشكل خاص على الأسعار أي أنه ليس محايدا في الأجل القصير ، وتظهر حيادية النقود على امتداد عقود"² ومن ثم فإن الزيادة السريعة في المعروض النقدي خلال المدة الطويلة تسبب ارتفاعا في معدل التضخم وليس ارتفاع معدل النمو في الناتج، طالما أنهم ينظرون إلى التضخم على أنه ظاهرة نقدية بحتة.

المطلب الرابع : السياسة النقدية عند الكلاسيك الجدد

بنى "فريدمان" نموذجه على انتقاده للنموذج الكينزي لكنه تعرض هو الآخر لانتقادات عديدة من لدن أصحاب مدرسة التوقعات العقلانية التي ظهرت خلال عقد السبعينات من القرن الماضي بقيادة "روبرت لوكاس" من جامعة شيكاغو و "روبرت بارو" من جامعة هارفرد، وينبع هذا المنهج من روح المنهج الكلاسيكي الذي سبق بحثه من ناحية تأكيده دور الأسعار والأجور المرنة في تحقيق التوازن ما بين العرض والطلب، كما انضمت مجموعة جديدة إلى دائرة النقاش الدائرة بين الكينزيين والنقوديين وأصحاب مدرسة التوقعات العقلانية، إذ ظهرت في بداية عقد الثمانينات من القرن الماضي مدرسة عرفت باسم اقتصاديات جانب العرض، تؤكد على العمل والادخار وتقترح إجراء تخفيضات كبيرة في الضرائب، ومن مؤيدي هذا المنهج "آرثر، لافر وبول كريج، برتس ونورمان تيور"، وقد راجت أفكار هذه المدرسة بشكل خاص في أواخر عقد السبعينات في عدد لا بأس به من الدول الرأسمالية الصناعية، وزادت شهرتها أكثر حينما استطاع أنصارها أن يقفوا وراء صياغة البرنامج الاقتصادي للرئيس ريجان وإلى حد كبير البرنامج الاقتصادي لمارجريت تاتشر في بريطانيا قبل ذلك.

الفرع الأول: السياسة النقدية في مدرسة التوقعات العقلانية

¹وسام ملاك ، ص 644.

²نفس المرجع، ص 650 .

لقد تم إدخال مفهوم التوقعات الرشيدة من طرف العديد من المدارس الإقتصادية، ومن بينهم المدرسة الكلاسيكية¹، والتي سميت بمدرسة التوقعات العقلانية، وتتلخص المنطلقات الأساسية لهذه المدرسة بما يأتي²:

أولاً: الفرضية الأولى

ينطلق أنصار مدرسة التوقعات العقلانية من فرض بسيط ينص على أن أية وحدة اقتصادية، منتجة أو مستهلكة، بائعة أو مشتريّة، مدخرة أو مستثمرة إنما يتحدد سلوكها الاقتصادي على أساس أن تحصل على أفضل النتائج من ما تملك من موارد، أي وجود رشد اقتصادي³، وبالتالي فتوقعات الأفراد غير متحيزة إحصائياً لأنها تستند إلى معلومات وافية وكافية عن الحالة الاقتصادية ولا تختلف هذه المعلومات عن تلك التي تستند إليها السياسات الاقتصادية الحكومية من الناحية النظرية والعملية، ولذا فإنه ليس بوسع الحكومة أن تتخذ الوحدات الاقتصادية من خلال سياستها الاقتصادية، طالما أن الوحدة الاقتصادية على إطلاع جيد على الأمور ولديها مدخل للمعلومات ذاتها التي لدى الحكومة، فعلى سبيل المثال عندما تقرر الحكومة زيادة كمية النقود في التداول في حالة الركود الاقتصادي أو التضخم فإن الأفراد - المنشأة سوف يتصرفون وفق توقعاتهم قبل أن تقوم الحكومة باتخاذ قرارها الاقتصادي.

ثانياً: الفرضية الثانية

الافتراض الثاني لهذه النظرية هو الاعتقاد بمرونة التغيير في الأسعار والأجور التي فرضتها النظرية الكلاسيكية التي من شأنها أن تؤدي إلى تحقيق التوازن بين العرض والطلب في جميع الأسواق وبشكل تلقائي بما في ذلك سوق العمل.

وينطلق أصحاب هذه النظرية في التحليل من أن سلوك الوحدات الاقتصادية يتحدد على أساس تعظيم المنافع إلى أقصى حد ممكن وتقليل الخسائر إلى أقصى حد ممكن، وأمام كل وحدة اقتصادية كما معينا من المعلومات حول المتغيرات الاقتصادية الكلية يمكن أن تستخدم بكفاءة عالية تستطيع من خلالها اتخاذ قرارات واقعية وصحية بشأن كل المتغيرات السياسية والاقتصادية، وبالتالي سوف لا يكون لمثل هذه التغيرات

¹John B. Taylo; How the Rational Expectations Revolution Has Changed Macroeconomic Policy Research, STANFORD UNIVERSITY Revised Draft: February 29, 2000, p2.

(2) عباس كاظم العكيلي، مرجع سابق، ص ص 42، 45.

(3) رمزي زكي، ص 70

في السياسة الاقتصادية ومنها النقدية إلا تأثير ضئيل لا يؤخذ بالحسبان ولا سيما في المتغيرات الحقيقية في الاقتصاد كالإنتاج والاستخدام.

وفي ظل فرضية التوقعات العقلانية، يرى الكلاسيك الجدد حيادية النقود، إذ يرون أن زيادة الكتلة النقدية مع بقاء الأشياء الأخرى على حالها دون تغيير سوف تترجم إلى ارتفاع متكافئ في المستوى العام للأسعار وإنهم بذلك يتفقون مع التحليل الفريدماني أيضا، وهم بذلك يرجحون فكرة أوتوماتيكية التأثير للتوقعات العقلانية، فالسياسة النقدية على وفق نظريتهم لا تقوم بإحداث أي تأثير على مستوى الإنتاج ماعدا التضخم المفاجئ أو غير المتوقع من لدن الأفراد لما يسمح بانخفاض وقتي لمعدل البطالة تحت المستوى الطبيعي وهم بذلك يرفضون فكرة وجود علاقة ما بين التضخم والبطالة خلال الأمد الطويل، بل ذهبوا إلى أبعد من ذلك حين رأوا أيضا عدم وجود هذه العلاقة حتى في الأمد القصير فمثلا تطبيق سياسة نقدية جديدة يستدعي المزيد من الزيادات في عرض النقود، وذلك عندما يتأكد الأفراد أن هذه الزيادة في عرض النقود تشير على معدل مرتفع في التضخم، فإن الأجور والأسعار لا بد أن تعدل في الحال بافتراض المرونة في إطار التوقعات العقلانية، وبافتراض العمالة الكاملة فإن الأجور والأسعار سوف تزداد نسبيا تاركة الأجر الحقيقي دون تغيير، وبالتالي معدل البطالة دون تغيير على الرغم من تزايد معدل التضخم، لذلك فإن منحني فلييس يأخذ عندهم الخط المستقيم العمودي على المحور الأفقي⁽¹⁾.

وعلى الرغم من قبول فكرة التوقعات العقلانية من الناحية النظرية، إلا أنها من الناحية الواقعية لم تلق تأثيرا كبيرا من لدن المفكرين الاقتصاديين أو صانعي القرار السياسي، إذ وجهت لها انتقادات أساسية جعلت صلاحيتها أداة تحليل نظري لرسم السياسات الاقتصادية في موضع شك وتساؤل، وأهم هذه الانتقادات⁽²⁾:

- أكثر الدلائل الإحصائية تشير إلى عدم تغير الأسعار بمرونة كبيرة وإن تغيرها إذا حصل في مدد معينة فإنه بطيء، وكذلك الأجور في البلدان المتقدمة، إذ تنفذ في أسواق العمل نقابات العمال القوية تحدد الأجور العمالية بعقود لا تقل مدتها عن سنة كاملة؛

(1) مايكل أبديمان، الاقتصاد الكلي (النظرية والتطبيق)، مصدر سابق، ص 412-413.

(2) عبد المنعم السيد علي، نزار سعد الدين العيسى، النقود والمصارف والأسواق المالية، مصدر سابق، ص 446

- عجز النظرية عن الإجابة عن كيفية تفسير ارتفاع معدلات البطالة إلى 15% و 20% ولفترات طويلة في بعض الأحيان، طالما أنها كانت تفترض أن سوق العمل يتجه دائما نحو التوازن وبشكل تلقائي بفضل مرونة الأجور؛

- تحمل هذه المدرسة قصورا واضحا في فرضياتها، ويكون هذا القصور أكثر وضوحا في اقتصاديات البلدان النامية والتي تتصف بنقص البيانات وكذلك عدم وجود اتفاق وتناسق في المعطيات بالإضافة إلى التضارب الرقمي وعدم توافر نماذج تصف الاقتصاد بالشكل المطلوب فما أسهل صياغة الفروض لبناء النماذج ولكن ما أصعب بناء فرضيات من الواقع لمعالجة الواقع.

الفرع الثاني : السياسة النقدية في تحليل اقتصادي جانبي العرض

من خلال عنوان هذه المدرسة يتضح جليا معارضتها الشديدة للنظرية الكينزية، لأن هذه الأخيرة أولت الأهمية الكبرى للطلب الكلي الفعال في تحليل شروط التوازن وتفسير حالات التضخم والانكماش وفي تجنب الأزمات الاقتصادية للرأسمالية من خلال التأثير فيه عن طريق تدخل الدولة، مما جعل البعض يصفون الكينزية بأنها نظرية في اقتصاديات الطلب.

بعد انتقاد ماركس و كينز لهذا القانون ظهرت مجموعة من الآراء تدعو للعودة إلى قانون ساي، فمن خلال تخفيض معدلات الضرائب وتقليل تدخل الدول وإعطاء الأهمية للقطاع الخاص يمكن أن نتجنب الاختلالات الاقتصادية¹، ترى هذه المدرسة في قانون ساي مخرجا للأزمات، فهو يرتكز على حيادية النقود² وعلى أهمية زيادة الاستهلاك والإنتاج والإنتاجية، وما يتطلبه ذلك من حوافز كتخفيض الضرائب ومناخ يساعد على تحقيق النمو المطلوب، وعليه يظهر تمسك هذه المدرسة بأصول الرأسمالية التقليدية وأركانها، وحسبهم فإن الرأسمالية يمكن أن تتعرض لازمات إفراط الإنتاج العامة بشكل دوري، وفي هذا الخصوص يقول جورج جيلدر أن قانون ساي يعني بأن مجموع الأجور والأرباح والإيجارات المدفوعة لإنتاج سلعة ما يكون كافيا لشرائها، ولا يعني ذلك أن نفس الناس الذين صنعوا شيئا ما سيشترونه بالضرورة. وإنما يعني أنهم قادرون، فمبلغ النقود المدفوع لعناصر الإنتاج، في شكل إيجارات وأجور ومرتبوات وفوائد وعلى اتساع نظام بأسره يمكن أن تتوازن دائما القوة الشرائية والقوة الإنتاجية، وسيكون هناك دائما من الثروة في

1Marian Wielezynski L'Harmattan, AVANCES FINANCIÈRES ET PROFIT. DE LA LOI DES DÉBOUCHÉS À LA SPÉCULATION, Marché et organisations, 2013/3 N° 19 | p p 147 à 163

2Patrick Castex, Introduction à une théorie générale de la monnaie et du capital, revue-innovations, 2003-1- , Université de Paris 9 Dauphine , p 29

الاقتصاد الوطني ما يكفي لشراء منتجاته، ولا يمكن أن يكون هناك فائض من السلع ناشئ عن عدم كفاية الطلب الكلي فالمنتجون، بصورة جماعية وأثناء عملية الإنتاج يخلقون الطلب على سلعهم، ومن الواضح أن هذه فكرة مبسطة من نواح كثيرة، ولكنها تتضمن

عددا من الحقائق والمعاني الاقتصادية الأساسية التي لم يفندوها مطلقا كينز ولا غيره، وهذه الحقائق هي أساس نظرية جانب العرض المعاصر⁽¹⁾.

كما يعتقد أنصار المدرسة أنه لا توجد علاقة عكسية بين البطالة والتضخم لا في الأجل القصير ولا في الأجل الطويل، وأن منحنى فيليبس يتخذ وضعا رأسيا، أو ما يقرب من هذا الوضع في الأجل الطويل، مما يعني أن السياسات التوسعية التضخمية لن يمكنها أن تحقق انخفاضا في معدل البطالة طويل الأجل، فمهما ارتفع معدل التضخم فلن يؤدي ذلك إلى تقليص معدل البطالة، ويتوصل أنصار هذه المدرسة إلى نتائج مخالفة حيث يقرون بأن الزيادة التي تحدث في العرض وما تؤدي إليه من تقليل في عدد العمال العاطلين، إنما تؤدي إلى سحب الدم من القوى المغذية للتضخم، وهم بذلك يشيرون إلى أن الوقائع الاقتصادية لا تدل على أنه في الفترات التي حدث بها نمو اقتصادي وتوسع في الإنتاج كانت مقترنة بوجود تضخم، ومن ثم لا يوجد تعارض بين زيادة معدلات التوظيف والاستقرار النقدي والسعري، ولهذا يعتقدون أن تباطؤ معدلات النمو الاقتصادي وضعف نمو العرض الحقيقي للسلع والخدمات تعد من الأسباب القوية للتضخم.

أما بخصوص السياسة المالية لا يقر أنصار هذه المدرسة بحقيقة تفرد الجانب النقدي فقط، لأن العامل الآخر الذي يعدونه أحد أخطاء النقديين هو عدم احتساب أهمية الجانب الحقيقي من الاقتصاد الوطني وهو جانب العرض، ومن ضمن تأكيدهم على الإنتاج، فإنهم يولون السياسة المالية وبالذات الضريبية أهمية أكبر، لأنها تدخل في التأثير على حوافز العمل والإنتاج، لذا ولكي تدرك الحكومة منافع خفض الضريبي في مكافحة التضخم، فإنه ينبغي عليها أن تخفض الضرائب على الإستهلاكات والأرباح أكثر مما تخفض الضرائب على الدخل، وذلك أن أكثر الأسباب المؤدية للتضخم هو خفض الضرائب على الدخل وزيادتها على الإستهلاك.

(1) رمزي زكي، مرجع سابق، ص 60.

يقر أصحاب هذه المدرسة بأن العودة إلى نظام قاعدة الذهب سوف تسهم بتخفيض التضخم من خلال ما تضعه من حد للتوقعات التضخمية لأنها تضع أساساً لاستقرار سعر الصرف، ودعم ثقة في الدولار، كما أن تثبيت سعر الدولار تجاه الذهب من شأنه أن يحد من قدرة البنوك المركزية على التوسع في إصدار النقود، ذلك أن مقدرة هذه البنوك ستكون مقيدة بالمعروض من الذهب، وسيكون لذلك تأثير إيجابي في الحد من عجز الموازنة العامة للدولة، حيث سيصبح من الصعب جدا تمويل العجز من خلال التوسع في الإصدار النقدي، ويختلف أنصار اقتصاديات جانب العرض في هذه النقطة اختلافاً كبيراً مع النقديين الذين يعتقدون في إيجابيات نظام أسعار الصرف المرنة والمعومة.

وهم لا يبتعدون كثيراً عن الرؤية الفكرية للنقوديين، وتبنوا المنطق نفسه لجوهر العلاقة بين نمو عرض النقود والنتائج الوطني، ونظروا إلى التضخم على أنه ظاهرة نقدية، أي أنه ناتج عن إفراط في عرض النقود بصورة لا تتناسب مع النمو الاقتصادي، وهم يقرون أن على السياسة النقدية أن تضطلع بدور لمعالجة التضخم، ولا سيما وأن تباطؤ معدلات النمو الاقتصادي وضعف نمو العرض الحقيقي للسلع والخدمات تعد من الأسباب القوية للتضخم.

ويحاول بعض صانعي القرار الاقتصادي الدمج بين المدرستين من خلال الدعوة إلى رؤية تجمع التوازن بين السياستين المالية والنقدية وكأنها جمع بين قطاعي الاقتصاد الحقيقي والاقتصاد النقدي، وتمسك أنصار هذه المدرسة بفكرتهم التي تقول أن خير وسيلة لمجابهة أزمة الركود التضخمي، هي زيادة الإنتاج والعرض الحقيقي من السلع والخدمات، ولذا فهم من أنصار سياسات النقود الرخيصة بدلاً من السياسات النقدية الانكماشية، حيث أن من شأن الائتمان الميسر ذي الكلفة المنخفضة أن يؤدي إلى زيادة الحوافز الدافعة لزيادة الإنتاج والإنتاجية في القطاع الخاص، وبالتالي زيادة العرض على النحو الذي يكبح من جماح التضخم.

المبحث الثالث: أدوات السياسة النقدية الكمية

تتضمن أدوات السياسة النقدية الكمية في الاقتصاد الوضعي ثلاث أدوات مهمة وهي عمليات السوق المفتوح والاحتياطي القانوني وسياسة إعادة الخصم، ومما لا شك فيه أن أي أداة تتضمن الربا فهي محرمة،

وسوف يتم التطرق في هذا الفصل إلى الأدوات الثلاث ومدى موافقتها لمبادئ الإسلام، وماهي أهم السياسات المقترحة في الاقتصاد الإسلامي.

المطلب الأول: عمليات السوق المفتوحة

تعتبر هذه الأداة من أهم الأدوات الكمية، وذلك لكفاءتها في ممارسة السياسة النقدية، والمزايا التي تتمتع بها.

الفرع الأول: تعريف عمليات السوق المفتوحة

ظهرت هذه الأداة في أعقاب عام 1930 بعد اكتشاف محدودية أداة سعر إعادة الخصم في معالجة أزمة الكساد، وعدم قدرتها على التأثير على المتغيرات الاقتصادية، وبعد استخدام السوق المفتوح من قبل إنجلترا والولايات المتحدة، توجهت البنوك في جل الدول لاستخدام هذه الأداة وذلك لقدرتها على السيطرة على الائتمان وتأثيرها المباشر والآني على حجم النقود والائتمان وكذلك تأثيرها على سعر الفائدة⁽¹⁾، والمقصود بسياسة السوق المفتوحة هو التدخل المباشر في السوق النقدية بهدف إعادة تمويل بنوك الصف الثاني، بحيث أصبحت تمثل ظاهرة في ميزانياتها²، أي تدخل البنك المركزي بائعا ومشتريا للأوراق المالية بصفة عامة، والسندات الحكومية بصفة خاصة، هذا عن المفهوم الضيق أما عن المفهوم الواسع فهو شراء أو بيع الذهب والعملات بالإضافة إلى الأوراق المالية وذلك بهدف تقليص أو زيادة حجم المبالغ السائلة والاحتياجات النقدية لدى البنوك التجارية والتأثير في مقدرتها في خلق الائتمان ومن ثم تغيير كمية التداول النقدي بما ينسجم ومستوى النشاط الاقتصادي، ويتوقف نجاحها على توافر سوق نقدية ومالية متقدمة تتداول فيها كميات ملائمة من الأوراق المالية الخاصة والحكومية⁽³⁾، إذ يعتمد البنك المركزي إلى بيع

(1) يسرى السامرائي، زكريا الدوري، البنوك المركزية والسياسات النقدية، دار اليازوري، 2005، ص 206.

تمويل العجز في الميزانية العامة للدولة من وجهة نظر إسلامية، دراسة حالة الكويت، <http://monzer.kahf.com1416> نقلًا عن /

(3) خالد واصف الوزني، أحمد حسين الرفاعي، مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2006، ص 305-306.

السندات في أثناء مدد التضخم الاقتصادي بهدف تخفيض كمية وسائل الدفع ثم تخفيض حجم الإنفاق النقدي، ويدخل إلى سوق السندات مشترياً لها في أثناء مدد أو مراحل الركود والكساد الاقتصادي بهدف زيادة قدرة المصارف على منح الائتمان ثم زيادة حجم الإنفاق النقدي وتنشيط الطلب الفعلي في السوق⁽¹⁾. وقد اعتبر معدل الاحتياطي الفيدرالي في الولايات المتحدة هو المتغير الأساس الذي يتم التأثير عليه من خلال عمليات السوق المفتوحة عن طريق بيع وشراء الأوراق الحكومية ويكون الهدف هو الاحتياطات المقترضة².

الفرع الثاني : تقييم سياسة السوق المفتوحة

يمكن تقييم سياسة السوق المفتوحة من خلال التطرق إلى المزايا والعيوب كالتالي:

أولاً: مزايا سياسة السوق المفتوحة

يمكن أن نذكر مزايا هذه الأداة على النحو التالي:

1- التدخل في الزمن المناسب إذا رأى البنك المركزي أنه يجب حقن الاقتصاد بكمية من النقود فإنه يتدخل مشترياً ما يؤدي إلى ضخ النقود بطريقة مباشرة وهذا ما يؤدي إلى زيادة المعروض النقدي و انخفاض سعر الفائدة، ونفس الشيء يحدث في الاقتصاد الإسلامي، فإذا رأى البنك المركزي أن هناك معروض نقدي فائض فإنه يقوم ببيع الصكوك لامتنصص هذا الفائض.

2- إمكانية تصحيح الأخطاء من خلال الاستجابة السريعة في اتجاهات عمليات السوق، وإذا رأى البنك المركزي أنه هناك فائض نقدي في الاقتصاد بعد شرائه السندات فإنه سيدخل لبيع جزء من الأوراق لامتنصص الفائض.

3- من مميزات هذه الوسيلة أوانعكاساتها الإيجابية على النشاط الاقتصادي، هو اعتمادها على الطلب على القروض، الذي يرى البعض أنه يتراجع خلال مرحلة الانكماش نظراً لتشاؤم رجال الأعمال تجاه أمد انتعاش

(1) ناظم محمد نوري الشمري، النقود والمصارف، مطبعة دار الكتب، الموصل، 1988، ص 299.

²Auréliе Boubel, Sébastien Laurent, Christelle Lecourt, l'impact des signaux de politique monétaire sur la volatilité intrajournalière du taux de changes deutsche mark –dollar, Presses de Sciences Po (P.F.N.S.P.) Revue économique 2001/2 Vol. 52, pp 353 à 370

الاقتصاد، كذلك تعتمد قدرة البنك المركزي في تحجيم النشاط الاقتصادي خلال مدد التضخم على مقدار ما لديه من أوراق مالية حكومية، فقد يكون هناك توسع كبير في حجم التسهيلات الائتمانية التي تقدمها البنوك إذ تعجز مبيعات البنك المركزي من سندات حكومية عن امتصاص السيولة الفائضة لديها، ويمثل هذا أحد أوجه القصور التي تعاني منها عمليات السوق المفتوحة⁽¹⁾.

ثانيا : عيوب سياسة السوق المفتوحة

هناك عيوب في عمليات السوق المفتوحة إذ أن تبنيتها سرعان ما يؤدي إلى تعود متخذ القرار السياسي عليها كإحدى الأدوات سهلة التطبيق وسريعة الفاعلية من منطلق قدرتها على توفير السيولة النقدية المطلوبة لتمويل الإنفاق الحكومي، فضلاً على أن اللجوء لعمليات السوق المفتوحة في إطار الأسواق المالية المتسمة بالضييق كما هي الحال في معظم البلدان النامية قد يكون مدعاة لإحداث تقلبات واسعة في أسعار الأوراق المالية، الأمر الذي قد يؤدي إلى زعزعة الثقة في مستقبل هذه الأوراق، وهذا بدوره قد يعوق من إمكانية لجوء السلطات النقدية في البلدان النامية إلى عمليات السوق المفتوحة في نطاق واسع وفعال.

بالرغم من درجة المرونة الواسعة التي توفرها السوق المفتوحة للمصرف المركزي للتحكم في المعروض النقدي، بحيث يستطيع أن يؤثر بشكل مباشر و سريع في سوق المال والنقود، ولكن سياسة المصرف المركزي عبر السوق المفتوحة قد تواجه بعقبات وإشكالات قد تعيق المصرف المركزي عن الوصول إلى أهداف عبر السوق المفتوحة، وأبرز هذه العقبات هي:

1. أن هذه السياسة قد تتعرض لإجراءات معاكسة من قبل الأفراد و المؤسسات، إذ قد يميل هؤلاء إلى ادخار الأموال لديهم بدلاً من إيداع النقود في المصارف⁽²⁾، فعمليات السوق المفتوحة لا تؤكد تماماً أن موقف رجال الأعمال سيتغير بتغير تلك العمليات، ومعنى ذلك أن نشاط الأعمال في نواح كثيرة قد يستمر وقد يتسع، حتى في حالة بيع البنك المركزي للأوراق المالية فكثيراً ما زادت كمية النقد في بعض البلاد، كما زادت الاحتياطات النقدية للبنوك ومع ذلك

(1) سيف سعيد السويدي، النقود والبنوك، الطبعة الثالثة، مطبعة جامعة قطر، الدوحة، 2002، ص18.

(2) محمد عفر عبد المنعم، السياسات المالية و النقدية و مدى إمكانية الأخذ بها في الاقتصاد الإسلامي، مرجع سابق، ص91.

فإن إقبال أرباب العمل للانتفاع بالنقود لم يكن ملحوظا بسبب رغبتهم في المستقبل ومن شان هذا أن يزيد الميل إلى الاكتناز.

2. ارتفاع الأسعار ومن ثم ارتفاع نسبة الأرباح تغطي أي ارتفاع في سعر الفائدة مما يدفع المستثمرين إلى مزيد من الإقبال على الاستثمار رغم ارتفاع سعر الفائدة⁽¹⁾.

3. قد تتأثر سياسة السوق المفتوحة بالحالة النفسية للمتعاملين في الأسواق النقدية والمالية سواء في حالة التشاؤم في ظل سياسة ائتمانية توسعية أم في ظل حالات التفاؤل، تؤدي بالمتعاملين إلى التوسع في الاقتراض والاستثمار، في حالة رغبة المصارف في الحد من ذلك⁽²⁾، كما أن بنوك الودائع في بعض الأحيان لا تزيد أو تنقص قروضها واستثماراتها لزيادة أو نقص احتياطياتها النقدية، وذلك لنظرتها التشاؤمية اتجاه المستقبل، ففي بعض الأحيان لاترتبط المضاربة على الأوراق المالية بسعر الفائدة، بل بالنظر إلى اتجاه المستقبل وذلك حسب الظروف الاقتصادية ففي فترة الانتعاش قد لا يكون سعر الفائدة قادرا على توجيه الاستثمارات⁽³⁾.

4. أن هذه السياسة قليلة الجدوى في الحد من التقلبات الاقتصادية، لاسيما في الدول النامية، لتخلف النظام المصرفي فيها، بالإضافة إلى محدودية الأسواق المالية⁽⁴⁾.

5. أن البنك المركزي قد يواجه خسائر تحدث نتيجة بيع البنك المركزي لأوراق المالية بسعر منخفض في حالة التضخم، وشرائها في حالة الركود بسعر مرتفع، لذا فان عملية السوق المفتوحة تتوقف على قدرة المصرف المركزي على تحمل الخسائر⁽⁵⁾.

(1) مجدي عبد الفتاح سليمان، مرجع سابق، ص 109.

(2) محمد عفر عبد المنعم، السياسات المالية و النقدية و مدى إمكانية الأخذ بها في الاقتصاد الإسلامي، مرجع سابق، ص 78.

(3) زكريا الدوري، مرجع سابق، ص 208.

(4) مجدي عبد الفتاح سليمان، مرجع سابق، ص 128.

(5) محمد عفر عبد المنعم، السياسات المالية و النقدية و مدى إمكانية الأخذ بها في الاقتصاد الإسلامي، مرجع سابق، ص 92.

6. تتوقف عملية السوق المفتوحة على مدى توفر السندات الحكومية، وأنها متفاوتة الآجال، بحيث تكفي لإحداث الأثر المطلوب في السوق، إذ يتعين أن يتوفر للمصرف المركزي كميات كبيرة منها، تمكنه من القيام بالدور المناسب في الوقت المناسب.

الفرع الثالث: عمليات السوق المفتوحة في الاقتصاد الإسلامي

لا تختلف عمليات السوق المفتوحة في الاقتصاد الإسلامي عنها في الاقتصاد الوضعي في كيفية التنفيذ بل تختلف في الأدوات.

أولاً: تعريف سياسة السوق المفتوحة في الاقتصاد الإسلامي

في إطار اعتماد سياسة السوق المفتوحة في اقتصاد إسلامي يعمل البنك المركزي على شراء أو بيع الأوراق المالية بغرض الحد من العرض النقدي أو التوسع فيه حسب حاجة الاقتصاد، فعندما يكون الاقتصاد في حاجة إلى سيولة يترجم ذلك بنقص السيولة لدى البنوك، حيث يقوم البنك المركزي بشراء الأوراق المالية من السوق، وفي الحالة المعاكسة يطرح سندات حكومية مثلاً سندات المقارضة لامتناع السيولة الفائضة، لاسيما في ظروف التضخم، وعلى هذا الأساس فإن أعمال السوق المفتوحة تشتمل على أمرين هما بيع الأوراق المالية حفاظاً على الاستقرار الاقتصادي باعتباره هدفاً من أهداف البنك المركزي، والأمر الثاني هو إجراءاته التي تحكم هذه العملية وتنظيمها⁽¹⁾ والتي يجب أن تتوافق مع مبادئ وقيم الإسلام، وحتى تنجح عمليات السوق المفتوحة يجب توفر للبنك المركزي الأوراق المالية التي يستطيع بواسطتها أن يحقق أهدافه، سواء من تنوع الأوراق حسب الآجال، أو الاستخدامات، فتنوع هذه السندات وتوفرها بكميات كافية، إلى جانب كونها مشروعة أمر في غاية الأهمية لنجاح البنك المركزي في تحقيق أهدافه.

وكما هو الحال في الاقتصاد التقليدي فيما يتعلق بالعلاقة العكسية بين أسعار الفائدة وأسعار السندات والتي تفسر بأن الأفراد والهيئات يفضلون إيداع الفوائض النقدية لدى المؤسسات المصرفية عندما يكون معدل الفائدة الذي تمنحه البنوك أكبر من عائد السندات، وبذلك فهم يتجهون نحو التخلص من الأوراق المالية التي بحوزتهم، فيكثر عرض الأوراق المالية فتتخفف أسعارها، فإن الآلية ذاتها تنطبق في ظل اقتصاد إسلامي ولكن من خلال العائد والأسعار، غير أنه يشترط أن يكون البنك المركزي قادراً على مواجهة

(1) وليد مصطفى الشاليش، مرجع سابق، ص 382.

أو تحمل الخسائر عندما يباشر عمليات السوق المفتوحة، فهو يبيع أحيانا أوراقا مالية بأسعار منخفضة عن قيمتها الاسمية، كما أن العوائد غير مضمونة كما هو الشأن في السندات ذات الفائدة الثابتة، ويقصد بذلك تعامل السلطات النقدية مع جمهور المدخرين بالبيع والشراء بصفة يومية في صكوك وسندات تخضع حصيلتها لمبدأ الربح والخسارة، وتقوم السلطات بإصدار هذه الصكوك على قوة صناديق استثمار تقوم بإدارتها عن طريق البنوك الاجتماعية التابعة لها، ويقترح أن تأخذ الصناديق المذكورة شكل صناديق للاستثمار في أنشطة إنتاجية وخدمية مختلفة وهذه الصناديق تحتوي على أسهم وصكوك خاصة بشركات إنتاجية وخدمية تابعة لمختلف القطاعات الاقتصادية بالدولة صناعة وزراعة وتجارة داخلية وخارجية وعلى مستوى كل من القطاعين العام والخاص بدون استثناء، وفي هذا الحالة لدينا المتعاملون ثلاثة، الحكومة والبنك المركزي من جهة والصندوق الاستثماري من جهة، أما الطرف الثالث فيمثلته الجمهور.

ويتحدد الهدف الأساسي من تعامل السلطات النقدية في الصكوك التي تصدرها على قوة الصناديق المذكورة في التأثير على حجم العملة المتداولة في الأسواق عن طريق إضافة كميات جديدة إليها أو امتصاص كميات أخرى منها في فترات مختلفة، وذلك بهدف التحكم في إجمالي المعروض النقدي وعلاج التقلبات الموسمية والعرضية التي قد تحدث فيه إلا أنه يمكن أيضا للسلطات النقدية الاحتفاظ بجزء مناسب من هذه الصكوك باسمها تمهيدا لبيعه في الوقت المناسب ثم حجب كمية النقود المقابلة له من التداول لفترات أطول، بما يساعدها في تحقيق أهداف أخرى متوسطة الأجل¹.

يتم تمويل هذه الصناديق من واقع الصادرات الجديدة من العملة، أو من حصيلة بيع الصكوك التي تصدرها السلطات النقدية على قوة هذه الصناديق، أو من حصيلة بيع الأسهم والصكوك التي تصدرها البنوك والشركات الإنتاجية.

تسعى عمليات السوق المفتوحة إلى تحقيق الأهداف التالية :

- تمويل النفقات طارئة للدولة الإسلامية؛

1. لفهمي حسين كامل، أدوات السياسة النقدية التي تستخدمها البنوك المركزية في اقتصاد إسلامي، المعهد الإسلامي

للبحوث والتدريب، جدة، ص 102.

- تمويل مشاريع إنمائية يصعب على القطاع الخاص القيام بها بسبب عجز آلية السوق عن استيعاب تلك السلع والخدمات مثل المنشآت العسكرية والتعليم وإنشاء الطرقات؛
- امتصاص الفائض النقدي من السوق.

المطلب الثاني: التغيير في الاحتياط القانوني

يتم اعتماد نسبة معينة على الودائع كاحتياطي إجباري، وقد اختلف الاقتصاديون والفقهاء حول جواز استخدام هذه الأداة، فمنهم من يرى بإمكانية استخدام هذه الأداة، ومنهم من يرفض هذه الأداة.

الفرع الأول: تعريف التغيير في الاحتياط القانوني

جرى العرف للنظام المصرفي الحديث على أن تحتفظ البنوك التجارية بنسبة معينة من ودائعها لدى البنك المركزي وهذه النسبة تعدّ حداً أدنى لما يحتفظ به البنك من أرصدة سائلة لمقابلة السحب من المودعين، ولغرض تسوية عمليات المقاصة بين البنوك وسد النقص في نقدية الصندوق ومنح القروض وهذه الأرصدة تسمى نسبة الاحتياطي النقدي، وعليه يمكن تعريف الاحتياطي القانوني بأنه ما تودعه البنوك نسبة من ودائعها لدى البنك المركزي، دون أن تتقاضى عن ذلك أي فائدة⁽¹⁾، فاحتفاظ البنوك بنسبة محددة من ودائعها على شكل موجودات نقدية هو توفير حد أدنى من السيولة بالنسبة للبنك، وحد أدنى من الضمان بالنسبة للعملاء، أما في الوقت الحاضر فقد تطورت، إلى أن أصبحت أداة لتنظيم عرض النقد والائتمان والرقابة عليها، لذا فإن معيار فعالية المتطلبات الاحتياطية القانونية ينعكس في مقدار توفيرها رقابة نقدية فعالة، وهذا يستلزم توفير صلاحيات كافية للبنك المركزي كي يتمكن من جعل هذه الرقابة فعالة⁽²⁾.

وعلى هذا الأساس فإن البنك المركزي يهدف عن طريق نسبة الاحتياطي النقدي القانوني التأثير في عرض النقد من خلال التأثير في "مضاعف الودائع"، إذ أن زيادة نسبة الاحتياطي تؤدي إلى انخفاض كمية الودائع ويسبب ذلك حصول انخفاض في عرض النقد، ويستخدم البنك المركزي هذه الوسيلة لمعالجة الاتجاهات التضخمية، وبخلاف ذلك فإن انخفاض نسبة الاحتياطي سوف يؤدي إلى زيادة عرض

(1) أحمد مصطفى فريد وآخرون، السياسات النقدية والبعد الدولي لليورو، مرجع سابق، ص 58 .

(2) عبد المنعم السيد علي، اقتصاديات النقد والمصارف، عمان، الأكاديمية للنشر، 1999، ص 395 .

النقد، انعكاساً لزيادة قدرة المصارف على مضاعفة الودائع، ويستخدم البنك المركزي هذه الوسيلة لمعالجة حالة الانكماش كذا وتنشيط النشاط الاقتصادي

ومن الجدير بالذكر أن تغير نسبة الاحتياطي بوصفها أداة لتحقيق الرقابة على الائتمان تعد سلاحاً مناسباً للاستخدام في الدول التي لا تتوفر فيها أسواق نقدية متطورة، كما تعد أداةً حديثة نسبياً واستخدمتها البنوك المركزية في الآونة الأخيرة⁽¹⁾، وقد يذهب بعض الاقتصاديين إلى أنه عند اللجوء المستمر إلى هذه الوسيلة ينطوي على آثار تربك أوضاع بعض البنوك التجارية وقابليتها على منح القروض وعلى استثمار ما لديها من أموال، إذ أن هذه الآثار تتوقف على مقدار الهامش من فائض الاحتياطي النقدي للبنوك التجارية⁽²⁾.

ومضمون هذه الوسيلة أنه إذا رأى البنك المركزي أن حجم الائتمان الذي تقدمه البنوك التجارية قد جاوز المستوى المرغوب فيه، وأراد ضرورة تقليل الائتمان بغية مكافحة البوادر التضخمية في النشاط الاقتصادي، فإنه يلجأ إلى رفع النسبة القانونية للاحتياطي النقدي أي زيادة الحد الأدنى للاحتياطيات النقدية المطلوب من البنك الاحتفاظ بها، فإذا لم يكن لدى البنوك التجارية فائض في احتياطياتها النقدية لتغطية الزيادة المطلوبة في الاحتياطي النقدي، فإن البنوك لا تشدد فقط في تقديم قروض جديدة بل قد تجد نفسها في مركز يحتم عليها استدعاء بعض قروضها، وهذا يخفض من حجم الائتمان الموجود فعلاً، وبنفس المنطق فإن البنك المركزي يستطيع أن يسهم في بعث نشاط جديد في السوق النقدي عندما يخفض النسبة القانونية للاحتياطي النقدي. ومن ثم تصبح لدى البنوك التجارية فائض في الاحتياطي النقدي يمكن أن يستخدم أساساً في تقديم ائتمان جديد وخلق نقود مصرفية⁽³⁾.

إن معيار فاعلية النسب الاحتياطية القانونية ينعكس على مقدار توفير رقابة نقدية فعالة، وهذا يتطلب أن يكون للبنك المركزي صلاحيات كافية لجعل هذه الرقابة فاعلة من خلال هذه الوسيلة.

(1) سامي خليل، مرجع سابق، ص 609 .

(2) نفس المرجع، ص ص 612-615.

(3) عبد الرحمن زكي إبراهيم، مقدمة في اقتصاديات النقود والبنوك، دار الجامعات المصرية، 1982، ص 215.

إن تغيير نسب الاحتياطي القانوني يؤدي إلى تغيير في عرض النقد من خلال عمل المضاعف النقدي، فعندما تزداد هذه النسبة تقل قيمة المضاعف النقدي ويقل حجم الودائع التي يمكن دعمها بوساطة حجم معين من الرصيد النقدي⁽¹⁾.

الفرع الثاني: الاحتياطي القانوني في الاقتصاد الإسلامي

يمكن تمييز نوعين من الاحتياطي القانوني الكامل والجزئي، وقد اختلفت وجهات نظر الاقتصاديين، حيث يرى البعض أن تكون نسبة الاحتياطي في ظل النظام المصرفي الإسلامي كلياً أي بنسبة % 100 أي عدم استغلال الودائع²، ولديهم أن استخدام الاحتياطي القانوني مخالف للشرع⁽³⁾، بينما يدافع البعض الآخر عن الاحتياطي الجزئي لأن المصلحة العامة تفرض ذلك⁽⁴⁾، وأيضاً لفاعليته في التأثير على عرض النقود، إلا أنه يمكن القول بالنسبة للودائع تحت الطلب، فإن كثير من الكتاب يفضلون الاحتياطات الجزئية لها، أما بخصوص حسابات الاستثمار، فيوافق كل الباحثين على أن المصارف الإسلامية يجب أن تحتفظ ببعض الاحتياطات السائلة في مقابل هذه الودائع، وكانت هذه الأداة من الوسائل التي لجأ إليها بنك السودان كآلية للسياسة النقدية وإدارة السيولة بغرض التأثير على مقدرة البنوك في توفير التمويل، بالرغم من أن البنوك المركزية عادة لا تلجأ إلى تعديل نسبة الاحتياطي النقدي القانوني إلا في فترات متباعدة وذلك بسبب قوة تأثيره، وسوف نستعرض أهم المبررات التي قدمها كل طرف.

أولاً: مبررات الاحتياطي القانوني الجزئي

بهذا النوع فإن البنك المركزي يلزم البنوك التجارية بالاحتفاظ بجزء من الودائع تحت الطلب لديه بوصفها احتياطياً قانونياً، ومنه فإن السلبية الأبرز في نظام الاحتياطي الجزئي هو أنه بإمكان أن تؤثر البنوك

(1) وداد يونس يحيى، مرجع سابق، ص 139.

²Bruce D. Smith Source, Monetary Policy Banking Crises, and the Friedman Rule : The American Economic Review, Vol. 92, No. 2, Papers and Proceedings of the One Hundred Fourteenth Annual Meeting of the American Economic Association (May, 2002), pp. 128-134

(3) حسين كامل فهمي، مرجع سابق، ص ص 39-43.

(4) وليد مصطفى الشاليش، مرجع سابق، ص ص 291-304.

التجارية في عرض النقود، مما يضع عبئا كبيرا على السلطات النقدية لتغيير القاعدة النقدية لإلغاء هذه الآثار، بينما في ظل الاحتياطي الكامل تتحكم السلطات النقدية في عرض النقود بصورة أكبر فاعلية⁽¹⁾، ومن بين أهم مبررات استخدام الاحتياطي القانوني الجزئي أن المصارف الإسلامية لا تولد نقودا كما في الاقتصاد الوضعي، على أساس أن صيغ التمويل كالمشاركة والمضاربة لا تفيد توليد النقود، بل ترتبط بالاقتصاد الحقيقي، بالإضافة إلى أن من واجب المصارف الالتزام بأوامر ولي الأمر، كما أن إتباع نظام الاحتياطي الكامل يعني أن هذه المؤسسات لن تستفيد من الودائع تحت الطلب، وستعوض ذلك برفع رسوم خدماتها، مما يضيف عبئا جديدا على العامة، وقد رأى بعض الباحثين في الاقتصاد الإسلامي أن يكون استغلال الودائع تحت الطلب من قبل البنك المركزي بديلا للضرائب التي تفرض على الأفراد للإففاق على حالات الضرورة، وبناء على الاقتراح المذكور، فإن فرض الرسوم على الخدمات على عامة الناس يكون البنك المركزي قد استخدم ودائع تحت الطلب مقابل إعفائهم من بعض الرسوم والضرائب.

ثانيا: مبررات الاحتياطي الكامل

تم اقتراح نسبة مائة بالمائة للاحتياطي القانوني من طرف ارفنج فيشر وهذا يمنع البنوك التجارية من خلق وتدمير النقود²، قدم أنصار الاحتياطي الكامل المسوغات التالية:

- 1- مراقبة أكثر فعالية للعرض النقدي³؛
- 2- أن نظام الاحتياطي الجزئي يعني مشاركة البنوك التجارية الدولة في إصدار النقود، وهو أمر سيادي خاص بالدولة؛
- 3- أن البنوك التجارية تجني أرباحا هائلة نتيجة استثمار الودائع تحت الطلب بينما يحرم أصحاب هذه الأموال من المشاركة في تلك الأرباح وهو أمر يتنافى مع العدالة الاجتماعية⁽⁴⁾، وفي هذا الإطار فإن الاحتياطي الكامل أكثر عدالة، بناء على أن النقود مؤسسة اجتماعية، يشترك في إصدارها مجموع الأفراد في المجتمع عندما اتفقوا على منحها صفة القبول العام، ومن ثم فإنه ليس من العدالة منح البنوك التجارية حق

(1) محمد يوسف كمال، مرجع سابق، ص 386.

² William R. Allen, Irving Fisher and the 100 Percent Reserve Proposal, The Journal of Law & Economics, Vol. 36, No. 2 (Oct., 1993), pp. 703-717
The One Hundred Percent Reserve System.: The American Economist, ³G. Russell Barber, Jr Vol. 17, No. 1 (Spring, 1973), pp. 115-127

(4) حسين كامل فهمي، مرجع سابق، ص 90.

إصدار نقود مصرفية، تقدم للأفراد الذين ساهموا في وجودها بأسعار فائدة⁽¹⁾، بالإضافة إلى إمكانية انهيار النظام عند مطالبة المودعين بودائعهم في لحظة معينة⁽²⁾؛

4- أن اعتماد الاحتياطي الكلي يقضي على آلية اشتقاق الودائع وتوليد النقود التي هي آلية مهمة للربط بين الادخار والاستثمار في الاقتصاد الرأسمالي، حيث يتم تعبئة المدخرات في عملية إقراض، ثم يتولد منها قروض أخرى، ويمكن علاج هذه السلبية بتأسيس مصارف اجتماعية مهمتها استخدام الودائع تحت الطلب المحولة من البنك التجاري إلى البنك المركزي في قنوات استثمارية تخدم مصالح الدولة الاجتماعية بدون عائد، كما يمكن توجيه هذه الودائع وفق توجيهات المصرف المركزي، وحسب الأهداف المحددة للسياسة النقدية، كما يمكن ان تدير هذه المصارف صناديق الاستثمار التي ينشئها البنك المركزي، بغرض التعامل مع الجمهور خلال أدوات السوق المفتوحة⁽³⁾.

ثالثاً: نظام احتياطي مختلط

يرى بعض الاقتصاديين أنه يمكن إتباع نظام الاحتياطي الجزئي مع البنوك العامة، ونظام الاحتياطي الكامل مع البنوك الخاصة، إبعاداً لعامل الربح الذي تسعى له، ولوضع حد نهائي لعدم استقرار الأسعار الناشئ من توليد النقود، والفائدة التي تقف وراء معظم التغيرات في النقود الكتابية وعدم اتجاه المدخرات نحو الاستثمار، وعدم التوافق بين نمو كمية النقود ومعدل نمو النشاط الاقتصادي، وعلاج ذلك يكون بإلغاء قدرة المصارف التجارية على إحداث الودائع⁽⁴⁾.

ولكن ينتقد هذا الاقتراح بأنه يترتب عليه ازدواجية الجهاز المصرفي والحاجة إلى إعداد أكبر من البنوك دون داع، واضطرار البنوك الممنوعة من توليد الائتمان إلى زيادة رسوم خدماتها، لتحقيق ربحا

(1) حمدي عبد العظيم، مرجع سابق، ص 345.

²George Selgin Should We Let Banks Create Money? The Independent Review, Vol. 5, No. 1 (Summer 2000), pp. 93-100

(3) حسين كامل فهمي، مرجع سابق، ص 90.

(4) مصطفى فريد وآخرون، السياسات النقدية والبعد الدولي لليورو، مرجع سابق، ص 106.

معقولا، مع احتمال أن يؤدي ذلك في النهاية إلى خسارتها، وتعقيد العمل المصرفي جراء سيطرة الجهاز الحكومي عليه، مما يحد من انتشاره، والوصول إلى صغار المدخرين والمستثمرين.

الفرع الثالث : تقييم الاحتياطي القانوني الجزئي

للاحتياطي القانوني مزايا عديدة ولاسيما على بقية الأدوات الأخرى نظرا للدور الذي يؤديه في التحكم في الائتمان لاسيما في ظل الاقتصاديات التي لا تتمتع بسوق مالية متطورة ولكن ذلك لا يعني بالضرورة عدم وجود عيوب.

أولا: مزايا الاحتياطي القانوني

يمكن ذكر المزايا التالية:

1. أن الاحتياط القانوني الإجباري يصبح أكثر فعالية في أوقات وجود إفراط في السيولة لدى البنوك التجارية، التي تأتي من خارج البلد نتيجة تدفقات رؤوس الأموال إلى داخل البلد حيث يمكن سحب السيولة الزائدة،

2. الاحتياطي النقدي القانوني أكثر الوسائل النقدية فعالية، وأقصرها طريقا لتحقيق الهدف المنشود، فهي تذهب مباشرة إلى جذور المشكلة¹ وقد تكون هذه الوسيلة هي الفضلى من بين الوسائل الكمية غير المباشرة في الدول النامية، نظرا لضيق سوقها النقدي، بخلاف الدول التي تتميز أسواقها النقدية بالاتساع⁽²⁾.

ثانيا: عيوب الاحتياطي القانوني

يمكن ذكر العيوب التالية:

(1) أحمد شامية زهير، مرجع سابق، ص 333.

(2) مجدي عبد الفتاح سليمان، مرجع سابق ص 129.

1. لا يميز البنك المركزي بين البنوك التجارية التي تعاني نقص سيولة أو التي لها فائض في السيولة⁽¹⁾.
2. لا تميز بين البنوك الكبيرة والبنوك الصغيرة.
3. لا تؤثر هذه الأداة في أوقات الكساد الاقتصادي فتخفيض هذه النسبة لا يؤدي إلى رفع حجم الائتمان نظرا للتوقعات المتشائمة حول الأرباح كما لا يشجع البنوك أيضا في التوسع فممنح الائتمان نظرا لارتفاع درجة المخاطر التي تواجه قروض البنوك التجاري،
4. تعتبر هذه الأداة غير مرنة لأنها تعامل البنوك الكبيرة والصغيرة على حد سواء كما أنها لا تميز بين البنوك التي لديها احتياطات غير أن الانتقاد يمكن الرد عليه طالما أن الهدف رفع هذه النسبة هو يعتبر حجم الائتمان ولجوء بعض البنوك إلى خفض أصولها يصب في تحقيق الهدف المسطر من السياسة النقدية⁽²⁾.
5. أن اللجوء على هذه الأداة بشكل متكرر وعلى فترات قصيرة يحدث اضطرابا في عمل البنوك، ويخلق حالة من عدم التأكد.
6. إن احتفاظ البنوك التجارية باحتياطات كبيرة يضعف هذه الأداة في التأثير على حجم الائتمان المصرفي بحيث يستطيع البنوك مواجهة كل من الزيادة في الاحتياطي الإلزامي والطلب على الائتمان.
7. إن رفع الاحتياطي القانوني قد يؤثر بصورة سلبية على أسعار السندات، إذ قد تلجأ البنوك في سبيل إيفائها لمتطلبات الاحتياطي القانوني إلى بيع سندات مما يؤدي إلى خفض أسعارها.
8. لا يترتب للبنوك التجارية التي تحتفظ بأرصدة نقدية لدى البنك المركزي أي فائدة على إيداعاتها، مما يدفع بالمصارف التجارية إلى تحميل هذه الخسارة لهم عن طريق نسبة الفائدة، بلعن طريق نفقات الدين ككل أي سعر الفائدة ومصاريف الدين ونفقات إدارية⁽³⁾.

(1) أحمد زهير شامية، مرجع سابق، ص 333.

(2) هيل عجمي جميل الجنابي، رمزي ياسين نيسع ارسلان، مرجع سابق، ص 268.

(3) شيحة مصطفى رشدي، مرجع سابق ص 153.

الفرع الرابع: بدائل الاحتياطي القانوني

هناك آليات أخرى تعمل بنفس المنهج وهي نسبة السيولة والكفاية الحدية والتي تهدف إلى الوقاية من الأخطار، نذكر منها:

أولاً: تحديد نسبة السيولة

يعتبر ضمان إعادة الودائع إلى أصحابها من أهم أهداف مراقبة البنك المركزي للبنوك، بالإضافة إلى أهداف أخرى منها ضمان الاستقرار الاقتصادي حيث أن إخلال البنوك بالتزاماتها يؤدي إلى تدهور اقتصادي لا يحمد عقباه.

نسبة السيولة هي نسبة أصل المصرف في شكل نقود وغيرها من الأصول السائلة نسبة إلى مجموع أصول البنك وتستخدم البنوك هذه النسبة في السيطرة على عرض النقود في التداول عن طريق رفع هذه النسبة أو خفضها، فإذا رفعت الدولة هذه النسبة فإن ذلك يعني أن البنك المركزي يسعى إلى سياسة نقدية تقييدية انكماشية تحول دون توسع البنوك في منح الائتمان وفي حال خفض هذه النسبة فإن ذلك يعني تحرير جزء من السيولة التي كانت مجمدة لدى البنك، ويهدف البنك المركزي من خلال فرض نسبة السيولة إلى تمكين السلطات النقدية من مراقبة البنوك التجارية بصفة دورية للتأكد من الكيفية التي تستخدم بها أموالها وأنها تتواءم مع مصادر الأموال المتاحة، حيث أن الودائع الجارية تشكل أكبر موارد المصارف التجارية.

وتكون نسبة السيولة عالية في حالة تعرض البلاد للرواج، ومنخفضة في حالة الكساد، فيتأثر بذلك حجم المعروض النقدي، وفرض نسبة سيولة معينة على البنوك، تحتفظ بها مقابل الاستثمارات الموجودة لديها وهذه الاستثمارات ضمن الصيغ الشرعية، ومما يجدر الإشارة إليه أن البنك المركزي عندما يضع نسبة السيولة أن يراعي طبيعة أجال الاستثمارات ومجالاتها، وذلك بفرض نسبة سيولة أعلى نسبياً على الاستثمارات تبعا لآجالها، فتزداد نسبة السيولة في الاستثمارات قصيرة الأجل، وتكون أقل في حال الاستثمارات طويلة الأجل، وفرض نسبة أعلى على المشاركات والمضاربات، والمرابحات، في مجال السلع الاستهلاكية التي قد يكون للتمويل بها أثار تضخمية، وتفرض نسبة أقل على الاستثمارات في مجال الصناعة، والزراعة والقطاعات التي تسهم في زيادة الناتج.

ثانياً: تحديد نسبة الودائع لدى البنك بنسبة رأس ماله

حيث يتم تحديد الائتمان المقدم من البنك بنسبة رأس ماله، وتحدد نسبة كفاية رأس المال بقسمة حقوق الملكية على الأصول الخطرة، وقد قررت لجنة بازل عام 1990 نسبة كفاية رأس المال بنسبة 8 بالمائة وإعطاء البنك المركزي في كل دولة الخيار في تحديد نسبة أعلى وتعني هذه السياسة بتحديد نسبة محددة من الودائع لديه إلى رأس مال البنك واحتياطاته، وما زاد من الودائع على هذه النسبة فعليه أن يحتفظ به لدى البنك المركزي بفائدة ربوية، وأن يشتري به سندات حكومية⁽¹⁾.

يعتبر محمد عمر شابرا هذه الأداة أفضل من أداة الاحتياطي القانوني، نظراً لأن الاحتياطي يجمد جزء من أموال البنك، مما يقلل من ربحية هذه الودائع كما أن احتياطي القانوني قد يغري بتحويل ودائع المضاربة من البنوك التجارية إلى المؤسسات المالية⁽²⁾، ويرى بعض الباحثين أن هذه الوسيلة تحد من التوسع في الائتمان في فترات التضخم بدرجة أفضل من الاحتياطي النقدي⁽³⁾.

المطلب الثالث: بدائل سعر إعادة الخصم

إن التعامل بالربا محرم شرعاً وأي أداة تستخدم سعر الفائدة غير جائزة شرعاً ولهذا فإنه يستحيل تكييف سعر الخصم فليس من المنطقي البحث عن بديل أو تكييف لسعر الخصم بل هناك بدائل قائمة على المبادئ العامة للإسلام.

الفرع الأول : طبيعة سياسة سعر الخصم في الاقتصاد الوضعي

تعتبر سياسة إعادة الخصم من أولى الأدوات التي استخدمها البنك المركزي، حيث ارتبطت وظيفة الملجأ الأخير للإقراض بوظيفة إعادة الخصم لدى البنك المركزي واستخدم بنك إنجلترا أول مرة هذه الأداة سنة 1839⁽⁴⁾، ويشير سعر إعادة الخصم إلى السعر التي يتقاضاه البنك المركزي من البنوك التجارية مقابل

(1) محمود حسن صوان، أساسيات العمل المصرفي الإسلامي، دار وائل، الاردن، 2001، ص 240.

(2) محمد عمر شابرا، مرجع سابق، ص 266

(3) محمد عبد المنعم عفر، السياسات المالية والنقدية ومدى إمكانية الأخذ بها في اقتصاد إسلامي، ص 89.

شراء الأوراق التجارية التي بحوزتها، ومن "أهم الشروط الواجب توافرها في الأوراق التجارية والتي يعاد خصمها أن تكون قصيرة الأجل وتحمل ثلاثة تواريخ"⁽¹⁾، وكان البنك المركزي يعد سعر إعادة الخصم الوسيلة الرئيسة التي يستخدمها للتأثير في عرض النقد، وحجم الائتمان، وسعر إعادة الخصم يعد بمثابة سعر الفائدة التي يخصم بها البنك المركزي لكمبيالات وأذونات الخزنة التي تقدمها البنوك التجارية مقابل إعادة خصمها، وعليه فإن سياسة إعادة الخصم إنما ترمي إلى التأثير في كل من كلفة حصول البنوك التجارية على الموارد النقدية الإضافية التي يقدمها البنك المركزي وكلفة توفير الائتمان التي تضعها البنوك التجارية تحت تصرف عملائها من الوحدات الاقتصادية غير المصرفية، ويستند تحديد سعر إعادة الخصم إلى عرض وطلب السيولة في السوق النقدية، أي على الواقع الاقتصادي وحاجة الاقتصاد إلى السيولة من جهة، وإمكانية الإيفاء من جهة أخرى، إذ كلما كانت درجة الضمان كبيرة في الأوراق المالية فإنها تباع بصورة أسهل وبسعر أقل من الذي لا تتوفر فيها الضمان بالدرجة نفسها.

إن التغير في سعر إعادة الخصم لا يقتصر أثره في سعر الخصم وحجم الائتمان ومن ثم الكمية الإجمالية للنقود المتداولة، بل يمتد إلى اتجاهات أخرى فارتفاع سعر الخصم الذي تطبقه البنوك التجارية على ما تخصمه من أوراق مالية وتجارية يقدمها لها الأفراد والمشروعات والناشئ عن ارتفاع سعر إعادة الخصم يعني حصولها من المقترضين على عائد أكبر من السابق ولا سيما إذا علمنا أن سعر إعادة الخصم هو أقل بعض الشيء من سعر الخصم الأمر الذي يدفع هذه البنوك إلى زيادة أسعار الفائدة التي تدفعها على الودائع المصرفية بمختلف أشكالها في السوق النقدية، وهذا بدوره يسمح بجذب ودائع أكبر، أي زيادة إيداعات الأفراد والمشروعات للإفادة من العائد المرتفع⁽²⁾.

إن انخفاض سعر البنك إنما يفترض أن له آثاراً عكسية، إذ عندما يخفض البنك المركزي سعر البنك فإن سعر الفائدة السائد في سوق النقود سوف ينخفض، فالائتمان يصبح متوفراً بتكلفة منخفضة ومن ثم فإن رجال الأعمال يقدمون على الاقتراض ونتيجة لذلك فإن منح الائتمان سوف يزداد مما يترتب معه

(4) هيل عجم، مرجع سابق، ص 261.

(1) عوض فاضل الدليمي، مرجع سابق 590.

(2) نفس المرجع، ص 592.

زيادة في نشاط الاستثمار وزيادة في التوظيف والنتاج والدخل، فالطلب الكلي سوف يزداد وسوف تتجه الأسعار نحو الارتفاع وتزداد أرباح رجال الأعمال ومن ثمّ يزداد نشاط الاستثمار أكثر⁽¹⁾.

وتتوقف درجة فاعلية هذه السياسة على عدة عوامل منها مدى اتساع سوق النقد عموماً، وسوق الخصم بخاصة، ومدى اعتماد البنوك التجارية على البنك المركزي في الحصول على موارد نقدية إضافية⁽²⁾.

تشمل مزايا سياسة إعادة الخصم سهولة وانخفاض تكلفة تطبيقه فضلاً عن ارتباط سعر الفائدة في السوق به، مما يعني تأثير سياسة الاقتراض التي تتبعها البنوك به، وقد لا يجد البنك المركزي في هذه العلاقة ميزة مطلقة بل ميزة نسبية، خاصة إذا أراد البنك المركزي أن يؤثر في سياسة الإقراض لدى جميع البنوك التجارية من دون التمييز بينها⁽³⁾.

يمكن أن يحقق الأثر الإعلاني للبنك المركزي ما إذا كان يتبع سياسة توسعية أو انكماشية، ومن ثم فإن التغيير يظهر موقف السلطات النقدية من كلفة الائتمان الذي يجب أن توفره البنوك لعملائها، في صف يدرك المستثمرين سياسة السلطات النقدية إذا كانت توسعية أو انكماشية.

ويمكن ذكر أهم الانتقادات كالتالي:

1- إن سياسة سعر الخصم غير فعالة في منع الأزمات حيث يظهر العديد من المشاكل تؤدي إلى تعويض محاولة تغيير كمية النقود والائتمان حسب المرجو ففي وقت الزواج تغالي البنوك في منح الائتمان ما يؤدي إلى الإفراط في الاستثمار، والتوسع نتيجة سيادة روح التفاؤل وارتفاع أسعار الفائدة ولا يعتد حساباتها إلا بعد مضي وقت يكون فيه التوسع الاقتصادي قد ذهب فيه إلى درجة بعيدة وفي فترة الكساد يسود التشاؤم وتفقد الثقة في النشاط الاقتصادي ويقل الطلب على الاقتراض لدرجة كبيرة حتى بأحسن الشروط.

(1) مجيد علي حسين، عفاف عبد الجبار سعيد، مقدمة في التحليل الاقتصادي الكلي، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2004، ص 237.

(2) صبحي تادريس قريصة، د، مدحت محمد العقاد، النقود والبنوك والعلاقات الاقتصادية الدولية، الطبعة الأولى، بيروت، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، 1983، ص 161.

(3) سيف سعيد السويدي، النقود والبنوك، الدوحة، الطبعة الثالثة، مطبعة جامعة قطر، 2002، ص 187-188.

2- بالنسبة لسيادة الخصم فإن البنوك التجارية هي المبادرة في طلب السيولة عكس أداة الاحتياطي القانوني، والسوق المفتوحة الذي يكون فيها البنك المركزي هو المبادر.

3- سعر إعادة الخصم تمنح البنوك التجارية فقط القدرة على منح الائتمان في حين تشكل سياسة السوق المفتوحة فضاء للبنك المركزي للبيع والشراء.

تراجع دور هذه الأداة للأسباب التالية:

1- تلجأ البنوك التجارية عادة إلى البنك المركزي عندما تنخفض لديها السيولة أما في حالة توفر السيولة فإنها لا تلجأ إلى البنك المركزي، وفترات انخفاض السيولة لدى البنوك التجارية هي في العادة أوقات الأزمات.

5- تؤثر الظروف الاقتصادية السائدة في فعالية هذه الأداة، ففي فترات الكساد تلجأ البنوك المركزية إلى خفض معدل إعادة الخصم يؤدي إلى انخفاض معدلات الفائدة، ولنفرض أن ذلك أدى إلى انخفاض معدل الفائدة فهذا لا يقي زيادة الائتمان لأن الاستثمار مرتبط بعوامل أخرى العائد المتوقع، الاستقرار، مستوى الحماية.

لا بد من الإشارة إلى أن معدل الخصم كان يتمتع بفعالية كبيرة في فترة سيادة قاعدة الذهب، ذلك أن وجود عجز في ميزان المدفوعات يترتب عنه انخفاضات في حجم الاحتياطيات الدولية من الذهب.

لا تكون سياسة سعر إعادة الخصم فعالة إلا في الحالات التالية:

1- وفرة الاحتياطيات النقدية لدى البنوك التجارية وبالتالي تستطيع أن تتبع سياسة ائتمانية مستقلة دون اللجوء إلى البنك المركزي.

2- هذه الأداة عندما تتوفر للبنوك التجارية مصادر أخرى للتزود بالسيولة سواء الاقتراض من البنوك التجارية الأخرى أو من سوق رأس المال أرض فروع البنوك العاملة بالخارج⁽¹⁾.

إن هذه الأداة قد لا تنجح في تحقيق الأهداف أو التأثير على حجم الائتمان أو في علاج المشاكل الاقتصادية وذلك لعدم فعاليتها، وبذلك تراجع دور سياسة سعر إعادة الخصم فيما ظهرت وسائل أخرى

(1) زكريا الدوري، مرجع سابق، ص 202.

تستطيع البنوك المركزية أن تؤثر بها على الائتمان وأنه خلال الثلاثينات والحرب العالمية الثانية لم تعد سياسة إعادة الخصم تحتل المكانة الأولى لزيادة استخدام أذونات الخزينة أو الأوراق الحكومية قصيرة الأجل كأدوات في أسواق النقد وكاحتياطي ثانوي للمصارف.

الفرع الثاني: بديل سعر الخصم في الإسلام

سوف نعالج إشكالية إلغاء سعر الخصم من خلال عرض البديل اللازم لخصم الأوراق التجارية، وبديل سياسة سعر الخصم.

أولاً: البدائل الشرعية لخصم الأوراق التجارية

يعتبر خصم الأوراق التجارية أحد أهم الوسائل لتوفير السيولة للبنوك التقليدية بالإضافة إلى تحقيق الربح، ولا تستطيع البنوك الإسلامية أن تقوم بذلك، و لبدل للبنوك الإسلامية لتحقيق هذه الميزة بوسيلة مشروعة تتمثل في¹:

1. أن يدفع البنك قيمة الكمبيالة كاملة، ويتفق مع المدين على أن يكون المبلغ الذي يقوم البنك بسداده بمثابة تمويل يشارك المدين في ناتجه، على شروط أحد العقود الصحيحة في الإسلام.

2. في حالة كون العميل حامل الكمبيالة له حساب جار في البنك فيمكن أن يصرف له قيمة الكمبيالة كاملة، دون أن يحسم من قيمتها ما تحسسه البنوك الأخرى عن مدة الانتظار، ولا يعد ذلك غبنا للبنك، لأنه يستثمر الحساب الجاري لهذا المودع، ولا يؤدي إليه فائدة وحتى تتم هذه العملية لا بد من توفر الشروط وهي أن يكون للعميل المستفيد من الكمبيالة حساب جار في البنك، وأن لا يقل هذا الحساب في المتوسط السنوي عن ثلث الكمبيالة أو نصفها، حتى لا يؤدي دفع قيمة هذه الكمبيالات إلى التأثير في حجم السيولة للبنك الإسلامي، أن يرفق مع الكمبيالة الفاتورة أو المستند الدال على موضوعها، وذلك ضماناً لجدية الكمبيالة.

3. أن يقوم البنك بتمويل أصحاب الأوراق التجارية بالأموال اللازمة لشراء البضائع التجارية المقدمة في حدود الأوراق التجارية المقدمة إليه و ضمانها، وذلك عن طريق المشاركة أو المضاربة ويمكن للبنك الاتفاق

(1) وليد مصطفى الشاليش، مرجع سابق، ص 249-250.

على توقيت انتهاء الشركة بزمن استحقاق الأوراق التجارية، ويقوم البنك بتحصيل قيمة الأوراق التجارية عند حلول اجلها لصالح أصحاب هذه الأوراق، مقابل عمولة محددة، كما يمكن للبنك أن يبيع حصته من الأوراق، مقابل عمولة محددة، كما يمكن للبنك أن يبيع حصته من المشاركة لشريكه، صاحب الأوراق التجارية، بقيمتها أو أكثر أو اقل، إذا تم تحصيلها قبل موعد انتهاء اجل الشركة إذا وافق الشريك على ذلك.

4. يرى هذا الرأي أن دور البنك الإسلامي يقتصر على تحصيل قيمة الورقة التجارية نظير أجره مقطوعة ومحددة القيمة لكل كمبيالة، دون ارتباط الأجرة بمبلغ الكمبيالة ومدتها، ومن قبيل الوكالة بأجر، وبعد أن يحصل البنك على الأجرة يمكن أن يتفق مع صاحب الكمبيالة على أحد الاتفاقين الآتين:

- أن يعين فيه البنك وكيلا له في تحصيل المبلغ من المسحوب عليه في تاريخ الاستحقاق.
- أن يسلمه البنك قرضا بمبلغ يعادل قيمة الكمبيالة دون أي فائدة، وعند تحصيل الكمبيالة يتولى البنك تسوية حساب القرض الخاص بالساحب، وفي حالة عدم وفاء الكمبيالة يكون الساحب مسؤولا عن دفع مبلغ القرض للبنك.

ثانيا: بدائل سياسة سعر إعادة الخصم في الاقتصاد الإسلامي

يمكن للبنوك الإسلامية أن تستثمر في أسهم الشركات المساهمة، سواء كانت عامة أو خاصة، لا سيما في أسهم الشركات الراسخة التي تدر ربحا توزيعيا يمكن أن يكون بديلا للسندات الربوية الصادرة عن الحكومة أو الشركات الخاصة، ومن ثم يمكن للبنوك الإسلامية بيع هذه الأسهم لتوفير السيولة⁽¹⁾.

تعمل أداة سعر إعادة الخصم في حالة نقص السيولة في البنك التجاري، حيث يلجأ البنك التجاري إلى البنك المركزي لإعادة خصم الأوراق التجارية، ولذلك فإن البديل الذي تم اقتراحه من طرف الاقتصاديين، أولا سيعمل فقط في حالة الحاجة إلى سيولة، وثانيا لأن الإسلام يحرم الربا ويحفز المشاركة والمضاربة، والتعاون والتكافل، فإنه سيتضمن هذه المبادئ

البديل الأول: التمويل على أساس المشاركة والمضاربة

(1) محمد حسن صوان، العمل المصرفي الإسلامي، دار وائل، الأردن، 2008، ص 279.

يمكن أن يقوم المصرف المركزي بفتح حسابات في المصارف إما بطريق القرض الحسن لتغطية العجز أو استثمارية باعتباره شريكا أو مضاربا وفقا لضوابط العمل المصرفي الإسلامي⁽¹⁾، وقد طبق البنك الباكستاني هذه الوسيلة بتقديم أموال للبنوك لسد النقص المؤقت في السيولة النقدية بديلا لسعر الخصم، وكان المعدل المركزي لهذا الغرض يسمى معدل البنك⁽²⁾، وأعلن أنه في حالة دعم البنوك ومؤسسات تمويل التنمية الوطنية يكون الربح الذي يدفع للبنك المركزي نظير ما يوفره من مساعدات مساويا لمعدل العائد الذي سيدفعه البنك للمودعين، وفي حالة تحقيق البنك لخسارة خلال السنة المحاسبية، يعاد الربح الذي تلقاه منه البنك المركزي ويتقاسم الخسارة كل حسب حصته في التمويل⁽³⁾.

وكما أن البنك المركزي الباكستاني يقدم التمويل للبنوك التي تواجه عقبة في السيولة على أساس المشاركة في الربح والخسارة، ونسبة الربح تكون مساوية لمعدل الربح الذي تدفعه هذه البنوك على ودائع التوفير لنصف سنة معينة، فإن توزيع الخسائر التي وقعت خلال تلك المدة فيتم توزيع الخسائر بين جميع الممولين حسب التمويل المقدم منهم، أما الأرباح التي استوفها البنك المركزي الباكستاني منها فإنها تعاد لتلك البنوك⁽⁴⁾.

وقد تمكن بنك الحكومة الباكستانية عبر الوسائل الشرعية من السيطرة على السيولة في الاقتصاد الباكستاني، والحد من معدلات التضخم.

البديل الثاني : إنشاء صندوق مشترك

يمكن أن تجد المصارف حالها في وضع نقص السيولة خاصة العملة الأجنبية، وللوقاية من الأخطار المختلفة يمكن إنشاء صندوق مشترك بين البنوك الإسلامية⁽⁵⁾، بإشراف البنك المركزي لتوفير العون المالي

(1) أحمد سفر، المصارف الإسلامية، العمليات، إدارة المخاطر، والعلاقة مع المصارف المركزية، ص 206.

(3) وليد مصطفى الشاليش، مرجع سابق، ص 253.

(3) درويش صديق جستينة و آخرون، تطبيق القوانين المستمدة من الشريعة الإسلامية على الأعمال المصرفية: دراسة تطبيقية على النظام المصرفي الباكستاني، جدة، جامعة الملك عبد العزيز، 1998، ص 130.

(4) محمد نجاة صديقي، ص 161.

(5) محمد حسن صوان، مرجع سابق، ص 279.

للأعضاء المشاركين في هذا الصندوق على أساس تعاوني⁽¹⁾، وقد اقترح أحد الباحثين نموذجاً للتعاون، بأن يودع كل بنك إسلامي نسبة حوالي أربعة بالمائة من أرصدة حسابات الاستثمار، بالإضافة إلى النسبة السائدة مما لديه من حسابات جارية، وحسابات توفير بدون فائدة على أنه في حالة احتياج البنك الإسلامي لهذه السيولة يقدمها له البنك المركزي في حدود الأرصدة المتوافرة لديه، وذلك بدون فائدة⁽²⁾.

ومنهم من حدد بعض السمات الخاصة بهذا الصندوق حيث يساهم كل بنك فيه بنسبة معينة من ودائعه من العملات الأجنبية في هذا الصندوق، وتشرف عليه مؤسسة مالية دولية، ويمد البنوك بالسيولة المؤقتة باعتبارها قرضاً حسناً.

البديل الثالث: شراء العملات الأجنبية وبيعها مقابل العملة المحلية بواسطة عقد الصرف

يمكن للبنك المركزي أن يتدخل في سوق الصرف الأجنبي، حيث أن كافة التحويلات بين العملة الوطنية والعملات الأجنبية تتم عن طريقه، فحركة التيارات النقدية الداخلة أو الخارجة من الاقتصاد الوطني في البنك المركزي، فهو يتدخل في سوق الصرف بالشراء أو البيع، ليس فقط لتدعيم قيمة العملة الوطنية، وإنما أيضاً للتأثير في سيولة السوق النقدية بطريقة مباشرة وفي سيولة البنوك التجارية بطريقة غير مباشرة⁽³⁾. وقد أشار شابرا إلى هذه الوسيلة بأنها أقوى من سعر الخصم، مع ملاحظة أن اتفاقيات البنوك قصيرة الأجل غير مقبولة شرعاً، لاشتراط التقابض في عقد الصرف⁽⁴⁾ ويستطيع البنك المركزي من خلال الصرف أن يوفر بديلاً عن سعر الخصم ففي حالة شعور البنوك التجارية بالضيق يمكن أن يبيع البنك المركزي العملة المحلية للبنك على أن يتعهد البنك بشراء العملة الأجنبية بعد مدة محددة بسعر الصرف الساري، ويمكن للبنك المركزي إدارة الفارق بين أسعار الشراء وأسعار البيع للتخفيف عن البنك أو للتشديد عليه.

المطلب الرابع: نسب المشاركات والمضاربات

(1) أحمد سفر، مرجع سابق، ص 203.

(2) نفس المرجع، ص 206.

(3) مصطفى رشدي شيحة، مرجع سابق، ص 156.

(4) محمد عمر شابرا، مرجع سابق، ص 189.

إن قدرة البنك المركزي على محاربة التضخم في ظل اقتصاد إسلامي أكبر منها في الاقتصاد الربوي، فصيح التمويل الإسلامية مرتبطة بالاقتصاد الحقيقي أما التمويل بالقرض فهو أكثر إفضاء للتضخم من عملية الاستثمار في الشركة، فالتمويل بالقرض يؤدي إلى التضخم، فالمقرضينظر أولا إلى ملاءة المقترض وقدرته على تسديد الفوائد على أساس الثروة الموجودة لديه عند التعاقد، وهو أمر يؤدي إلى التوسع في الإقراض، بينما لا تمول البنوك الإسلامية إلا فرص الإنتاج الحقيقية، الأمر الذي يحول دون التمويل المفرط.

الفرع الأول: أهمية التمويل بالمشاركة

نجح نظام المضاربة في أن يكون الأسلوب الرئيسي الذي اعتمدته المصارف الإسلامية من حيث صياغة علاقتها بعملائها الذين يقدمون الأموال لهذه المؤسسات والمصارف لاستثمارها حيث يكون المصرف مضاربا والمستثمرون هم أرباب العمل، وذلك على أساس قسمة الأرباح بنسبة متفق عليها، إلا أنه عندما يكون المصرف هورب المال والمضارب هما لمتعاملون معه، من أصحاب المشاريع وطالبي التمويل، لا يحظى بالنجاح المتوقع، حيث لاحظ ضالة حجم التمويل عن طريق استخدام المضاربة لدى المصارف الإسلامية، ويعزى لصعوبات ومشاكل في التطبيق العملي، بالإضافة إلى المخاطر المرتبطة بالتمويل عن طريق المضاربة، هذه المخاطر جعلت المصارف تتردد كثيرا في استخدام المضاربة، ولقد بلغت نسبة التمويل عن طريق المضاربة ما يعادل 1 % إلى 2 % من مجموع أساليب التمويل في المصارف الإسلامية⁽¹⁾.

أما المشاركة فيتحول البنك الإسلامي وفقها إلى شريك كامل للعميل، وليس مجرد ممول له، ويقوم التمويل بالمشاركة على أساس اشتراك كل من البنك وطالب التمويل في علاقة مشاركة، يشارك من خلالها البنك عميله في جزء من نشاطه الاقتصادي الذي يمارسه، عن طريق تقديم جزء من التمويل الكلي الذي يحتاج إليه، كما يشارك العميل أيضا في الجزء الآخر، وتختلف نسب المشاركة بين البنك وبين العميل باختلاف المشروعات وطبيعة النشاط وقدرة العميل على إدارة نشاطه بنجاح فضلا عن حجم المخاطر التي تكتنف عملية التمويل. وعادة يتولى العميل مسؤولية مباشرة العمل

(1) عريقات حربي محمد و عقل، سعيد جمعة، إدارة المصارف الإسلامية : مدخل حديث، دار وائل للنشر و التوزيع، 2010، ص 163.

التنفيذي للنشاط الاقتصادي الممول، والإشراف عليه وإدارته باعتباره صاحب المعرفة بتفاصيله كافة، ولديه الخبرة الكافية على التعامل فيه، وعنده الدراية بفنونه وتعاملاته وبما يمكنه من النجاح في هذا النشاط.

وهناك عدة مزايا للمشاركة منها المزايا الشرعية والمتمثلة في خلو المشاركة من الربا ومن العيوب الشرعية الأخرى ومنها المزايا الاقتصادية كالمساهمة في حشد الموارد الاقتصادية وتأسيس المشروعات الإنتاجية التي تساعد في نمو وتطوير الاقتصاد الوطني مما يعني معالجة الأمراض الاقتصادية كالركود، والتضخم، وسوء توزيع الثروة، وهدر الموارد الاقتصادية وتوزيع مخاطر المشروع بين مجموعة من المستثمرين الذين يمثلهم المصرف والأطراف الأخرى المشاركة في المشروع، مما يشجع على الاستثمار في المشاريع المختلفة، وتوفير الجهود بسبب توزيع المسؤوليات بين الشركاء، من وجهة نظر العميل فإن نظام المشاركة عادة لا يحتاج لتقديم رهن عقاري أو ضمانات وبالتالي فإن الجدوى الاقتصادية للمشروع وميزاته هي وحدها التي تؤهله للتمويل من المصرف والمزايا الاجتماعية كارتفاع فرص تشغيل العمال والفنيين وانتشار ظاهرة التكافل وعدالة توزيع العائد وزيادة عدد الملاك⁽¹⁾.

الفرع الثاني: آلية الربح

تعتبر هذه الآلية من الآليات التي طبقت فعليا في السودان، وتعني تغيير نسبة أو نصيب العميل في الشركة، أو هوامش الإدارة في عقود المضاربة ولتطبيق سياسة توسعية يمكن تخفيض حصة العميل، ولتطبيق سياسة انكماشية يمكن رفع حصة العميل، إن تطبيق مثل هذه السياسات سيكون له أثر كبير على الاستثمار، فعندما ترتفع حصة العميل من العائد فإن ذلك سيؤدي إلى طلب التمويل بصيغة المشاركة، أو بصيغة المضاربة حينما يكون المصرف مضاربا.

(1) نفس المرجع، ص 168.

المبحث الرابع: أدوات السياسة النقدية الكيفية

يستخدم على الأدوات النوعية للسياسة النقدية بالأدوات المباشرة وأدوات التحكم المباشر والأدوات الانتقائية وأدوات التحكم الكيفي، والتي شكلت بمجملها خصائص عمل هذه الأدوات كوسيلة للرقابة على الائتمان، وهناك من الاقتصاديين من يجري التمييز بين الوسائل النوعية للرقابة والرقابة الانتقائية على الائتمان إذ يشير بها إلى تأثير الأولى على جانب العرض فقط في السوق النقدية، بينما تؤثر الثانية بشكل أساسي على جانب الطلب⁽¹⁾.

تستخدم البنوك المركزية في البلدان كافة أدوات الرقابة النوعية إلى جوار أدوات الرقابة الكمية بواسطة أساليب نوعية أو انتقائية في مراقبة الائتمان المصرفي وتنظيمه وتستهدف من ذلك التأثير على اتجاه الائتمان بما يضمن تحقيق الأهداف النهائية وينسجم معها ويجري ذلك من خلال توجيه الائتمان نحو القطاعات الاقتصادية التي تمثل أهمية إستراتيجية بواسطة التأثير على حجم القروض الممنوحة إلى تلك القطاعات من حيث كلفة الحصول عليها وأمد استحقاقها، إذ تتضمن الوسائل النوعية للرقابة الائتمانية مجموعة من الإجراءات التي تتخذها السلطات النقدية بهدف تشجيع أنواع معينة من الاستثمارات المنتجة وتوجيه تدفق الائتمان إليها لإحداث التوسع المرغوب فيه أو إيقاف التوسع المفرط في أنواع أخرى من الاستخدامات عن طريق التأثير المباشر على الائتمان المصرفي وبهذا المعنى فهي تميز بين أنواع الائتمان المصرفي وتوزيعه بين مختلف الفعاليات والنشاطات المكونة للاقتصاد وحسب أهميتها، كتسهيل شروط حصول المشروعات الإنتاجية الزراعية والصناعية على القروض بالقياس إلى القروض المصرفية المتدفقة على المشاريع الاستهلاكية فضلا عن ذلك فإن الأدوات النوعية تمارس تأثيرا كميًا ونوعيًا على مستوى طلب القروض وعلى مستوى قدرة المؤسسات المالية على الإقراض من خلال تحديد القروض الممنوحة إلى

(1) وداد يونس يحيى، مرجع سابق، ص 142.

الموردين للسلع الاستهلاكية غير الضرورية أو عدم تشجيع القروض الموجهة للبناء وشراء السندات بقصد المضاربة في حجم معين من الائتمان، بذلك تتمكن من إحداث قفزات نوعية تنقل به كمية النقد من الاستعمالات التقليدية إلى قنوات جديدة تكفل معالجة ميزان المدفوعات ودعم الاقتصاد الوطني وتعزيز قدرته الإنتاجية وهكذا تعد الأدوات النوعية ذات تأثير مباشر على المقرض والمقترض في آن واحد⁽¹⁾.

تباين الأسباب والدوافع لظهور الأدوات النوعية واستخدامها كوسيلة لترشيد الائتمان للسياسة النقدية، إذ لم تأخذ البلدان الرأسمالية بهذه الأدوات إلا للحد من الدورات الاقتصادية وخلال الأزمات النقدية التي تتخللها صعوبة الحصول على القروض بسبب ندرة الأموال الأمر الذي تطلب تحديد كمية القروض الممنوحة لكل متعامل مع المصرف المقترض وحصر عمليات إعادة الخصم بالحوالات (الأذونات) قصيرة الأجل.

أما في الدول التي ارتكزت سياستها الاقتصادية على التخطيط المركزي فكان ترشيد الائتمان جزءاً من التخطيط الشامل، ويهدف إلى توزيع الائتمان في ضوء أولويات الخطة الاقتصادية⁽²⁾.

ومن أهم الأدوات النوعية التي تستخدمها السلطة النقدية متمثلة بالبنك المركزي لإدارة الائتمان:

المطلب الأول تنظيم الائتمان الاستهلاكي

بموجب هذا النوع من الرقابة يجري تنظيم الائتمان بالنسبة للمستهلكين عن طريق وضع قواعد خاصة بكيفية السداد والمدة القصوى للتقسيط بالنسبة لشراء أنواع معينة من السلع الاستهلاكية المعمرة وقد استخدمت في الولايات المتحدة الأمريكية في الحرب العالمية الثانية ضمن برنامج اقتصادي لمعالجة الضغوط التضخمية والحد من الطلب على بعض السلع الإستراتيجية:

ويمكن استخدام هذه الآلية كالتالي:

(1) عوض فاضل الدليمي، مرجع سابق، ص 612-613 .

(2) سامي خليل، مرجع سابق، ص 624.

1. قيام البنك المركزي بتحديد المبلغ الواجب دفعه مقدما كجزء من قيمة السلعة المشتراة،
زيادة المبلغ الأول له أثر في تخفيض مستوى طلب الائتمان لهذا الغرض والعكس
صحيح.

2. تحديد المدة القصوى للسداد فلو قام البنك المركزي بتقليص مدة السداد فإن ذلك يؤدي
إلى زيادة قيمة القسط الشهري الواجب دفعة وهذا من شأنه أن يحد من الطلب على
الائتمان للسلع من قبل المستهلكين

وكما في الاقتصاد الوضعي يمكن استخدام المربحة في الاقتصاد الإسلامي وفق الآليات التالية:

الفرع الأول: تحديد نسبة الربح في بيع المربحة

إذا أراد البنك المركزي الحد من التوسع في الائتمان أمر البنوك التجارية برفع ربحها الناتج عن بيع
المربحة، أما إذا أراد التوسع في أمر البنوك التجارية بتقليل ربحها لتنشيط الاقتصاد وإمداده بالمزيد من النقود،
وتعتبر نسبة الربح عند البعض بديلا لسعر الفائدة، ولكن للمربحة سلبياتها لذلك لا بد من التقليل من
المربحة نفسها لما لها من تأثير تضخمي واستهلاكي وضغط على الموارد الخارجية للبلد، إما بالإقناع أو
من خلال خفض هوامش الربح المستحق للبنك، ومن ثم التقليل من أهميته مصدرا للدخل، والتوسع بالمقابل
في عمليات المشاركة والاستثمار الرأسمالي، وقد يكون العكس مقبولا في ظرف اقتصادي آخر.

الفرع الثاني: الدفعة الأولى في البيع

يمكن للبنك أن يشترط دفعة مقدما حين تسلم البضاعة، وكلما انخفض الجزء المعجل زاد التوسع
في الائتمان في القطاعات الحيوية، وزاد أيضا عرض النقود، فإذا أراد البنك المركزي الحد من هذا التوسع
رفع قيمة الدفعة الأولى، أما إذا أراد التوسع فان يخفض من قيمة الدفعة الأولى، وبذلك يمكن استخدام
هذه الأداة للحد من الاستهلاك المفرط خاصة في السلع الاستهلاكية.

الفرع الثالث: تقييد اجل المربحة

إن المرابحة لأجل طويل تعني طول الفترة التي يتم سداد الثمن فيها، مما يعني انه هناك ائتماننا طويل الأجل، وعن طريق إنقاص هذه الفترة يترتب عليه تقليص فترة الائتمان، وهو يسعى إليه البنك المركزي للحد من الائتمان، وعندما يرغب البنك المركزي في أن تتوسع البنوك في منح الائتمان، عندئذ يطلق لها الحرية في منح الائتمان لأجال مختلفة، وفي حال المرابحة تكون نسبة المخاطرة بسبب الآجل قليلة نسبياً، نظراً للضمانات التي يأخذها البنك من المدين كالكفالة، ورهن المبيع، مما يضمن حق البنك ولو طالت فترة السداد¹، ولكن المرابحة لأجال طويلة أمراً يتناسب مع طبيعة موارد البنوك الإسلامية، وذلك نظراً لاعتماد البنوك الإسلامية في تمويل المرابحة على الودائع الجارية².

ويرى البعض أن سبب توسع المصارف الإسلامية في المرابحة ناتج في الأساس باستخدام الودائع تحت الطلب، ولذلك تفضل هذه المصارف هذه الصيغة لتحقيق أرباح.

الفرع الرابع: تقييد المرابحة بسلع استثمارية

يمكن للبنك المركزي أن يحدد نوع السلع، أي يتم تقييد المرابحة في السلع الاستهلاكية، والتوسع في تمويل السلع الاستثمارية والسلع القابلة للتأجير، وهذا يعني تمويل المرابحة نشاطاً اقتصادياً، مما يعني أننا نضيف مقابلاً للمعروض النقدي، وهو المنفعة التي يتم مبادلتها بالنقود ذات الطاقة العالية، وهو ما يعني أن الائتمان المقدم من قبل البنك الإسلامي بواسطة المرابحة له مقابل سلعي أو منفعة تضاف إلى مقابل النقود، وهي ميزة للمصرفية الإسلامية بواسطة المرابحة.

المطلب الثاني: تحديد حصص الائتمان

يقصد بها وضع حد أقصى لحجم الائتمان الذي يستطيع البنك التجاري أن يمنحه خلال مدة معينة وفقاً لحالة الاقتصاد الوطني، فيخفض هذا الحد في أوقات التضخم، ويرفع هذا الحد في أوقات الركود والكساد والهدف من السقوف الائتمانية تقييد عمليات الائتمان التي تقوم بها البنوك بصفة عامة لمواجهة حالة من حالات التضخم، أو توجيه الائتمان لخدمة قطاع اقتصادي معين في الدولة حسبما تراه السلطة النقدية مناسباً⁽³⁾.

¹وليد الشاليش، مرجع سابق ص 363.
²فهمي حسين كامل، أدوات السياسة النقدية التي تستخدمها البنوك المركزية في اقتصاد إسلامي، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، جدة، ص 88.

(3) محمد يوسف كمال، فقه الاقتصاد النقدي، ص 299.

يعتبر تحديد حصص الائتمانية نوعية تتبع بواسطة البنك المركزي وذلك لغرض الرقابة على القروض وتنظيمها وتوزيعها من قبل البنوك التجارية للأغراض المختلفة، ويأتي هذا الإجراء منسجماً مع نظم التخطيط المركزية التي كانت سائدة في الدول ذات الاتجاه الاشتراكي والبلدان النامية التي سلكت الاتجاه المخطط للاقتصاد فهو يضمن توجيه الموارد المالية في الاتجاهات المرغوب فيها بما يتفق وأهداف السلطة العامة وخطتها التنموية.

بالإضافة إلى ذلك هناك أهداف كالحفاظ على مركز البنك التجاري المالي، وتأمين السيولة النقدية المناسبة في الوقت المناسب، وضمان أموال المودعين، والحفاظ على سمعة البنك التجاري من ناحية، والجهاز المصرفي من ناحية ثانية، ويستخدم البنك المركزي السقوف الائتمانية لتوجيه النشاط الاقتصادي بالإضافة إلى أنه وسيلة للتحكم في الائتمان، وهو أمر يتناسب مع طبيعة النشاط الإقراضي في الاقتصاد الربوي الذي تمارسه البنوك التقليدية، بينما يمثل عائقاً أمام الطبيعة الاستثمارية للبنوك الإسلامية، حيث ينبغي للبنك المركزي أن يكون مرناً مع البنوك الإسلامية في حالة العمل بهذه الأداة، مراعاته لخصوصيته في ذلك¹.

وهناك طريقتان لتحديد حصة الائتمان :

الطريقة الأولى : يقوم البنك المركزي بوضع حد أقصى على المحافظ الكلية للبنوك التجارية وعلى القروض والسلف ألا تتجاوز هذه الحدود ويطلق عليه الحد الأقصى للحافظة.

الطريقة الثانية: يقوم البنك المركزي بتحديد مقدار الحد الأدنى من رأس المال بالنسبة لأصول معينة للبنك ويستطيع البنك أن يعبر هذه الحدود الدنيا من وقت إلى آخر، ويطلق على هذه الطريقة تغيير نسبة رأس المال إلى الأصول.

ولهايتين الطريقتين آثار كمية ونوعية، أن هذه الوسيلة تلقى معارضة من المصارف التجارية لأنها تقيد حريتها في إتباع سياسة مستقلة لتوزيع الاستثمارات، إذ أن منافذ الاستثمارات تكون محدودة مسبقاً كما أنها تتعارض مع وظيفة البنك المركزي كونه الملجأ الأخير للإقراض⁽²⁾.

(1) وليد مصطفى الشاليش ص 342

(2) سامي خليل، مرجع سابق، ص 625 .

المطلب الثالث: الإقناع الأدبي

نظرا للمكانة الخاصة التي يمتلكها البنك المركزي في النظام المصرفي والنقدي ولما يتمتع به من إمكانيات وخبرات تؤهله لتقويم الأوضاع الاقتصادية من حيث القوة والضعف، فان توصياته التي يسديها إلى البنوك التجارية تحظى باهتمام كبير عند تنفيذ سياستها الائتمانية، فضلا على ذلك فان البنوك التجارية تتردد في الخروج عن التوجيهات التي يصدرها البنك المركزي خشية أن يقدم الأخير برفض إعادة تمويلها⁽¹⁾.

إن نجاح سياسة الإقناع الأدبي، إنما تتوقف على هيئة ومركز البنك المركزي وعلى شخصية المشرفين على إدارته، ويتعزز ذلك عن طريق الإفصاح عن اتجاهات السياسة الائتمانية بواسطة الإعلام كطريق مضمون للتعبير عن السياسات المرغوب فيها بالنسبة للائتمان المقدم من الوحدات المصرفية.

إن وسيلة الإقناع الأدبي يمكن استخدامها كأسلوب مكمل للوسائل الأخرى المعتمدة من قبل البنك المركزي، ولكن لا يمكن عدها بديلا عنها.

المطلب الرابع: الأسلوب الانتقائي

يقصد به الموافقة المسبقة من قبل البنك المركزي على إقراض البنوك التجارية وبقية المؤسسات المالية لأنواع معينة من الاستثمار وعدم الموافقة للإقراض بالنسبة للاستخدامات الأخرى، مع اعتماد مبدأ العقوبات على البنوك التي تنتهج ممارسات غير ملائمة من وجهة نظر السلطات النقدية⁽²⁾. وإن أكثر الأدوات والوسائل النقدية استخداما في مراقبة الائتمان، هي الإجراءات المباشرة التي يتخذها البنك المركزي في مهمة إقرار البديل أو المساند لسياسة سعر إعادة الخصم وسياسة السوق المفتوحة⁽³⁾، أي أن البنك المركزي يحدد نوع الاستثمارات التي يدعمها وبذلك يمكن أن يطبق بعض السياسات التمييزية ويمكن توصيف الإجراءات في :

(1) إسماعيل محمد هاشم، مذكرات في النقود والبنوك، الإسكندرية، دار الجامعة المصرية، 1975، ص 266.

(2) عوض فاضل الدليمي، مرجع سابق، ص 615 .

(3) سامي خليل، مرجع سابق، ص 627 .

1. يتم في الاقتصاد الوضعي وضع أسعار فائدة تمييزية أو متباينة طبقاً لأهداف الائتمان واستخداماته كأن يكون سعر الفائدة على الائتمان المقدم للقطاعات الصناعية والزراعية أقل من سعر الفائدة على الائتمان المقدم إلى القطاعات التجارية والعقارية⁽¹⁾، أما في الاقتصاد الإسلامي فيمكن استخدام الهوامش ونسبة الحخصص في المشاركات والمضاربات.
2. في الاقتصاد الوضعي يتم فرض أسعار خصم انتقائية، إذ يقوم البنك المركزي بفرض سعر خصم انتقائي مخفض على أنواع معينة من الأوراق المالية التي تصدر عن مؤسسات ومشاريع ذات إنتاجية عالية⁽²⁾، أما في الاقتصاد الإسلامي فيمكن للبنك المركزي أن يفتح حسابات استثمارية في المصارف التجارية التي تقوم بتمويل مشاريع استثمارية تميزها لها عن المصارف الأخرى
3. اعتماد متطلبات انتقائية للاحتياطي القانوني، وذلك بمنح البنوك التجارية الحق في استبدال نسب معينة من متطلبات الاحتياطي القانوني لأنواع معينة من القروض⁽³⁾، وإذا تم اعتماد الاحتياطي القانوني من طرف البنك المركزي الإسلامي فستمكنه هذه السياسة من تمييز المصارف التي تلعب دوراً مهماً في التنمية الاقتصادية.
4. التأكيد على المصارف الإسلامية بتخصيص جزء من موجوداتها في الاستثمار في الصكوك الحكومية دعماً للتنمية الاقتصادية، والنمو الاقتصادي، هذا من جهة، أما الهدف الثاني فهو التأكد من توجيه الموجودات نحو الاستخدام الصحيح أما في الاقتصاد الوضعي فيتم إلزام البنوك التجارية بتخصيص جزء مهم من مواردها في هيئة موجودات سائلة كالأستثمارات في السندات الحكومية وحوالات (أذونات) الخزينة، وقد وجهت لهذه الوسيلة عدة انتقادات، وصفت بأنها إجراءات غير فعالة للرقابة النوعية على الائتمان لأسباب تتعارض مع وظيفة البنك المركزي كملجأ أخير للإقراض وكذلك فعنصر القوة الذي يكون عادة مصحوب في تنفيذ هذه الإجراءات لا يقود إلى نتائج إيجابية، فضلاً عن الصعوبات التي تكثف تقدير الائتمان الموجه للمضاربة أو لغيره.

(1) فتح الله ولعلو . الاقتصاد السياسي، توزيع المداخيل، النقود والائتمان، دار الحداثة للطباعة، بيروت، 1981، ص423 .

(2) عبد المنعم السيد علي، ج2، مرجع سابق، ص289.

(3) نفس المرجع.

المطلب الخامس: فرض التمويل الإلزامي

قد يضطر البنك المركزي إلى استخدام هذه الأداة عندما يواجه قطاع معين صعوبات فتوجيه الائتمان توجيهها نوعيا لا بد أن يخدم الأهداف الاقتصادية بصفة عامة وأهداف السياسة النقدية بصفة خاصة، ولا يمكن تحقيق ذلك لا بتوفر شرطين الأول بأن يؤدي التخصيص الائتماني إلى أمثل إنتاج وتوزيع للسلع والخدمات التي يحتاج إليها الناس، وان تذهب منفعة الائتمان إلى العدد الأمثل من المنشآت في المجتمع⁽¹⁾.

غالبا ما تتوجه البنوك الإسلامية إلى تمويل القطاع التجاري، وبيع العملات الخارجية وشرائها، وتبتعد عن تمويل القطاع المنتج، ويمكن أن يتخذ البنك المركزي مجموعة من الاعتبارات في هذه السياسة النوعية، كالحدا الأعلى لمجموع التمويلات التي يجوز لبنك أو أكثر تقديمها، ومنع أنواع معينة من التمويل أو من العملات الأخرى أو تقلباتها، وتحديد الأوضاع والشروط التي يجب على البنوك مراعاتها عند تعاملها مع عملائها في أنواع معينة من الأعمال، والتأمينات النقدية التي يجب أن يحتفظ بها البنك مقابل أنواع معينة من الاعتمادات والكافلات، والحد الأدنى لنسب الضمان التي يجب مراعاتها في أنواع معينة من التمويلات والمعاملات بين مبالغ التمويل والأصول المقدمة ضمانا لها.

(1) محمد نجاه صديقي، مرجع سابق، ص 222

الفصل الرابع السياسة المالية

المبحث الأول: مفهوم السياسة المالية

سوف نستعرض في هذا المبحث تعريف السياسة المالية وتطورها في الفكر الاقتصادي حيث سنتعرف على آراء وأفكار المدرسة الكلاسيكية والكينزية في أهمية السياسة المالية.

المطلب الأول: تعريف السياسة المالية

تعنى السياسة المالية بكل من المالية العامة و ميزانية الدولة ويعكس مفهوم السياسة المالية تطلعات وأهداف المجتمع الذي تعمل فيه، فقد استهدف المجتمع قديماً إشباع الحاجات العامة و تمويلها من موارد الموازنة العامة و من ثمّ ركز الاقتصاديون جُلّ اهتمامهم على مبادئ الموازنة العامة و ضمان توازنها، و لكن نظراً لأنّ اختيار الحاجات العامة المطلوب إشباعها يتطلب من المسؤولين اتخاذ قرارات، و يضم الفكر المالي تعريفات مختلفة لمفهوم السياسة المالية، حيث تعرف السياسة المالية بأنّها مجموعة السياسات المتعلقة بالإيرادات العامة و النفقات العامة بقصد تحقيق أهداف محددة⁽¹⁾، بينما يعرفها البعض

بأنّه سياسة استخدام أدوات المالية العامة من برامج الإنفاق و الإيرادات العامة لتحريك متغيرات الاقتصاد الكلي مثل الناتج الوطني، العمالة، الادخار، الاستثمار، و ذلك من أجل تحقيق الأهداف المرغوبة و تجنب الآثار غير المرغوبة فيها على كل من الدخل و الناتج الوطنيين و مستوى العمالة و غيرها من المتغيرات الاقتصادية⁽¹⁾، كما أنها ذلك الجزء من سياسة الحكومة الذي يتعلق بتحقيق إيرادات الدولة عن طريق الضرائب و غيرها من الوسائل وذلك بتقرير مستوى و نمط إنفاق هذه الإيرادات⁽²⁾.

المطلب الثاني : تطور السياسة المالية

شهد علم المالية تطوراً كبيراً في فكرته و أهدافه و وسائله تبعاً للتطورات التي تعاقبت على المجتمعات و تطور دور الدولة من الدولة الحارسة إلى الدولة المتدخلة، و هو تطور لم يقتصر أثره على علم المالية فقط ، بل إنه قد انعكس على مفهوم النظام المالي فنقله من السياسة المالية المحايدة إلى السياسة المتدخلة ، حيث تُعتبر السياسة المالية المرآة العاكسة لدور الدولة في كل عصر من العصور ، فحينما غابت الدولة كسلطة منظمة للمجتمع ضعف دور السياسة المالية ، و حينما ظهرت الدولة كسلطة منظمة و لكن دورها كان محدوداً تحت تأثير الإيديولوجيات السائدة آنذاك فكان دور السياسة المالية هو الآخر محدوداً .

وظل الأمر كذلك حتى طرأت تغيرات متعددة اقتصادية واجتماعية حول دور الدولة و ضرورة تدخلها في كافة مجالات الحياة، و من هنا ظهر دور السياسة المالية مؤثراً في الحياة الاقتصادية و الاجتماعية والسياسية و أن دور السياسة المالية يختلف من دولة إلى أخرى تبعاً لاختلاف طبيعة النظام الاقتصادي و الاجتماعي و السياسي في كل دولة من الدول.

الفرع الأول : السياسة المالية في الفكر الكلاسيكي

وجه الاقتصاديون التقليديون جانباً لا بأس به من اهتماماتهم لدراسة موضوع المالية العامة، متأثرين في ذلك بفلسفة الحرية الاقتصادية، التي تحد من تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية و يجب أن يقتصر دورها على الدفاع والحفاظ على الأمن و العدالة بالدرجة الأولى، فهي كما شبهها آدم سميث رجل الحراسة الليلي⁽³⁾.

1 - وجدي حسين، إلمالية الحكومية والاقتصاد العام، الإسكندرية، 1988، ص431.
1 - محمود حسين الوادي، زكرياء أحمد عزام، المالية العامة والنظام المالي في الإسلام، دار الميسرة للنشر والتوزيع، عمان، 2000، ص182.
2 - عبد العزيز فهمي هيكل، موسوعة المصطلحات الاقتصادية الإحصائية، دار النهضة العربية، 1980، ص323.
3 - جورج نانهاز، تاريخ النظرية الاقتصادية، ترجمة صقر احمد صقر، المكتبة الأكاديمية، القاهرة، الطبعة الأولى، 1997، ص116.

فقد كانت النظرية المالية التقليدية نتيجة منطقية تعكس فلسفة المذهب الاقتصادي التقليدي الذي يقوم على قانون ساي للأسواق ، و مدلول اليد الخفية لآدم سميث و بيئة تسود فيها كافة مقومات الحرية الاقتصادية و المنافسة التامة ، فقانون ساي للأسواق ، و الذي عادة ما يُصاغ في العبارة الشهيرة "العرض يخلق الطلب المساوي له"⁽¹⁾ وجوهر قانون ساي هو الاعتقاد بأن النظام الاقتصادي الحر يخلو من العوامل الذاتية ما يضمن له دائماً ذلك المستوى من الدخل الوطني الذي يتم عنده استغلال كل طاقته الإنتاجية ، بمعنى أن النظم الرأسمالية تتجه تلقائياً إلى التوازن المستقر عند مستوى التشغيل الكامل لموارد المجتمع الإنتاجية ، و تفسير ذلك أن عبارة قانون ساي تؤكد علاقة سببية مباشرة بين الإنتاج و الإنفاق ، فأى زيادة في الإنتاج (العرض) سوف تخلق زيادة معادلة لها في الدخل النقدي ، و لما كانت النقود في تفكيرهم وسيط للتبادل ليس إلا ، و بالتالي ليس هناك مبرر لاحتفاظ الأفراد بها ، فأى زيادة في الدخول النقدية سوف تتحول إلى زيادة معادلة في الإنفاق على السلع و الخدمات ، و بالتالي كل زيادة في الإنتاج سوف تخلق تلقائياً زيادة معادلة لها في الإنفاق لشراء هذا الإنتاج الجديد⁽²⁾.

و لكي تزيد مستويات الإنتاج و الدخل و العمالة يقتضي ذلك زيادة الإنتاج بعض الشيء ، عن الطلب القائم في السوق و عندئذ سيخلق العرض الجديد المتولد عن زيادة الإنتاج طلبه و هكذا يؤكد التقليديون أنه إذا ترك القطاع الخاص حراً في بيئة تتوافر فيها كل الضمانات للحرية الاقتصادية ، فإنه يسعى لإنتاج حاجاته و رغباته و تعظيم ثروته و تحقيق مصلحته، و بالتالي يستمر في الإنتاج ، و لا يتوقف إلا عند مستوى العمالة الكاملة ، حيث تصبح في هذه الحالة كافة الموارد الاقتصادية المتاحة موظفة توظيفاً كاملاً⁽³⁾ ، و لكي نضمن هذه النتيجة ، فلا بد من الحيلولة دون تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي ، لأن تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي سيعوق القطاع الخاص عن التصرف بحرية تامة ، و سيحرم القطاع الخاص من رؤوس الأموال اللازمة لزيادة الإنتاج و تنمية الاقتصاد الوطني، و كل تدخل من قبل الدولة ، إخلال التوازن الطبيعي للقوى التلقائية و تحويل لجزء من موارد المجتمع عن استخداماتها المثلى التي لا يحققها إلا القطاع الخاص، و من ثم يخلص الفكر الكلاسيكي إلى قصر وظيفة الدولة بصفة أساسية على خدمات الأمن و الدفاع و العدالة ، و بذلك يتحدد دور السياسة المالية في ظل النظرية التقليدية في توفير الإيرادات اللازمة

1 - عبد الفتاح قنديل، سلوى سليمان، الدخل القومي، دار النهضة العربية، القاهرة، 1979، ص90.

2 - حامد عبد المجيد دراز، دراسات في السياسة المالية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، ص40.

3 - عبد المنعم فوزي، المالية العامة والسياسة المالية، منشأة المعارف، الإسكندرية، ص40.

لتغطية هذه الخدمات دون أن يكون لها أي غرض اقتصادي أو اجتماعي أو سياسي⁽¹⁾ ، فتغير الإنفاق الحكومي أو الضرائب بالزيادة أو بالنقص ليس لهما أي تأثير يذكر على الطلب الكلي و الناتج و المستوى العام للأسعار و ذلك نظراً لأثر الإزاحة ، إذ أن زيادة الإنفاق الممول عن طريق سندات يؤدي إلى رفع سعر الفائدة بما يكفي لخفض مساوي للاستثمار الخاص و الاستهلاك الخاص (لزيادة الادخار) ، و بالتالي عدم تغير الطلب الكلي⁽²⁾ للتغير في الإنفاق الحكومي أو الضرائب أثر فهو أثر غير مستقل نابع من أسلوب تمويل الزيادة و إن كان في الإنفاق أو خفض في الضرائب.

و يترتب على تحديد دور الدولة و تكييف نفقاتها و إيراداتها على نحو ما تقدم ، قيام السياسة المالية التقليدية على عدة قواعد مالية أهمها : حياد السياسة المالية في كافة الأنشطة الاقتصادية للدولة بمعنى أن يكون تدخل الدولة حياً لا يؤثر النشاط الاقتصادي للدولة على تصرفات الأفراد و القطاع الخاص بأي شكل من الأشكال ، و وجوب ضبط الميزانية ، بحيث لا تمثل النفقات العامة بنسبة ضئيلة من الدخل القومي ، و اعتماد الإيرادات العامة أساساً على الضرائب و تقدير هذه الإيرادات تبعاً للنفقات العامة التي يسمح بها دور الدولة و ضرورة توازن الميزانية سنوياً ، أي تحقيق المساواة بين جانبي النفقات العامة و الإيرادات العامة ، و يتم هذا بإجراء تقدير دقيق لأقل حجم ممكن من الإنفاق العام على هذه الوجوه الأربعة التقليدية السابقة الذكر ، و بالتالي تغطية هذه النفقات بإجراء تقدير للإيرادات العامة ، الضرائب ، الرسوم ، و دخل الدومين دون اللجوء إلى القروض أو زيادة الإصدار النقدي ، و ظلت هذه الأسس للسياسة المالية سائدة ، و ظل الاعتقاد بسلامتها إلى حين تعرضت اقتصاديات الدول التي اعتنقت الأفكار الكلاسيكية للعديد من الهزات و الأزمات بين الحين و الآخر ، و عندما زادت حدة هذه الأزمات بصفة خاصة في سنوات العشرينات و الثلاثينات من القرن الماضي و خلقت هذه الأزمات ظروفاً جديدة أثبتت بما لا يدعو مجالاً للشك أن تلقائية توازن الاقتصاد القومي ليس أمراً واقعاً ، و في أثناء هذه الأزمات تعرضت الاقتصاديات الرأسمالية ، لقدر من البطالة في الموارد المادية و الإنسانية على السواء لا يمكن التغاضي عنها. و قد زلزلت هذه الأزمات أسس الاعتقاد في تلقائية التوازن باليد الخفية.

و هكذا نجد أن التمسك بالأفكار الكلاسيكية بصفة عامة بأسس السياسة المالية على وجه الخصوص تؤدي إلى تفاقم الأزمات الاقتصادية و ازدياد حدتها و من ثم إلحاق أبلغ الضرر بالاقتصاد الوطني ، كما أن

1 - عبد الحميد القاضي، اقتصاديات المالية العامة والنظام المالي في الإسلام، مطبعة الرشاد، الإسكندرية، بدون تاريخ نشر، ص323.

2 - سامي خليل، نظرية الاقتصاد الكلي، الكويت، 1994، ص، ص202، 206.

الظروف التي تعرضت لها اقتصاديات الدول الرأسمالية قد هيأت المجال لظهور الأفكار الكينزية و لسياسة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي.

الفرع الثاني : السياسة المالية في الفكر الكينزي

بعد أن سادت النظرية الكلاسيكية لفترة طويلة من الزمن و ما أملته على السياسة المالية من دور محدود و قاصر، فإن التطورات الكبيرة السياسية و الاقتصادية التي أحاطت بالعالم في الثلاثينات و الأربعينات من القرن الماضي، متمثلة في الكساد العالمي و الحرب العالمية الثانية أدت إلى تغيير بعض المعتقدات في الدول الرأسمالية، حيث بدأت الدعوة إلى المزيد من التدخل الحكومي في الحياة الاقتصادية في محاولة للحد من الآثار المترتبة عن هذه الظروف.

و لقد كان كينز من أوائل الاقتصاديين الذين نادوا بضرورة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي بهدف الوصول إلى حالة التشغيل الكامل و المحافظة على نوع من الاستقرار الاقتصادي .

افترض كينز أن التوازن لا يمكن أن يحدث تلقائياً كما اعتقد الكلاسيك، و إنما لابد من ضرورة تدخل الدولة باستخدام السياسة الملائمة للوصول إلى الوضع التوازني المنشود.

و لقد ركز على مفهوم الطلب الكلي و التغيرات فيه كمحدد أساسي للتغيرات التي تحدث في المستوى التوازني للدخل الوطني ، كما اعتقد أن العجز في الطلب الكلي هو سبب حالة الكساد التي سادت العالم بداية الثلاثينات ومنه فإن زيادة معدلات النمو في مكونات الطلب الكلي ستؤدي لزيادة حجم العمالة و التوظيف ، ثم الاقتراب من مستوى التوظيف الكامل⁽¹⁾.

أوضح كينز أن الاقتصاد القومي لا يتصف بالتصحيح الذاتي دائماً ، فالقوة التصحيحية التلقائية تتسم بالضعف ، كما أن الاقتصاد القومي أساساً غير مستقر ، و من ثمّ فالتدخل الحكومي ضرورة لا مفر منها للتأثير على المستوى العام للنشاط الاقتصادي و تصحيح الخلل في آليات السوق ، و ذلك من خلال تعديل الحكومة لوضعها المالي أي الانتقال بدور الدولة من مرحلة الدولة الحارسة إلى مرحلة الدولة المتدخلة.

1 - محمدي فوزي أبو السعود، مقدمة في الاقتصاد الكلي، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2004، ص176.

و منه كانت النظرية الكينزية نقطة تحول في الفكر الاقتصادي و السياسة المالية، و قد بدأ التحليل الكينزي بنقد التحليل التقليدي و رفض قانون ساي للأسواق الذي يتضمن أن العرض يخلق الطلب المساوي له و تلقائية التشغيل الكامل، و خلص التحليل الكينزي إلى أن مستوى التشغيل و الإنتاج إنما يتوقف على الطلب الكلي الفعال، و أن الطلب لا يتحدد تلقائياً عند المستوى الذي يحقق التشغيل الكامل لموارد المجتمع الإنتاجية.

و وفقاً للتحليل الكينزي، فإن توازن التشغيل الكامل لا يتحقق تلقائياً كما تذهب إليه النظرية التقليدية، و إنما قد يتحقق التوازن عند مستوى أقل من التشغيل الكامل، و بالتالي يخلص التحليل الكينزي إلى أن الانحراف عن التشغيل الكامل هو الوضع المعتاد في النظام الاقتصادي، بمعنى أن هناك قدر من البطالة الإجبارية تظهر في سوق العمل⁽¹⁾. و نتيجة لكل هذا تخلت السياسة المالية عن قواعدها التقليدية (سالفة الذكر) و اتخذت مفهوماً وظيفياً و أصبحت ذات معنى أوسع من المعنى السابق، فهي تعني وفقاً للمفهوم الكينزي، مجهودات الحكومة لتحقيق الاستقرار و تشجيع النشاط الاقتصادي، فتعدت أهدافها النطاق المالي لتساهم في تغيير البنيان الاقتصادي و الاجتماعي للدولة، و لذلك أُطلق عليها اسم السياسة المالية المتدخلة لتمييزها عن السياسة المالية المحايدة، و أصبحت الدولة هي المسؤولة في نهاية الأمر عن سلامة و قوة الاقتصاد الوطني ككل، كما أصبحت السياسة المالية أداة رئيسية و مسؤولة عن تحقيق التوازن الاقتصادي عند مستوى التوظيف الكامل للموارد الإنتاجية عن طريق التأثير على الطلب الفعال في الاقتصاد و تتمتع السياسة المالية في هذا الشأن بالقدرة على التأثير المباشر على مستوى النشاط الاقتصادي.

ففي أوقات الكساد حيث يقل الطلب عن المستوى الذي يحقق التشغيل الكامل لعوامل الإنتاج، و بالتالي فإن السياسة المالية بشقيها الإيرادات و النفقات تعمل على زيادة الطلب عن طريق تيار الإنفاق العام مع الالتجاء إلى العجز المنظم في الميزانية و استخدام الضرائب استخداماً يشجع الطلب الخاص على الاستهلاك و الاستثمار بما يضمن زيادة التشغيل و الإنتاج مما يؤدي إلى الخروج من حالة الكساد أو تحقيق حدتها.

أما في فترات التضخم، حيث يزيد الطلب زيادة تفوق قدرة الاقتصاد الوطني على إنتاج السلع و الخدمات عند مستوى التشغيل الكامل، و بالتالي يتعرض الاقتصاد الوطني لموجات عارمة من ارتفاع الأسعار، و عليه فإن السياسة المالية تعمل في هذه الحالة على خفض و تقييد الطلب عن طريق ترشيد

1 - عبد الفتاح قنديل، سلوى سليمان، مرجع سابق، ص 146.

الإنفاق العام و زيادة الضرائب مع تكوين فائض في الميزانية لامتناس القوة الشرائية الزائدة و حجزها عن التداول ، و هكذا يمكن ضبط وقف التضخم أو على الأقل التقليل من حدته إلى الحد الذي لا يشكل خطر ، و بالتالي أصبحت السياسة المالية تستخدم لمواجهة التقلبات الدورية غير المرغوبة في النشاط الاقتصادي ، فتغير الإنفاق الحكومي أو الضرائب سوف يؤديان إلى تغيير ملموس في الطلب الكلي ، و بالتالي مستوى الناتج و التشغيل و ذلك على الرغم من وجود أثر المزامنة* ، كما أن الميزانية المتوازنة لا تعني بالضرورة حياد السياسة المالية ، بل على العكس من ذلك لما لها من تأثير ملحوظ على النشاط الاقتصادي ، و ذلك وفقاً لنظرية مضاعف الوحدة أو ما يطلق عليه مضاعف الموازنة المتوازنة .

و سادت هذه الأسس الجديدة للسياسة المالية خلال الأربعينات ، و أفاض زملاء هانسن (hansen) و تلاميذه في تحليل أدوات السياسة المالية و إمكانياتها محاولين إرساء قواعد السياسة المالية تحت أسماء : المالية التعويضية و المالية الوظيفية(1).

و لقد بدا منطقياً نجاح هذه الأسس للسياسة المالية عند تطبيقها في اقتصاديات الدول المتقدمة ، حيث أمكن باستخدامها المساهمة في إخراج اقتصاديات هذه الدول من أزمة الكساد الكبير و معالجة الضغوط التضخمية التي ظهرت خلال الحرب العالمية الثانية.

و لقد دفع هذا النجاح لأسس السياسة المالية ببعض الاقتصاديين إلى المطالبة بتطبيق نفس الأسس التي أتبع في الدول المتقدمة على اقتصاديات الدول النامية للنهوض بمستويات النشاط الاقتصادي و القضاء على البطالة الإجبارية و المقنعة و رفع حجم الإنتاج و الدخل الوطني ، و منه تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية ، و على هذا ظهر إلى جوار السياسة الاقتصادية سياسة مالية تتفق معها و تستخدمها الدولة للتأثير عليها و توجيهها الوجهة التي تراها و هي في هذا التأثير تزداد قوة كلما اتسع مدى نشاط الدولة الاقتصادي.

المبحث الثاني : أدوات السياسة المالية

المطلب الأول: السياسة الضريبية

1- حامد عبد المجيد دراز، السياسات المالية، الدار الجامعية، 2002-2003، ص ص35،36.

تعددت مفاهيم السياسة الضريبية تبعاً لتعدد أهداف الضريبة ذاتها، وإن اتفقت جميع هذه الأهداف على تقييدها للضريبة، وما يمكن أن تحدثه من تأثيرات. واتفقت كذلك على ضرورة أن تسير مرحلة النمو التي يمر بها المجتمع الذي تتضح فيه هذه الأهداف وظروفه وطبيعة النظام السائد فيه.

كما تعددت تعريفات السياسة الضريبية، وإن اكتفى معظم الكتاب الاقتصاديين والماليين بتعريف الضريبة فقط، واعتبروا قرارات الدولة بشأن الضرائب هي السياسة الضريبية.

ومن بين هذه التعاريف نذكر:

1. " السياسة الضريبية هي مجموعة القرارات المتخذة لتأسيس وتنظيم وتطبيق الاقتطاعات الضريبية طبقاً لأهداف السلطات العمومية"¹ تعبر السياسة الضريبية عن مجموع التدابير ذات الطابع الضريبي المتعلقة بتنظيم التحصيل الضريبي قصد تغطية النفقات العمومية من جهة، والتأثير على الوضع الاقتصادي والاجتماعي حسب التوجهات العامة للاقتصاد من جهة ثانية"⁽¹⁾، والسياسة الضريبية هي "مجموعة البرامج المتكاملة التي تخططها وتنفذها الدولة مستخدمة كافة مصادرها الضريبية الفعلية والمحتملة، لإحداث آثار اقتصادية واجتماعية وسياسية مرغوبة، وتجنب آثار غير مرغوبة للمساهمة في تحقيق أهداف المجتمع"⁽²⁾.

تعتمد السياسة الضريبية العمل على عدة محاور⁽³⁾:

- تحديد أولويات الأهداف الرئيسية للنظام الضريبي لدولة معينة وفي فترة زمنية محددة، أخذاً بعين الاعتبار الواقع السياسي، الاقتصادي والاجتماعي المحلي والدولي؛
- التوليف المناسب بين أدوات السياسة الضريبية، خاصة فيما يتعلق بتحديد الهيكل الضريبي من حيث أنواع الضرائب المباشرة وغير المباشرة، وأوزانها النسبية في الحصيلة الضريبية، وكذا تحديد أسعار هذه الضرائب، التمييز من حيث الارتفاع والانخفاض على حسب نوع النشاط الاقتصادي، وموقعه والظروف الشخصية للممولين؛
- التنسيق والتوليف بين السياسة الضريبية والسياسات الاقتصادية بصفة عامة.

1- عبد المجيد قدي، مرجع سابق، ص 139.

2- أحمد عبد العزيز الشوقاوي، السياسة الضريبية والعدالة في مصر، معهد التخطيط القومي، جوان 1981، ص 10-11.

1- عبد المجيد قدي، مرجع سابق، ص 139.

● التقليل بين التعارضات التي تنشأ بين قرارات السياسة الضريبية في سعيها لتحقيق أهدافها، وذلك حسب الأولويات المحددة لها ، بحيث التوسع في تطبيق سياسة الإعفاءات الضريبية تحقيقاً لأهداف اقتصادية واجتماعية، قد تكونا على حساب تحقيق الأهداف المالية للنظام الضريبي .

فإذا كانت قدرة الأداء الضريبي لبلد ما تتوقف على فائض الاستهلاك الفعلي عن الحد الأدنى من الاستهلاك الضروري لمجموع أفراد المجتمع، فهذا معناه أن دفع الضرائب يكون من الفائض الاقتصادي، أي فائض الإنتاج عن حد الكفاف الذي يصعب قياسه وتحديده لكونه يرتبط بعادات وتقاليده أفراد المجتمع والمستوى المعيشي ونمط المعيشة السائدان، هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن قدرة الأداء الضريبية تتوقف بدرجة كبيرة على عدم العدالة في توزيع الدخل الوطني، ومن ثمة فهي تتغير حسب المستوى الفعلي للدخل الحقيقي للدخل.

تعتبر السياسة الضريبية في الأساس كأداة تمويلية، إلا أن هذا الدور التمويلي ليس قائماً و إنما تغير تبعاً لتغير مهام الدولة ، التي بعد أن تخلت عن حياديتها أصبحت تستعمل الضريبة كأداة للتأثير على الوضع الاقتصادي والاجتماعي لتحقيق العديد من الأهداف . تهدف السياسة الضريبية إلى تحقيق الأهداف التالية:

1- توجيه الاستهلاك، ذلك إن الضريبة تستعمل كأداة للتأثير على السلوك الاستهلاكي من خلال تأثيرها على الأسعار النسبية للسلع والخدمات.

2- توجيه قرارات أرباب العمل فيما يتعلق بالكميات التي يرغبون في إنتاجها، ذلك أن الضرائب يمكن استخدامها للتأثير على حجم ساعات ونوعية العمل، حجم المدخرات. ويمكن استخدامها لتغيير الهيكل الوظيفي في المجتمع بإعادة توزيع الموارد البشرية بين الأنشطة الاقتصادية المختلفة.

3- زيادة تنافسية المؤسسات بحيث تؤثر الضريبة في تنافسية المؤسسات من خلال تأثيرها على عوامل الإنتاج، فانخفاض الإنتاج يساعد من جهة على زيادة الإنتاج ومنه الاستفادة من مزايا الحجم الكبير من جهة، ومن جهة ثانية يعمل على تخفيض أسعار عوامل الإنتاج مما يعمل في النهاية على خفض التكاليف الكلية للإنتاج.

ولهذا، نجد الدول سعياً منها لزيادة تنافسية منتجاتها على مستوى الأسواق الخارجية، تقوم بإعفاء المنتجات المصدرة من الرسوم والحقوق الجمركية، ومن الكثير من الضرائب المحلية كالرسم على النشاط المهني.

4- تصحيح إخفاقات السوق: تعمل سوق المنافسة الكاملة على تخصيص الموارد بشكل جيد، إلا أن هذا السوق مثلما تصوره الكتب المدرسية غير موجود على أرض الواقع .

ولهذا نجد الأسواق غير التنافسية عاجزة عن تخصيص كفاء للموارد، وذلك بسبب الآثار الخارجية التي تعمل على تخفيض التكاليف التي يتحملها الأفراد نظير نشاط معين (استهلاك، إنتاج) مقارنة بالتكاليف التي يتحملها المجتمع ككل، ذلك أن هناك ميلا نحو انخفاض التكاليف الخاصة، في حين أن التكاليف الاجتماعية ما فتئت تزداد، وتتمثل في تكاليف التلوث الصناعي، الضحيج، تدهور البيئة والتربة، التصحر انكماش طبقة الأوزون... الخ.

وفي هذا، تستخدم السياسة الضريبية لتصحيح هذه الآثار الخارجية، وهذا برفع التكاليف الخاصة بعد فرض الضريبة إلى مستوى التكاليف الاجتماعية، أو الاقتراب منها.

5- السياسة الضريبية كأداة للاندماج الاقتصادي، وهذا من خلال تنسيق الأنظمة الضريبية من خلال نفس المدونة من الضرائب، تنسيق المعدلات، الإعفاءات والتخفيضات الممنوحة، أنماط الامتلاك المعتمدة، تبادل المعلومات بخصوص ظاهرة التهرب الضريبي، بل نجد دولا كدول الاتحاد الأوروبي تعمل على توحيد أنظمتها الضريبية بشكل كامل لأنه من غير هذا التوحيد لا يمكن الحديث عن تكامل اقتصادي.

6- إعادة توزيع الدخل.

7- تمويل التدخلات العمومية: وهو الهدف الأصلي والثابت للضريبة.

8- توجيه المعطيات الاجتماعية: من خلال حفز الزواج، تشجيع، وتثبيط الإنجاب.... الخ.

تهدف السياسة الضريبية إلى جذب وتحفيز الاستثمار ودفع عجلة التنمية الاقتصادية، وذلك من خلال استعمال وسائلها المختلفة.

يتمثل هذا التحفيز في التدابير والإجراءات الضريبية المعينة تتخذها السلطة الضريبية المختصة وفق سياسة ضريبية معينة، بقصد منح مزايا واعتمادات ضريبية لتحقيق أهداف معينة. وتشكل الوسائل المستعملة لتحقيق السياسة الضريبية إنفاقا ضريبيا يصنف حسب منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية إلى خمس مجموعات⁽¹⁾:

1 - عبد المجيد قدي، مرجع سابق، ص 172-175.

- التخفيضات الضريبية ،

-القرض الضريبي.

- التخفيضات الخاصة بالمعدلات.

- تأجيل مواعيد الدفع

- الإعفاءات الضريبية.

تتجه النفقات الضريبية بالدول المتقدمة نحو الانخفاض، بحيث أنها تمنح في حالة الأزمات من أجل معالجة الإختلالات، وتخفف تدريجيا عند عودة الاستقرار والتوازن الاقتصادي.

اتضح لنا فيما سبق كيف تطور دور الدولة في العالم المعاصر، فأصبح يشمل إلى جانب وظائفها التقليدية كافة النشاطات الاقتصادية الأمر الذي يستلزم توفر الموارد الاقتصادية اللازمة لذلك.

ولما كانت الضريبة تمثل المصدر الرئيسي للإيرادات العامة للدولة وأفضل أداة تستخدمها الدولة للتدخل في النشاط الاقتصادي والتأثير على الحياة الاجتماعية، وفي إطار هذا الدور كل الضرائب يتعين علينا أن نتعرف وفي عجلة على الآثار الاقتصادية للضريبة دون غيرها من الإيرادات الأخرى.

هناك العديد من الآثار الاقتصادية للضرائب من أهمها.

إن فرض الضريبة على المداخيل المنخفضة ينجم عنها انخفاض في الاستهلاك والإنتاج مما يؤدي إلى انخفاض الدخل الوطني ومن ثم نقص إيرادات الدولة، ونجد نفس الأثر في حالة فرض ضرائب غير مباشرة على السلع الكمالية يؤدي انخفاض الاستهلاك، غير أن الأثر لا ينعكس على مقدرة الأفراد على الإنتاج (عدم تأثر الإنتاج).

إن فرض الضرائب مباشرة كانت أو غير مباشرة تبعاً لقواعد معينة فإن ذلك يسمح للدولة بتوجيه كل من الاستهلاك والإنتاج تبعاً لاحتياجات وظروف الاقتصاد الوطني، وذلك من ناحية التأثير الكلي على حجم الاستهلاك وحجم الإنتاج.

إن فرض الضرائب المباشرة ذات الصنف التصاعدي تقلل من القدرة على الادخار، ومن ناحية أخرى فإن فرض الضريبة على القيم المنقولة يؤدي إلى نقص الادخار أيضا وتقليل استعداد الأفراد على الاستثمار في الحالين⁽¹⁾.

إن فرض ضرائب غير مباشرة على السلع الكمالية يزيد من الادخار، أما في حالة فرض هذه الضرائب على السلع الضرورية ينقص من الادخار الاختياري، ومن ناحية أخرى فإن فرض ضريبة على أرباح الأسهم في شركات الأموال بمعدل أقل من الضريبة المفروضة على الأرباح غير الموزعة، فإن هذا يؤدي حتما إلى تقليل الأموال الاحتياطية بمعنى نقص الاستثمار الذاتي وفي نفس الوقت يؤدي إلى ارتفاع دخول الأفراد نتيجة زيادة التوزيعات، وقد يؤدي هذا إلى زيادة الادخار.

كما أن الأموال المودعة بالبنوك فإذا فرضت عليها ضرائب ينتج عنها واحد من الاثنتين: زيادة الاستثمار المباشر أو الاكتناز.

إن فرض الضرائب المباشرة التصاعدية مع توجيه الضريبة إلى الخدمات العامة فإن النتيجة النهائية هي إعادة توزيع الدخل بطريقة أقرب إلى العدالة (مع التحكم في ظاهرة التهرب)، وتكون نفس النتيجة في حالة فرض ضرائب غير مباشرة على السلع الضرورية، فهذا يؤدي إلى سوء توزيع الدخل والنتيجة زيادة الفوارق الاجتماعية.

المطلب الثاني: السياسة الإنفاقية

تعتبر النفقات العامة إحدى أدوات السياسة المالية التي تقوم السلطات المالية بتنفيذها من خلال الموازنة العامة للدولة لتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية التي يرمى المجتمع إلى تحقيقها خلال فترة زمنية معينة.

سنحاول هنا تسليط الضوء على السياسة الإنفاقية وذلك من خلال النقاط التالية.

2- محمد عبد المنعم غفر، أحمد فريد مصطفى، الاقتصاد المالية الوصفي والإسلامي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 1999، ص 219-227.

الفرع الثالث : ترشيد النفقات العامة

المقصود بترشيد النفقات العامة هو تحقيق أكبر نفع للمجتمع عن طريق رفع كفاءة هذا الإنفاق إلى أعلى درجة ممكنة والقضاء على أوجه الإسراف والتبذير ومحاولة تحقيق التوازن بين النفقات العامة وأقصى ما يمكن تديره من الموارد العادية للدولة.

ولترشيد النفقات العامة يجب الالتزام بالضوابط التالية⁽¹⁾ :

1- تحديد حجم أمثل للنفقات العامة

ليس من مصلحة الدولة توجه النفقات العامة نحو التزايد بلا حدود، وإنما تقتضي المصلحة بأن تصل النفقات إلى حجم معين لا تزيد عنه وهو ما يطلق عليه (الحجم الأمثل للنفقات العامة) وهذا الأخير هو ذلك الحجم الذي يسمح بتحقيق أكبر قدر من الرفاهية لأكبر عدد من المواطنين، وذلك في حدود أقصى ما يمكن تديره من الموارد العادية للدولة.

2- إعداد دراسات الجدوى للمشروعات

تتضمن دراسة الجدوى لأي مشروع على العناصر التالية: التكاليف الاستثمارية، الدراسة التسويقية، خطة التمويل المقترحة، اقتصاديات تشغيل المشروع، ربحية المشروع، الآثار المحتملة للمشروع على البيئة واتساقه مع المجتمع، فرص العمالة التي يخلقها المشروع وآثاره على الادخار وإعادة توزيع الدخل، كذلك الآثار الاجتماعية للمشروع.

3- الترخيص المسبق من السلطة التشريعية

تقضي قواعد المالية العامة بأن إنفاق أي مبلغ من الأموال العامة أو الارتباط بأنفاقه، يجب أن يكون مسبقاً بترخيص من السلطة التشريعية، ضماناً لتوجيهه بالشكل الذي يضمن تحقيق المصلحة العامة، كما أن

1- مجدي محمود شهاب، الاقتصاد المالي، الدار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 1999، ص ص 73 - 82 .

هذا الترخيص يساعد على ترشيد النفقات، لأن أعضاء البرلمان أثناء مناقشتهم (مشروع الموازنة قد يطالبون الحكومة بإلغاء بعض النفقات أو استبدالها.

4- تجنب الإسراف والتبذير

هناك صور عديدة للإسراف والتبذير في النفقات العامة في كثير من الدول النامية نوجزها فيما يلي:

- ارتفاع تكاليف تأدية الخدمات العامة.
- سوء تنظيم الجهاز الحكومي.
- تحقيق مآرب خاصة لبعض ذوي النفوذ والسلطة..
- عدم وجود تنسيق في العمل بين الأجهزة الحكومية كما هو الحال مثلا بالنسبة للأجهزة المسؤولة عن المياه والكهرباء وتعبيد الطرقات.
- زيادة عدد العاملين في الجهاز الحكومي عن القدر اللازم لأداء الأعمال.
- المبالغة في نفقات التمثيل الخارجي... الخ.

لا شك أن ترشيد النفقات العامة يتطلب القضاء على جميع أوجه الإسراف والتبذير المذكورة سابقا وغيرها وبالأخص تشديد الرقابة بمختلف أنواعها على النفقات العامة.

الآثار الاقتصادية التنموية للسياسة الإنفاقية.

إن دراسة الآثار الاقتصادية للنفقات العامة تعتبر أمرا بالغ الأهمية لأنها تسمح لنا بالتعرف على الاستخدامات المختلفة التي يمكن توجيه النفقات العامة إليها لتحقيق أهداف معينة، كما أن معرفة الأثر الذي يمكن أن تحققه نفقة معينة، يجعل المسؤولين عن السياسة المالية يستخدمون هذه النفقة لتحقيق هذا الأثر إذا ما اعتبر هدفا يسعى المجتمع لتحقيقه، وبشكل عام يعمل الانفاق على زيادة القدرة الإنتاجية أو الطاقات الإنتاجية في شكل إنفاق استثماري وبالتالي ينعكس بالإيجاب على الإنتاج الوطني، بالإضافة إلى تأثيره على زيادة الطلب الفعال لأنه يؤدي إلى زيادة طلب الدولة على سلع الاستهلاك وعلى سلع الاستثمار مما يؤدي إلى زيادة حجم الإنتاج.

كما يلعب الإنفاق دوراً مهماً في إعادة توزيع الدخل عن طريق التدخل في توزيع الدخل الأولي: بين الذين شاركوا في إنتاج هذا الدخل عن طريق النفقات الحقيقية (كالأجور) وتحديد مكافآت عوامل الإنتاج (عوائد الإنتاج)، إن زيادة الإنفاق العام (الاستثماري) ومن ثم زيادة التراكم الرأسمالي ومنه زيادة الاستثمار، هذه الزيادة في الإنفاق يمكن أن تزيد من معدل النمو الاقتصادي، والعكس صحيح (2).

المطلب الثالث: سياسة الدين العام

قد تحتاج الدولة في كثير من الأحيان إلى إنفاق مبالغ كبيرة في وجوه الإنفاق العام، لا تسمح الإيرادات الدورية المنتظمة بتغطيتها، وعندئذ تلجأ الدولة إلى اقتراض المبالغ التي تحتاجها، وبهذا تحصل على الأموال المطلوبة وفي الوقت نفسه لا يستقطع شيئاً من إيرادات السنة التي تقوم فيها بهذه النفقات، ويلجأ الدولة لهذا النوع من الإيرادات في حالتين:

الأولى حينما تصل الضرائب إلى حدها الأقصى وذلك ببلوغ المعدل الضريبي حجمه الأقصى.

أما الثانية تتمثل في الحالات التي يكون فيها للضرائب ردود فعل عنيفة لدى الممولين.

لهذا نحاول أن نتطرق وباختصار إلى موضوع القروض العامة كمصدر من مصادر إيرادات الدولة الائتمانية من خلال النقاط التالية:

تعتبر القروض العامة أحد مصادر الإيرادات العامة وذلك رغم الخلافات التي تثار بشأنها من حيث خطورة الاعتماد عليها، لما لها من مشاكل نتيجة الأعباء المتراكمة على القرض وخدمته، وقد تزايدت أهمية هذا المصدر لمعظم دول العالم وخاصة النامية منها التي تعاني نقص في موارد التمويل الذاتي.

القروض العامة هي مبالغ نقدية تقترضها الدولة أو الهيئات العاملة من الأفراد أو الهيئات الخاصة أو الهيئات العامة الوطنية أو الأجنبية أو المؤسسات الدولية مع الالتزام برد المبالغ المقترضة وفوائدها طبقاً لشروط القرض.

لقد حظي موضوع القروض باهتمام كبير على مستوى الفكر الاقتصادي التقليدي والحديث.

عارض الكلاسيك فكرة القرض العام واعتبروا أن التمويل عن طريق القرض يحمل الدولة عبئاً مالياً يتمثل في أقساط الدين وخدماته، هذا بالإضافة إلى لجوء الدولة إلى الإصدار النقدي لسداد القرض مما يؤدي إلى

التضخم، وينجم عن هذا الأخير سوء توزيع الدخل الوطني بين الأفراد. أما الفكر الاقتصادي الحديث كان عكس الكلاسيك ، فقد نادى كينز بضرورة التدخل في الحياة الاقتصادية، وكانت نظرتة اتجاه القروض أنها ذات دور إيجابي في زيادة الإنتاج، ورفع مستوى الدخل وحد من البطالة، كما تعمل على تحقيق التوزيع الشامل للدخل عن طريق توجيه الأموال العامة نحو نفقات أكثر أولوية.

المطلب الثالث: الآثار الاقتصادية لسياسة الدين العام

يؤثر القرض العام الداخلي تأثيراً واسعاً و متبايناً على النشاط الاقتصادي نظراً لكثرة الأسباب التي أصبحت تدعو إلى الاعتماد عليه كمورد مالي ، و كأداة من أدوات السياسة المالية و التوجيه الاقتصادي ، تغيرت النظرة إليه مع تغير دور الدولة من الدولة الحارسة إلى المتدخللة الدولة .

إن الآثار الاقتصادية التي يمارسها القرض العام بمختلف تصنيفاته تتوقف بدورها على عدة عوامل ، و التي من بينها التنظيم الفني المتبع في إصدار سندات الدين ، و مصدر الأموال المقترضة ، الموارد المالية التي تستعمل في تسديد مستحقاته ، و طبيعة النفقات التي ينصرف إليها التمويل (نفقات جارية ، نفقات استثمارية)، في حالة لجوء الدولة إلى رأس المال الخاص ، فإن المقرضين عادة ما يكتفون في سندات الدين العام من مدخراتهم التي تقتطع من دخولهم التي تكون موجهة للإنفاق العام، و يترتب عن هذا الأسلوب في الاكتتاب أن الدولة تقتطع جزء من القوة الشرائية الموجودة سابقا في التداول ، الأمر الذي يحدث أثراً اقتصادياً متصل بالادخار و الاستهلاك ، إلا أن هذه الآثار لا تؤثر بشكل أكبر في الاستهلاك إلا إذا كانت هناك تضحية من المكتتبين بالاستهلاك لحساب الادخار ، و هذا لا يتم إلا إذا كانت سندات الدين العام لها من الامتيازات ما يجعلها أكثر جاذبية للادخار ، أو أنها تكون إجبارية حيث يضطر الأفراد إلى التقليل من استهلاكهم ، و بهذا يؤدي القرض إلى زيادة الميل للادخار و انخفاض الميل للاستهلاك ، أما في حالة لجوء الدولة إلى الجهاز المصرفي ، فإن الأموال المقترضة لا تستمد من مدخرات موجودة سابقاً في التداول و إنما من توسع إئتماني و نقدي ، أي إضافة قوة شرائية جديدة وحقنها في التداول عن طريق النفقات العامة ، و هذا ما يترتب عنه زيادة التداول النقدي، و بصفة عامة فإن الفكر المالي الحديث ، قد وضع حدوداً للدولة عند اقتراضها من الجهاز المصرفي ، بحيث يصبح اللجوء إلى هذا النوع من التمويل كوسيلة علاجية و ليس وسيلة للحصول على الإيرادات، و خاصة في الدول النامية التي تتميز بضعف المدخرات بها ، و عدم مرونة جهازها الإنتاجي، و بالتالي فإن زيادة الطلب الناجم عن توزيع الدخول بهذه

الطريقة يؤدي إلى ارتفاع الأسعار و من ثم حدوث التضخم ، الذي تكون له انعكاسات سلبية على الدخل الوطني و على التنمية الاقتصادية، أما في حالة استعمال إيرادات القرض في تمويل مشاريع استثمارية : في هذه الحالة مهما كان مصدر الأموال المقترضة ، فإن القرض سوف يساهم في زيادة الموارد الإنتاجية و المالية للدولة و بالتالي زيادة الدخل الوطني ، و بما أن هذا الأخير له علاقة بالاستهلاك و الادخار ، فإن أثر القرض على كل منهما يكون ذو اتجاه توسعي (زيادة الاستهلاك و الادخار معاً) .

يساهم القرض في توزيع العبء العام بين المقرضين و الممولين (دافعي الضرائب) ، بحيث تترتب عنه نوعين من الأعباء.

1 – عبء يقع على عاتق خزانة الدولة ، يتمثل في التزامات هذه الأخيرة ، اتجاه المكتتبين ، بما تدفعه لهم من فوائد ، و رد أصل القرض ، بالإضافة إلى الامتيازات الأخرى التي تقدمها الدولة للمقرضين ، و هذا ما يسمى بالعبء المالي للقرض .

2 – عبء يقع على الاقتصاد الوطني ككل ، و يتمثل في مدى ثقل القرض على مختلف أوجه الحياة الاقتصادية ، أي مدى الضغط الذي يمارسه القرض بمختلف مراحل (الاكتتاب ، وجود الدين ، التسديد) على الاقتصاد الوطني

الفصل الرابع: السياسات التجارية

المبحث الأول: ماهية السياسات التجارية

استعرضنا في الفصل الأول إلى أهم أفكار الاقتصاديين التجاريين حيث رأينا أنهم أكدوا على تقييد التجارة الخارجية وبخاصة الجانب الاستيرادي وتشجيع الصادرات لأنهم كانوا يعتقدون بأن التجارة الخارجية إذا ما كانت تؤدي إلى حصول طرف ما على أرباح ، فإن ذلك يكون على حساب الطرف الآخر ، غير أن المفكرين الطبيعيين قد مهدوا لظهور أفكار جديدة تقوم على أساس الحرية في الممارسات الاقتصادية ومن ضمنها النشاط التجاري ، الذي يحقق الفائدة لكلا الطرفين، وقد دعموا فكرة الحرية الاقتصادية والمنافسة الكاملة ومن الحدير بالذكر أن نظريات التجارة الخارجية تقوم على افتراض سيادة المنافسة التامة، غير أن الواقع يظهر أن الأسواق عموماً تسودها المنافسة غير التامة أو المنافسة الاحتكارية أو احتكار القلّة ، وبناءً عليه فإن عموم دول العالم اليوم إنما تقوم بأنواع من التدخل في الشأن التجاري وذلك للأسباب الآتية :

1. وجود عجز في ميزان المدفوعات يدفع الدول إلى فرض بعض القيود على الصرف الأجنبي لمعالجة هذا الخلل وهذا بحد ذاته يعدّ تدخلاً غير مباشر في التجارة الخارجية .
2. رغبة الحكومة في تغيير حجم ونمط التجارة لتحقيق أهداف معينة من خلال الأدوات المباشرة لسياستها التجارية .

المطلب الأول: تعريف السياسة التجارية

تعرف السياسات التجارية بأنها (مجموعة الأدوات التي تستخدمها السلطات الاقتصادية للتأثير على مسار التجارة الخارجية كما ونوعاً ولتحقيق أهداف معينة، كما تعرف كذلك بأنها (حزمة من القوانين والإجراءات والتشريعات التي تتخذها الدولة من أجل تنظيم العلاقة بينها وبين دول العالم الأخرى)، كما وتعرف سياسة التجارة الخارجية اختيار الدولة وجهة معينة و محددة في علاقاتها التجارية مع الخارج (حرية أم حماية)و تعبر عن ذلك بإصدار تشريعات و اتخاذ القرارات و الإجراءات التي تضعها موضع التطبيق،أو هي مجموعة الوسائل التي تلجأ إليها الدولة للتدخل في تجارتها الخارجية بقصد تحقيق بعض الأهداف.

ومن الملاحظ أن بعض السياسات التجارية تؤدي إلى التوسع في التجارة الخارجية (مثل دعم الصادرات أو إلغاء نظام الحصص) وبعضها الآخر يؤدي إلى انكماش التجارة الخارجية (مثل رفع سعر التعريف الجمركية أو سياسة المنع).

المطلب الثاني : أهداف السياسة التجارية

تعمل سياسة التجارة الخارجية على تحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والإستراتيجية

أولاً: الأهداف الاقتصادية: تتمثل في:

- 1- زيادة موارد الخزينة العامة للدولة و استخدامها في تمويل النفقات العامة بكافة أشكالها و أنواعها.
- 2- حماية الصناعة المحلية من المنافسة الأجنبية.
- 3- حماية الاقتصاد الوطني من خطر الإغراق الذي يمثل التمييز السعري في مجال التجارة الخارجية أي البيع بسعر أقل من تكاليف الإنتاج.
- 4- حماية الصناعة الناشئة أي الصناعة حديثة العهد في الدولة حين يجب توفير الظروف الملائمة و المساندة لها.
- 5- -حماية الاقتصاد الوطني من التقلبات الخارجية التي تحدث خارج نطاق الاقتصاد الوطني كحالات الانكماش والتضخم .

ثانياً: الأهداف الاجتماعية :

- 1- حماية مصالح بعض الفئات الاجتماعية كمصالح الزراعيين أو المنتجين لسلع معينة تعتبر ضرورية أو أساسية في الدولة.
- 2- إعادة توزيع الدخل الوطني بين الفئات و الطبقات المختلفة.

ثالثا: الأهداف الإستراتيجية

1- المحافظة على الأمن في الدولة من الناحية الاقتصادية و الغذائية و العسكرية .

2- العمل على توفير الحد الأدنى من الإنتاج من مصادر الطاقة كالبتروول.

المطلب الثالث : أنواع السياسات التجارية

أنواع السياسات التجارية : تقسم السياسات التجارية الى نوعين رئيسيين هما :

اولا: سياسة الحرية التجارية (التجارة الحرة) أي حرية حركة السلع والخدمات بين دول العالم دون قيود .

ثانيا : سياسة الحماية التجارية (التدخل في التجارة الخارجية) أي خضوع التجارة الخارجية إلى رقابة وتدخل السلطات الاقتصادية في الكم والنوع .

ولكن من الملاحظ بأنه عند الحديث عن السياسات التجارية فان الذهن ينصرف مباشرة الى سياسة الحماية التجارية، كما أن السياسات التجارية تختلف من دولة لأخرى تبعا لتطورها الاقتصادي ومستوى تركيب نشاطها الإنتاجي، فعندما يكون النشاط الاقتصادي متنوعا وقادرا على المنافسة في الأسواق العالمية فان قيود السياسة التجارية تميل إلى الانخفاض والتساهل ، إما إذا كان إنتاجها ما يزال في طور النمو فهو يحتاج إلى حمايته من المنافسة الخارجية مما يستلزم معه تطبيق سياسات تجارية مشددة .

أولا : سياسة الحرية التجارية

ويقصد بها إطلاق العنان الى التبادل التجاري الدولي دون قيود تعيقه ، وذلك عائد الى سيادة مبادئ المذهب الحر الذي ساد خلال القرن التاسع عشر ، وقد استندت الى مبدأ النفقات النسبية لريكاردو واطروحات الفزيوقراط (الطبيعيين) التي ترى ان المصلحة الخاصة لا تتعارض مع المصلحة العامة بفعل القوانين الطبيعية لان المصلحة العامة هي عبارة عن المجموع الأفقي للمصالح الخاصة ، وكانوا يؤمنون بوجود الأيدي الخفية (Hidden Hand) التي تعيد حالة التوازن الاقتصادي تلقائيا دون تدخل الدولة إن المنافسة الحرة كفيلة بتحقيق السعر العادل والذي يحقق ربحا معقولا للبائع وفي نفس الوقت يحظى برضا المشتري .

وقد استمرت بريطانيا بإتباع هذه السياسة حتى الحرب العالمية الأولى إذ أصيب اقتصادها بعد الحرب بمشكلات استدعت تدخل الحكومة وفرض الحماية التجارية للإسراع بإعادة بناء ما دمرته الحرب .

ثانيا : سياسة الحماية التجارية

ويقصد بها حماية منتجي السلع والخدمات المحليين من منافسة المنتجين الأجانب ، فضلا عن حماية المنافع العامة .

أبرز الدواعي الى هذه السياسة :

- تقسيم العمل الدولي الى منتجي مواد أولية (البلدان النامية) ومنتجي السلع الصناعية (البلدان المتقدمة) وحرمان الأولى من فرص النمو والتطور الاقتصادي والمعيشي .
- دعوة كينز الى تدخل الدولة لإنقاذ الاقتصاد الوطني من آثار الأزمة العالمية في الثلاثينات من القرن العشرين وتحقيق الاستخدام الكامل من خلال السياسات الاقتصادية المختلفة ومنها سياسة الحماية التجارية .

حجج انصار حرية التجارة : تعمل الحرية التجارية على زيادة الإنتاج بفعل التخصص وتقسيم العمل الدولي وهذا يعمل على :

- زيادة الدخل القومي العالمي .
- انخفاض أسعار السلع والخدمات في الأسواق الدولية .
- الإنتاج الواسع وتحقيق وفورات الحجم وانخفاض التكاليف من خلال قيام المشروعات بالإنتاج لسد حاجة الطلب المحلي وكذلك الطلب العالمي الذي يتم تصديره عن طريق التجارة الحرة .

حجج انصار الحماية التجارية

- تقليل البطالة: تعمل أدوات الحماية (التعريفة أو الحصص) على رفع أسعار السلع المستوردة وإقبال الناس على شراء المنتجات المحلية ومن ثم زيادة الإنتاج وزيادة مستوى التشغيل .

- تنوع الإنتاج : تعمل أدوات الحماية على تلبية الطلب المحلي من الإنتاج المحلي وبالتالي فإن المشروعات سيكون بإمكانها تنوع منتجاتها وعدم الاقتصار على عدد محدود من السلع .
- حماية الدولة من الداخل : مثل الحصار أو الحروب الاقتصادية أو السلع الضارة بالصحة العامة أو الأخلاق الاجتماعية أو السلع غير الكفوءة ، أو التعرض للإغراق .
- الحصول على الإيرادات : وذلك من فرض الرسوم والتعريفات الجمركية .
- حماية الصناعات الناشئة : أي الصناعات الحديثة التي قد تنافسها السلع المستوردة فتقوم أدوات الحماية من التصدي للسلع الأجنبية ، وأول من نادى بحماية الصناعات الناشئة الأمريكية من السلع الانكليزية هو الأميركي (الكسندر هاملتون) عام 1791 ، ثم تبعة الألماني (فريدريك ليست) عام 1840 عندما نادى بحماية الصناعات الألمانية على الأقل في مراحلها الأولى .

اسباب حماية الصناعات الناشئة

- الحماية من العمل الرخيص : قد يكون العمل الرخيص سببا رئيسا في انخفاض التكاليف ومن ثم الأسعار ، فتعمل الدولة على التدخل لحماية منتجاتها من منافسة الدول ذات العمل الرخيص .
- دعم وحماية الاقتصاد الوطني : وتتمثل هذه الحماية باتخاذ الوسائل التي تمنع من ممارسة الإغراق من قبل الدول الأخرى ، الأمر الذي يؤدي بدوره الى انكماش أو اضمحلال بعض الصناعات الوطنية .
- تحسين معدلات التبادل التجاري : يعرف هذا المعدل بأنه قدرة وحدة الصادرات على شراء وحدة الاستيرادات ، وعليه فان فرض التعريفه مثلا على السلع المستوردة سيؤدي الى رفع أسعارها وتقليل استيرادها ، وهذا قد يدفع الدولة المصدرة الى تخفيض أسعار سلعتها لكي تحافظ على نفس المستوى من التصدير فتتحسن عندئذ معدلات التبادل لصالح الدولة الأولى .

شروط نجاح سياسة الحماية التجارية

لكي تكون هذه السياسة مقبولة وناجحة يجب أن تتصف بما يأتي :

- أن تكون الحماية مؤقتة وليست دائمة .

• أن تكون معتدلة ولا يتضرر منها المستهلك كثيرا .

• أن تكون الصناعة المحمية من الصناعات التي تتوفر لها فرص النجاح .

إن الوقائع التاريخية أثبتت صعوبة تحقق هذه الشروط بالكامل ، إذ إن بعض أصحاب المشروعات المحمية اخذوا يطالبون الدولة بإبقاء الحماية بل وزيادة حدتها الأمر الذي اضر كثيرا بفرص تحسين المنتجات المحمية وتقليل تكاليفها لأنها تستند الى السياسات الحمائية التي قد تقتل روح التطوير والتحسين المستمرين وهما أساس النجاح لأي مشروع إنتاجي ، لذا فإن اغلب الدول اليوم تتبع خليطا غير متجانس من كلا السياستين . ويرى البعض ضرورة الاستعاضة عن مبدأ حماية الصناعة الناشئة بتقديم الإعانات للمنتجين أو المصدرين وذلك لان الإعانات تتمتع بالمزايا الآتية :

1- إن آثار الإعانة تكون مباشرة ، لان المشروع الذي يحصل على إعانة ما من الدولة يتوجب عليه إنفاقها في مجالها المحدد .

2- إن الإعانة لا تسبب ارتفاعا في الأسعار ، وبذلك لا تكون هنالك تضحية أو آثار ضارة على المستهلك .

3- عدم اختفاء حالة المنافسة بين السلع المحلية والسلع الأجنبية الأمر الذي يدفع السلع المحلية لتطوير نفسها .

4- قد تؤدي الإعانة الى التصدير لأنها تجعل المنتج المحلي في وضع يؤهله للبيع بأسعار منخفضة في الخارج .

المبحث الثاني: أدوات السياسات التجارية

الفرع الأول: الرسوم او التعريفات الجمركية

من حيث طرق فرضها هنالك ثلاثة أنواع منها هي¹ :

1. الرسوم أو التعريفات النوعية (Specific Tariffs) وهو رسم ذو قيمة نقدية ثابتة على الوحدة الواحدة من السلعة المستوردة

¹ www.uobabylon.edu.iq/eprints/pubdoc_1_22545_1137

2. الرسوم او التعريفة القيمية وهي نسبة مؤوية من قيمة الوحدة الواحدة من السلعة المستوردة.

3. الرسوم او التعريفة المركبة وهي خليط بين الاثنين، (فاولايات المتحدة تستخدم خليطاً متناسقاً من الرسوم القيمية والنوعية في حين تستخدم اغلب الدول الأوروبية الرسوم القيمية بشكل أساسي

أما من حيث آثارها على تحديد الاستيراد والإنتاج والاستهلاك فتنقسم التعريفة الجمركية إلى :

1. التعرفة المانعة : وهي التعريفة التي تؤدي الى مساواة سعر السلعة المستوردة مع سعر السلعة

الوطنية او تزيد عليها ، وهو شكل متطرف يراد منه منع استيراد هذه السلعة والتعويض عنها بالمنتج المحلي.

2. التعريفة غير المانعة وهو النوع الشائع الاستخدام حيث تؤدي التعريفة بعد فرضها الى تقليل

الاستيراد إلا إنها لا تمنعه ، فتبقى هنالك كمية من الطلب يتم تأمينها من الأسواق الخارجية

الفرع الثاني: إعانات التصدير

وهي إحدى أدوات السياسة التجارية التي تؤثر من خلالها السلطة الاقتصادية في الأسعار التي تباع بها السلعة محلياً ودولياً بقصد التشجيع على الإنتاج والتصدير. ويختلف اثر الإعانة في انه يؤثر على العرض وليس الطلب بافتراض تجانس السلعة المحلية مع شبيهتها الأجنبية

1- الإعانات المباشرة Direct Subsidies

وتتمثل بأداء مبلغ مالي من قبل الدولة الى المصدرين وعلى اساس قيمة او نوع السلعة المصدرة .

2 - الإعانات غير المباشرة Indirect Subsidies

وتشمل التسهيلات الائتمانية او السماحات الضريبية او إعفاء جزء من الإرباح المتحققة من التصدير من الضريبة او تقديم بعض الخدمات مجاناً او مقابل سعر رمزي للمصدرين .

المطلب الثاني - الأدوات المباشرة (الكمية) :

الأول - الحصص الاستيرادية : ويقصد بها قيام الدولة بتحديد الكمية المصدرة من سلعة ما أو الكمية المستوردة ، والشائع هو تحديد الكمية المستوردة ، ويتم ذلك من خلال قيام الدولة ببيع تراخيص الاستيراد عن طريق المزاد الى المستوردين، وتكون هذه التراخيص مقسمة على أساس إجمالي الحصص (Quota) .

الثاني - القيود غير التعريفية: وهي قيود إدارية تقوم بها الدولة من اجل توجيه وتحديد التجارة الخارجية وتنقسم الى :

- 1) الترتيبات الحكومية : مثل التنظيمات المتعلقة بالصحة والبيئة والأمن والحماية من التلوث والحماية من الأمراض الاجتماعية ، كما تتضمن ترتيبات العلامة التجارية وتحديد المواصفات.
- 2) مشتريات الحكومة : وهي قيام الحكومة بتوجيه نسبة معينة من مشترياتها من السوق المحلي ، مما يعني اضعاف سمة تمييزية للمنتج المحلي لزيادة قدرته التنافسية .
- 3) تجارة الدولة والاحتكارات الحكومية : مثل احتكار الدولة لاستيرادات سلعة ما لغرض السيطرة عليها.
- 4) الحصص التصديرية الطوعية : مثل الاتفاق بين اليابان و أميركا على أن تقلل اليابان صادراتها من السيارات إلى أميركا مقابل تقليل صادرات أميركا من الأجهزة الحاسوبية الى اليابان للحفاظ على مصالح المنتجين المحليين في كليهما .